جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي

دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات

اللواء د. أكرم عبد الرزاق المشهداني

الطبعة الأولى

الريـــــاض

١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

(٢٠٠٥)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ
المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (ـ١ـ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (ـ١ـ٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

Copyright©(2003) Naif Arab University
for Security Sciences (NAUSS)

ISBN 0 - 8 -9561-9960

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

(١٤٢٦هـ)جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المشهداني، اكرم عبد الرزاق
واقع واتجاهات الجريمة في الوطن العربي ـ الرياض، ١٤٢٦هـ
٣٢٤ ص، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٠ ـ ٨ ـ ٩٥٦١ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الجريمة والمجرمون ٢ ـ العالم العربي أ ـ العنوان

ديوي ٣٦٤,١٠٦ ١٤٢٦/١٨٩

رقم الايداع: ١٤٢٦/١٨٩
ردمك: ٠ ـ ٨ ـ ٩٥٦١ ـ ٩٩٦٠

ردمك: ٠ ـ ٨ ـ ٩٥٦١ ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة
لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتــويات

المقدمـــــــة: ١١
الباب الأول : الجانب النظري للدراسة ١٥
الفصل الأول: الإطار النظري ١٧
١ . ١ مشكلة الدراسة ١٩
١ . ٢ أهمية الدراسة ٢٨
١ . ٣ أهداف الدراسة ٣٣
١ . ٤ حدود الدراسة ومجالاتها ٣٥
١ . ٥ منهجية الدراسة ٣٦
١ . ٦ فرضيات الدراسة ٣٧
١ . ٧ الوسائل الإحصائية المستخدمة ٣٧
١ . ٨ تحديد المصطلحات والمفاهيم ٤٠
١ . ٨ . ١ الجريمة ٤٠
١ . ٨ . ٢ مفهوم الانحراف ٥٠
١ . ٨ . ٣ مفهوم الاتجاهات ٥٤
الفصل الثاني : دراسات سابقة ٥٩
٢ . ١ مقدمـة ٦١
٢ . ٢ عرض لأهم الدراسات السابقة ٦٨
٢ . ٢ . ١ دراسة محمد الأمين البشري ٦٨
٢ . ٢ . ٢ دراسة مازن بشير محمد ٧٢
٢ . ٢ . ٣ دراسة ذياب البداينة ٧٨
٢ . ٢ . ٤ دراسة مضر خليل العمر و أكرم عبد الرزاق المشهداني ... ٨٤

٢ . ٢ . ٥ دراسة محمد أنور البصول ٨٨
٢ . ٢ . ٦ دراسة محسن عبد الحميد أحمد ٩٠
٢ . ٢ . ٧ دراسة أكرم نشأت إبراهيم ٩٥
٢ . ٢ . ٨ دراسة الأمم المتحدة (الأسكوا) ٩٧
الفصل الثالث : المجتمع العربي . . الخصائص والتحديات ١٠١
٣ . ١ المقدمة ١٠٣
٣ . ٢ خصائص المجتمع العربي ومقوماته ١٠٥
٣ . ٢ . ١ الأرض (البيئة الجغرافية) ١٠٥
٣ . ٢ . ٢ السكان ١٠٧
٣ . ٣ التعليم في الوطن العربي ١١٥
٣ . ٤ الهجرة ١١٨
٣ . ٥ البطالة ١٢٧
٣ . ٦ أبرز تحديات الأمن العربي ١٣٠
٣ . ٦ . ١ الاستعمار ١٣٠
٣ . ٦ . ٢ تحديات العولمة ١٣٢
الفصل الرابع : النظريات التفسيرية للجريمة ١٣٧
٤ . ١ المقدمة ١٣٩
٤ . ٢ المدخل الفردي الذاتي في تفسير الجريمة ١٣٩
٤ . ٢ . ١ الاتجاه البايولوجي ١٤٠
٤ . ٢ . ٢ الاتجاه النفسي ١٤٥
٤ . ٣ المدخل الاجتماعي في تفسير الجريمة ١٤٩
٤ . ٤ المدخل التكاملي في تفسير الجريمة ١٥٦
٤ . ٥ التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي ١٥٩

الباب الثاني: الجانب الاحصائي التطبيقي ١٦٣

الفصل الأول: الإحصاء الجنائي العربي ١٦٥

١ . ١ المقدمة ١٦٧

١ . ٢ معنى الإحصاء والإحصاء الجنائي ١٦٨

١ . ٣ أهمية الإحصاء الجنائي ١٦٩

١ . ٤ مصادر الإحصاء الجنائي ١٧١

١ . ٤ . ١ إحصاءات السجون ١٧١

١ . ٤ . ٢ إحصاءات القضاء ١٧٢

١ . ٤ . ٣ إحصاءات الشرطة ١٧٣

١ . ٥ الأرقام المظلمة (Dark Figures) ١٧٤

١ . ٦ مآخذ على الإحصاءات الجنائية الرسمية ١٦٥

١ . ٧ واقع الإحصاء الجنائي العربي ١٧٦

١ . ٨ المساعي المبذولة لإيجاد إحصاء جنائي عربي موحد ١٨٠

الفصل الثاني : عرض وصفي لواقع الجريمة في الوطن العربي ١٨٣

٢ . ١ مقدمة ١٨٥

٢ . ٢ المنظور الأول : مجموع أعداد الجرائم المسجلة ١٨٦

٢ . ٣ المنظور الثاني : قياس توطن الجريمة واتجاهاته ١٩٣

٢ . ٤ المنظور الثالث : نسبة الجريمة إلى السكان ١٩٧

٢ . ٥ المنظور الرابع : جريمة السرقة ٢٠٠

٢ . ٦ المنظور الخامس : جرائم القتل العمد ٢٠٥

الفصل الثالث: تحليل العوامل المؤثرة في تباين الجريمة وتفسيرها ٢١١

٣ . ١ مقدمة ٢١٣

٣ . ٢ المتغيرات التفسيرية ٢١٣

٣ . ٣ العلاقة بين الجريمة والمتغيرات التفسيرية ٢١٨

٣ . ٤ تحليل العامل البيئي ٢٢٠

٣ . ٥ تحليل جريمة السرقة ٢٢٦

٣ . ٦ تحليل جرائم القتل العمد ٢٣١

الفصل الرابع: جرائم المخدرات:عرض وتحليل ٢٣٧

٤ . ١ مقدمة ٢٣٩

٤ . ٢ عرض بيانات جرائم المخدرات ٢٤١

٤ . ٣ التوزيع المكاني لأنواع المخدرات المضبوطة ٢٤٥

٤ . ٣ . ١ ضبطيات الحشيشة ٢٤٦

٤ . ٣ . ٢ ضبطيات الأفيون ٢٤٨

٤ . ٣ . ٣ ضبطيات الهيروويين ٢٤٩

٤ . ٣ . ٤ ضبطيات الكوكائيين ٢٥٢

٤ . ٤ النمط المكاني لمجموع الضبطيات ٢٥٤

٤ . ٥ تحليل جرائم المخدرات ٢٥٧

٤ . ٦ واقع المخدرات في بعض الأقطار العربية ٢٦٠

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات ٢٦٣

٥ . ١ مناقشة النتائج ٢٦٥

٥ . ١ . ١ التباين الزماني والمكاني للجريمة ٢٦٥

٥ . ١ . ٢ التباين النوعي للجريمة ٢٦٧

٥ . ١ . ٣ تفسير التباين المكاني للجريمة ٢٧١

٥ . ٢ مناقشة فرضيات الدراسة ٢٧٣

٥ . ٣ التوصيات ٢٧٨

٥ . ٤ المقترحات ٢٨٠

المراجـــــــع ٢٨٢

المقدمـــة

يعد موضوع تحليل الجريمة و تحديد اتجاهاتها من الموضوعات المعاصرة ذات الأهمية ، لكونه يوفر للمخطط الأمني و الاجتماعي أرضية علمية يستند عليها في صناعة القرارات المناسبة لمعالجة المشكلات التي تطفو على السطح ، و الكامن منها ، و على وجه الخصوص ما يتصل بالجريمة و السلوك الانحرافي ، و تضمينها في سياسات وإجراءات عملية . وتأتي هذه الدراسة محاولة بحثية لاستقصاء واقع واتجاهات الجريمة على مستوى الوطن العربي خلال العقد الأخير من القرن العشرين .

واتصف هذا العمل بثلاث سمات رئيسية :

الأولى : أنها اعتمدت مقياسا كبيرا للدراسة (الوطن العربي بمعظم أقطاره) ، فالكتابات السابقة من كتب وأبحاث التي اعتمدت المقياس نفسه كانت في معظمها غير معمقة . وطبقا للمقياس المعتمد فقد جاءت نتائج هذه الدراسة مختلفة بعض الشيء عن الدراسات السابقة .

السمة الثانية ، اتباعها المنهج الكمي في التحليل ، حيث اعتمدت أكثر من طريقة تحليلية واحدة متعددة المتغيرات .

أما السمة الثالثة فتعود الى طبيعة البيانات المستخدمة في التحليل . وحيث إن البيانات منظمة على أساس الاقطار العربية ، لذا فإن كل معلومة مرتبطة بموقع (مكان على الخارطة) ، ولهذا كانت قاعدة المعلومات الأساسية مكانية Location oriented . وبما أن المخرجات تتحدد بطبيعة المدخلات ، لذا كانت النتائج مكانية, تعرض توزيعا جغرافيا لقيم المتغير قيد التحليل . يعني هذا ، أن الدراسة اتبعت منهج التحليل الكمي المكاني بحثا عن الأنماط

المكانية للجريمة و تفسيرها طبقا لهذا الأساس . و تعززت هذه السمة بتوفر بيانات عن المتغيرات التفسيرية ذات البعد الاجتماعي المكاني .

شملت الدراسة متغيرات عديدة : مجموع الجرائم المسجلة في الاقطار العربية قيد الدرس ، عدد جرائم السرقات ، عدد جرائم القتل العمد ، وعدد جرائم المخدرات و كمية ضبطياتها . وجرى تحليلها كأعداد مطلقة وكنسب الى سكان كل قطر . كذلك حسبت النسبة المئوية التي شكلتها أنواع الجرائم قيد التحليل من مجموع الجرائم في كل قطر . بعبارة أخرى ، تم تسليط الضوء على الواقع الجنائي في منطقة الدراسة من أكثر من زاوية ، سعيا وراء الحقيقة وعرضها من وجهات النظر المختلفة .

اعتمدت الدراسة من أجل الوصول الى أهدافها في تحليل الجريمة و اتجاهاتها ، على المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات الجريمة المستحصلة من المصادر الرسمية ، ومنها : المجموعة الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الاقطار العربية الصادرة عن وزارات الداخلية و دوائر الشرطة العربية . و للحصول على المعلومات التي تخص المتغيرات التفسيرية المعتمدة في الدراسة فقد تم الرجوع الى نشريات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية البشرية وتقارير جامعة الدول العربية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسكانية .

وقد تضمنت الدراسة تسعة فصول مقسمة الى بابين ، الأول : نظري و ضم أربعة فصول ، كرس الأول منها الى الإطار النظري مركزا على مشكلة الدراسة ، أهميتها ، أهدافها ، مجالاتها ، فرضياتها ، الوسائل الإحصائية المستخدمة ، و تحديد المفاهيم و المصطلحات . واستعرض الثاني ابرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بمنهج و أهداف هذه الدراسة . أما الفصل

الثالث فقد عنى ببحث خصائص المجتمع العربي و مقوماته البشرية و البيئية و ابرز التحديات التي تواجهه . و اهتم الفصل الرابع بمراجعة أهم النظريات التفسيرية للجريمة مصنفا إياها الى : نظريات فردية : بايولوجية و نظريات اجتماعية ـ موضوعية فضلا عن النظرية التكاملية في تفسير الجريمة، التي اعتمدتها الدراسة في تقصي أثر المتغيرات و تفسير الجريمة على مستوى الوطن العربي . أما الباب الثاني فقد تضمن خمسة فصول عنيت بالجانب الإحصائي التطبيقي . اشتمل الفصل الخامس على التعريف بالإحصاء الجنائي وأهميته و مصادره و ما يؤخذ عليه وخاصة ما يتصل بالجرائم المظلمة، و المساعي المبذولة لإيجاد إحصاء جنائي عربي موحد، و واقع الإحصاء الجنائي العربي . أما الفصل السادس فقد عرض لواقع الجريمة في الوطن العربي طبقا لخمس زوايا نظر . تناول المنظور الأول الجريمة بوصفها عددا مجردا، و المنظور الثاني ربط بين التباين الزمني و المكاني للجريمة . وفي المنظور الثالث تم احتساب الجريمة نسبة الى كل مائة الف من السكان . في حين ركز المنظور الرابع على جريمة السرقة، و سلط المنظور الخامس الضوء على جريمة القتل العمد .

أما الفصل السابع فقد حلل الجريمة إحصائيا ، مبتدئا بتحديد المتغيرات التفسيرية و العلاقة بينها من جهة و بينها و بين الجريمة من جهة أخرى . كذلك سلط الضوء على نتائج تحليل العامل البيئي الذي مر بمرحلتين، الأولى بتكتيل المتغيرات التفسيرية مع بعضها، والثانية بالتعامل معها منفردة مقابل الجريمة كمتغير معتمد .

و قد أفرد لجرائم المخدرات الفصل الثامن وذلك لأهمية تأثيراتها على المجتمع العربي في الوقت الراهن و المستقبل . وبناء على ذلك عرضت بيانات جرائم المخدرات، ثم استعرض التوزيع المكاني لأنواع المخدرات،

و النمط المكاني لمجموع الضبطيات، ثم تحليل جرائم المخدرات، ولخص واقع المخدرات في بعض الاقطار العربية. وجاء الفصل التاسع ليستعرض نتائج التحليل طبقا لزوايا النظر المعتمدة و مناقشة فرضيات الدراسة منتهيا بمجموعة من المقترحات و التوصيات .

استخدمت الدراسة تقنيات الحاسوب وخصوصاً برامجيات التحليل الإحصائي وتحديداً برنامجي (Statistica) و (Spss) وكذلك برنامج (Excel) للرسوم البيانية واستخدم برنامج (Word) في تنظيم الجداول الإحصائية. كما أستخدمت تقنية الإنترنت في الحصول على العديد من المصادر والتقارير والبيانات وفق الوقت والمجال المتاح للباحث. نسأل الله تعالى أن يوفقنا في مسعانا لخدمة هذه الأمة الكريمة، وتقديم التوصيات التي تخدم أمن المجتمع العربي، ولتبقى أمتنا كما وصفها الباري عز وجل ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ** ... ﴿١١٠﴾ ﴾(سورة آل عمران).

البـاب الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصـل الأول

الإطـار النظـري

١. الإطار النظري

١ . ١ مشكلة الدراسة

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة ومستمرة لازمت الإنسان منذ بدء الخليقة، وما زالت تلازمه بأشكال وصور شتى. وستبقى، ما دام في النفس البشرية طمع وميل وهوى وقدر من الفجور وما دام هناك شيطان يوسوس للنفس الأمارة بالسوء ويشجعها أو يغريها على اقتراف الإثم، فإن الجريمة تبقى قائمة. ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾﴾(سورة الشمس).

ويروي لنا القرآن الكريم قصة أول جريمة على الأرض اقترفها الإنسان بأبشع صورها إذ كانت دموية عنيفة بشعة، ولم يكن المجتمع البشري في حينها يتجاوز البضعة أنفار، في قصة ابني آدم عليه السلام في قتل أحدهما للآخر وحيرته في التخلص من جرمه وسوأته المتمثلة في جثة أخيه :

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾(سورة المائدة)

وهكذا توالت الجرائم من بعد، وتنوعت أشكالها وصورها وتطورّت أساليبها مع تطور العصر وتقدم فهم وإدراك الإنسان في مختلف درجات الحضارة سمواً وترديا، ومع تعقد الحياة الاجتماعية ونمو الجماعات وتعقد حاجاتها وتضارب مصالحها، ومع قيام المصالح المادية ونشوء الثقافات والقيم السلوكية اكتسبت الجريمة أساليب وأنماطاً وغايات جديدة .

لقد كانت الجريمة، وما زالت، شاغلة الناس والمجتمعات والدول، وواحدة من أبرز مشكلات المجتمع الإنساني المزمنة الملازمة له عبر العصور والتطورات والحقب التاريخية، ولذلك حظيت بمركز متقدم من الاهتمام من قبل الشرائع السماوية الغراء ومن لدن الفلاسفة والمفكرين والمصلحين وولاة الأمر، بحثاً عن سبل العلاج والردع، ورغبة في الأمان والسكينة وإقامة الحق والعدل. لكن كل الجهود لم تفلح في إزالتها ومحوها من الوجود الاجتماعي رغم ما اتسم به العديد من الشرائع عبر التاريخ من قسوة وصرامة وشدة، وبقي وسيبقى تصوّر وجود مجتمع خال من الجريمة ضرباً من الخيال.

كما تعددت وتباينت وجهات النظر حول مفهوم الجريمة وأسبابها ارتباطاً بالتخصص الذي يتعرّض لتعريفها، وفلسفة الناظر لها، لكن الاتفاق حصل على خطورتها وضرورة التصدي لها بالوقاية والمنع وإزالة العوامل والمسببات.

والجريمة ظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم، وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يمر بها المجتمع. بعبارة أخرى، إن الجريمة تتطور وتتغير تبعاً للظروف المتغيرة، وقد تسبق حركة المجتمع، كما نلمسه اليوم حيث أصبحت المجتمعات متداخلة منفتحة على بعضها، تتعرض لمختلف المؤثرات بفعل ما فرضته ثورة الاتصالات والنقل والطفرات التكنولوجية. ولاشك أن تلك المتغيرات تؤثر على هذا المجتمع أو ذاك تبعاً لقوة مناعته، وإن الإصابة بها هي بالضرورة معدية في ظل عالم متغير غير مستقر لعبت فيه الاتصالات دوراً فعالاً لا يمكن إغفاله، مما يؤدي إلى سريانها باتجاه مجتمعات قد تكون مهيأة

لها، لتصبح سلوكيات ذات تراكم قيمي دخيل، أسهمت وتسهم (العولمة)[1] في رسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم تذوب فيه الخصوصيات والهويات الوطنية والحدود تحت دواعي ثورة المعلوماتية وتحرير قوى السوق ووقف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من تفاقم التفاوت في توزيع الدخول والثروات، وهروب الرساميل عبر شبكات الحاسوب، وحجب الإنفاق الحكومي عن الخدمات والتأمينات الاجتماعية, مما يؤدي إلى شلل وتعطيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وشيوع البطالة وتفاقم حدة الفقر. إن التغيّرات البنوية في المجتمعات التي رافقت وترافق عمليات العولمة كان لها أثر واضح في نمو وتصاعد معدلات الجريمة وبروز أنماط مستحدثة من الانحرافات.

ويعترف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في تقريره الموسوم (أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم) الذي ألقاه في مؤتمر الأمم

---

(١) العولمة: هي ترجمة للكلمة الإنكليزية Globalization والفرنسية Mondialisation وتعني تعميم الشيء على مستوى عالمي وتوسيع دائرته ليشمل الكون The Glob و تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص بلداً أو جماعة وجعله يشمل العالم كله، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود، إنها تعني إرغام العالم ليكون عالماً واحداً موجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة وتجاوز الحدود الجغرافية المعروفة. إنها اندماج أسواق العالم ضمن إطار حرية السوق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية وهيمنة الشركات الدولية الكبرى مما يؤدي إلى اختراق الحدود والقومية وانحسار كبير في سيادة الدولة. انظر في ذلك على سبيل المثال:
- بيتر مارتن وهارولد شومان: (فخ العولمة) ترجمة عدنان عباس/ عالم المعرفة/ ١٩٩٨.
- الجابري، محمد عابد (قضايا في الفكر المعاصر) بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, ١٩٩٧ ص ٣٦.
- عبد الحميد، محسن (العولمة من المنظور الإسلامي) بغداد, مجلة الشرطة, العدد ٧ / ٢٠٠١ ص ١٧.

المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فيينا للمدة (١٠-١٧) نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ م بأن (العولمة قد أدت إلى خلق بيئة مواتية لأشكال جديدة ومتوسعة من الإجرام، بفعل الهيكل المتغير في التجارة والتمويل والاتصالات والمعلومات ,الذي أدى إلى تكوين بيئة لا تنحصر فيها الجريمة ضمن الحدود والمديات الوطنية بل أصبحت عالمية الطبع)[١]. وأشار الأمين العام في هذا الخصوص إلى تنامي نشاط العصابات الدولية المنظمة[٢] ذات الفعاليات العابرة للحدود مثل تجارة المخدرات وغسل الأموال[٣] وجرائم

---

(١) الأمم المتحدة : (أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم) تقرير الأمين العام أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فيينا للمدة ١٠ - ١٧ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ م ص ٣ - ٤ .

(٢) (الجريمة المنظمة) Organized crime يمكن أن تعرّف بأنها : مشروع إجرامي يأخذ صفة الديمومة والاستمرار تقوم به مجموعة من الأفراد خارج سيطرة الدولة والقانون ، يخططون وينفذون جرائمهم ضمن مجا ميع تعمل وفق تنظيمات بالغة التعقيد ، ذات نشاط مخطط لتحقيق الأرباح والنفوذ مستخدمين أساليب التخويف وإفساد الذمم وقد يمتد نشاطهم عبر الحدود فتسمى جرائمهم حينها بـ(الجرائم المنظمة العابرة للحدود) . انظر على سبيل المثال :

- زيد ، محمد إبراهيم : الجريمة المنظمة - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية / الرياض / ١٩٩٩ .
- الحسن ، سفيان محمد علي : المستجدات الدولية في مجال الإجرام المنظم ، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع عشر لقادة الشرطة العرب / تونس ١٩٩٥ .

Short, Martin : The Story of Organized Crime Methuen London Ltd., 1984

(٣) غسل الأموال Money Laundering يمكن أن تعرف بأنها عملية إضفاء الشرعية على الأموال (القذرة) المتأتية من الجرائم ، وخصوصاً تجارة المخدرات بغية عدم الكشف عن المصدر غير المشروع لتلك الأموال ، ومن ثم إعادة إدخالها في قنوات التعامل المصرفي والتجاري . انظر على سبيل المثال للاستزادة حول مفهوم غسل الأموال :

- عوض ، محمد محيي الدين : (غسل الأموال : تاريخه وتطوره) أكاديمية نايف - الرياض ١٩٩٧ .
- أبو شامة ، عباس : (التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة) أكاديمية نايف - الرياض ١٩٩٩ .
- مجلة (الحكمة) (بيت الحكمة) بغداد : ملف خاص عن غسل العملة العدد ١٩ السنة ٤/ ٢٠٠١ .

إساءة استخدام الحواسيب، وشبكة الانترنيت وجرائم الاتجار بالبشر، والفساد، وشبكات الدعارة، وغيرها) .

وأضاف الأمين العام في تقريره أيضاً : (لقد قامت التنظيمات الإجرامية بتعديل هياكلها إلى ما يشبه الشركات لممارسة مختلف الأنشطة الإجرامية، مستخدمة أشخاصاً ذوي مهارات عالية وآليات متطورة لمساعدتها في جني الأرباح وإخفائها) [١] .

إن العالم يشهد تنامياً وارتفاعاً مضطرداً في معدلات الجريمة، وقد أظهر استقصاء الأمم المتحدة السادس عن اتجاهات الجريمة [٢] وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة والتي غطت المدة (١٩٩٠ـ١٩٩٥) ارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها كافة على المستوى الدولي، خصوصاً جرائم الاعتداء على الإنسان والعنف والمخدرات، وإن هذه الزيادة في استمرار وبلغت الزيادة نسبة (١١٪) عما كانت عليه للمدة (١٩٨٠ـ ١٩٨٥) [٣] .

ويوضح الشكل (١ـ ١) المتوسط الإجمالي للجرائم المسجلة ما بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٧) في العالم ويتبين من خلاله تصاعد معدلات الجريمة وتزايد المعدل العالمي للجريمة من (٢٥٨٠) لكل مائة ألف نسمة عام (١٩٩٠) إلى (٢٩٠٠) عام (١٩٩٧) [٤] .

---

(١) الأمم المتحدة : المصدر السابق ، ص ٤ .

(٢) تقوم الأمم المتحدة بجمع بيانات ومعلومات من الدول الأعضاء عن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة عن طريق دراسات استقصائية تجرى كل خمس سنوات بدأت من المدة (٧٠ـ١٩٧٥) وهي الأولى، وكانت دراسة المدة (٩٠ـ١٩٩٥) هي الخامسة . أنظر : احمد ، محسن عبد الحميد : (التعاون الأمني العربي والتحديات)أكاديمية نايف / الرياض ١٩٩٩م ص٢٠٦ .

(٣)الامم المتحدة ، أحوال الجريمة و العدالة الجنائية على نطاق العالم ، ص ٧ .

(٤) الأمم المتحدة : (تقرير أعمال المؤتمر العاشر لمنع الجريمة لعام ٢٠٠٠) رقم الوثيقة A . CONF . 187

الشكل رقم (١ - ١)

المتوسط الإجمالي لحركة الجريمة في العالم (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)

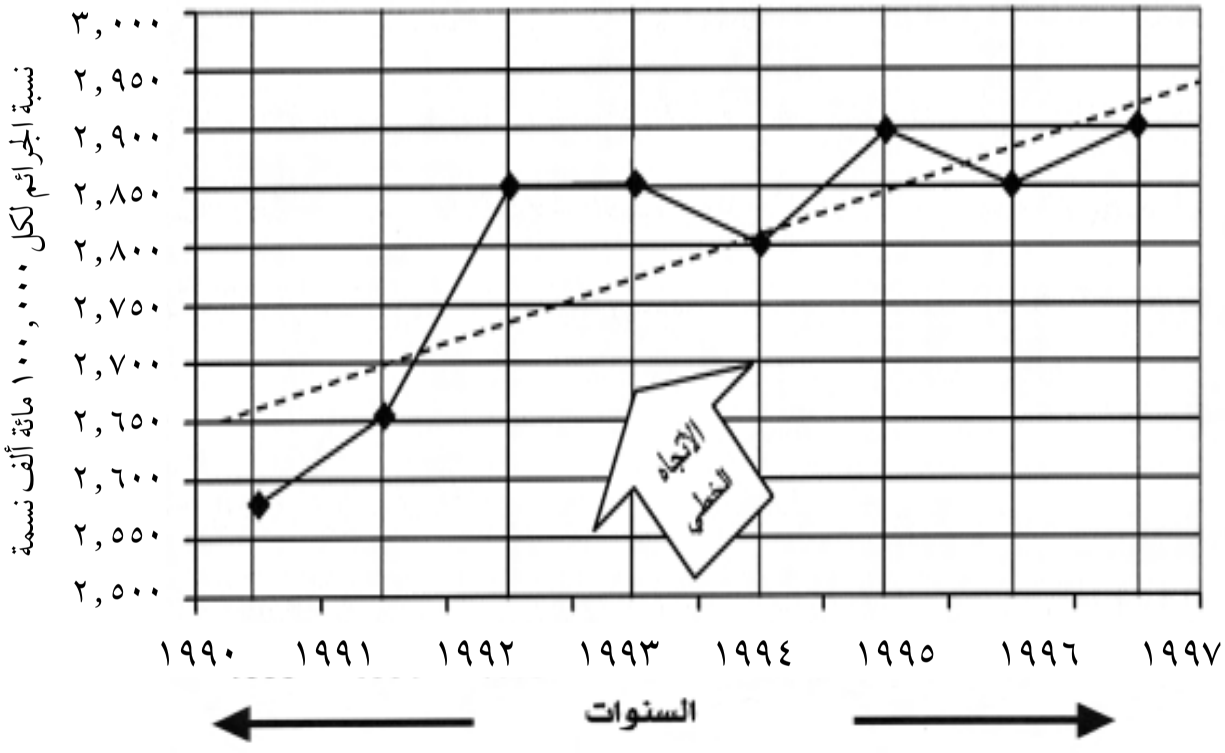

وفي تصريح لرئيس الندوة الدولية لمكافحة الجريمة والإرهاب التي انعقدت في برلين أوائل عام (٢٠٠١) أعلن (الجنرال أنا تولي كوليكوف) (أن هناك حوالي (٤٠٠) ألف جريمة ترتكب يومياً في العالم وأن الجريمة قد نمت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة حوالي (٨) ثمان مرات في الولايات المتحدة الأمريكية، و(٧) سبع مرات في بريطانيا والسويد، و(٤) أربع مرات في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، و (مرتين) في اليابان) [١](*)

كما أن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام (٢٠٠٠) [٢] أظهر تصاعداً في معدلات الجريمة في معظم دول العالم، وتضمن التقرير فقرات توضح نسبة الجريمة إلى السكان في (١٧٧) دولة شملها التقرير المذكور، ونسبة نزلاء السجون إلى السكان، ونسب جرائم المخدرات والأحداث والاغتصاب الجنسي والقتل، حيث أعطى هذا التقرير صورة واضحة لخارطة الجريمة في العالم، تعزز القول أن تغييرات (العولمة) في الدول

---

(١) نقلاً عن جريدة العرب / لندن العدد ٦٠٦٥ الاثنين ٢٩/ ١/ ٢٠٠١ .

(*) طبقاً لإحصاءات الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٩٨ فإن معدل الجرائم لديها كان : وقوع جريمة سرقة عادية كل (٣) ثوان ، جريمة سطو كل (١٤) ثانية ، سرقة سيارة كل (٢٥) ثانية ، سرقة مقترنة بالعنف كل (٦٠) ثانية ، جريمة اغتصاب كل (٦) ثوان ، قتل كل (٣١) ثانية وتقدر كلفة الجريمة في أمريكا (١٠٥) بليون دولار تنفق في علاج الضحايا و (٣٥٠) بليون دولار للتعويضات والتأمين و (١٢٠) مليون دولار تصرف على الشرطة و (٣٥) بليون دولار تصرف على السجون ، وهناك (١٤) مليون متعاطي للمخدرات : المصدر كتاب أمريكا العنف والجريمة تأليف إليان باور وأميل بيرز دار الثقافة الجامعية في فرنسا ٢٠٠٠ . عرض : علي سعيد حبيب / جريدة الجمهورية / بغداد ٦/ ٦/ ٢٠٠١ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الفقرة ٢٦ الصفحات من ٢٤٧ ـ ٢٥٠ المطبعة الشرقية / البحرين ٢٠٠١ .

الخاضعة لها قد أحدثت تناقضات بنائية انعكست في خلل بالأداء الوظيفي للنظام الاجتماعي، مما جعله عاجزاً عن إشباع حاجات الأفراد، ودفعهم للتمرد عليه، على الرغم مما تدعيه (العولمة) وأنصارها من بشائر الرفاهية والتطور والاستقرار، حيث إن النتائج الملموسة المدعمة بإحصاءات وبيانات المنظمات العالمية المتخصصة تؤكد أن (العولمة) تعني مزيداً من الخراب الاجتماعي والإجرام[1].

إن الوطن العربي مثل غيره من مناطق العالم، لا يستطيع أن يكون بمنأى عما يدور حوله، بل إنه يتأثر بالأحداث الجارية ويؤثر فيها، لذلك فإنه ليس بمستثنى أو ببعيد عن موجات الإجرام وتزايد معدلات الجريمة، فقد شهد خلال العقود الأخيرة تغيّرات اقتصادية واجتماعية وسياسية سريعة ومهمة تركت آثارها السلبية في صعيد الأمن الاجتماعي، وما زال المجتمع العربي في صراع مع تحديات كبيرة وأزمات كثيرة تهدد أمنه القومي منها أزمات الغذاء، والمياه، وتلوث البيئة، أزمة المديونية الخارجية، وغيرها، كما أن التغيرات السريعة الاقتصادية الناجمة عن التصنيع والتحضر والتنمية قد أدت إلى ما يشبه (الفوضى الاجتماعية) في أنماط التكيف الاجتماعي مما كان له أثر سلبي في انتظام فاعلية آليات الضبط الاجتماعي. يضاف إلى ذلك أن الفجوة الثقافية الناتجة عن استقدام التكنولوجيا الجاهزة، وعدم مواكبة التغيرات في الجوانب المادية لها مع تلك المتعلقة بالجوانب المعنوية أدت إلى تأثير في ارتفاع معدلات بعض أنماط الجرائم.

---

(١) المشهداني، أكرم عبد الرزاق: (قراءة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ العولمة تعني مزيداً من الإجرام) جريدة الثورة / بغداد العدد ١٠٢٧٣ الخميس ١٠/ ٥/ ٢٠٠١

لقد جرت محاولات عديدة لدراسة مشكلة الجريمة في الوطن العربي خلال العقود الأخيرة، تم خلالها تناول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع من زوايا عديدة ورؤى متباينة، تأثر معظمها بالمناهج الغربية، كما أن بعضها كان يؤكد النزعة القطرية والتركيز على قطر واحد أو عدد محدود من الأقطار العربية، متجنبين الخوض في غمار تحليل اتجاهات الجريمة على مستوى الوطن العربي، لذلك بقيت النظرة والرؤية مجزأة غير قادرة على الإلمام بكامل أبعاد الظاهرة وعواملها. ولهذا القصور (إن صحت التسمية) أسباب عديدة منها مشكلة عدم توفر إحصاءات شاملة ودقيقة عن الجريمة على مستوى الوطن العربي كله، يضاف إلى ذلك مشكلة عدم توفر نظام إحصائي موحد ومعرّف المصادر والقنوات يكشف للمهتمين باستراتيجية مكافحة الجريمة معالم الطريق[1] ومن ذلك اختلاف الوصف والتكييف القانوني لبعض أنماط الجرائم، وعدم شمولية الإحصاءات الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بسبب عدم قيام الأقطار العربية جميعاً بتزويده بالإحصاءات اللازمة، كذلك تأخر صدور هذه الإحصاءات إلى ما يزيد عن عامين[*].

كل هذه (الأمور والأسباب والمشاكل) تجعل من موضوع الجريمة ومتغيراتها مشكلة خطيرة تهدد أمن ومستقبل الوطن العربي مما حدا بالباحث إلى اختيارها موضوعاً لدراسته محاولاً من خلالها الوصول إلى الحلول الناجعة للحد منها أو معالجتها.

---

(١) البشري، محمد الأمين: (أنماط الجرائم في الوطن العربي) الرياض ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩ ص ١٨.

(*) على سبيل المثال إن إحصائية الجرائم المسجلة عام ١٩٩٨ صدرت في الربع الثاني من عام ٢٠٠١.

١ . ٢ أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً حيوياً على صلة وثيقة بأمن المجتمع العربي في حاضره ومستقبله، ألا وهو موضوع (الجريمة) باعتماد التحليل العلمي للواقع الإجرامي، وللجريمة كمشكلة اجتماعية قائمة لها بواعثها وأسبابها وعواملها، ومستنداً في تفسيراته وتحليلاته إلى الأرقام الإحصائية التي توضح مسار حركة واتجاهات الجريمة في المجتمع العربي على مدى نحو عقد كامل من الزمان يتميّز بالحراك السريع والتطورات المختلفة على شتى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنامي التحديات الإقليمية والعالمية الموجهة ضد كيان المجتمع العربي وأمنه .

لقد سجلت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تزايداً ملحوظاً في معدلات الجريمة، وسرعة انتشارها، وتعدد أنواعها وتطور أدواتها وأساليب ارتكابها في شتى أنحاء العالم. وقد أدت هذه العوامل إلى تزايد الأخطار التي تسببها الجريمة، وبخاصة المنظمة منها، كالإرهاب والمخدرات، على الفرد والمجتمع. ولاسيما وأن هذا النمط من الجرائم يؤدي بدوره إلى ارتكاب جرائم أخرى كثيرة، فالاتجار بالمخدرات (مثلاً) يقود نحو ارتكاب جرائم التهريب، والرشوة، والتزوير، والقتل وغير ذلك من الجرائم [١].

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين (المخدرات) و (ارتكاب الجرائم الأخرى) ينظر على سبيل المثال :

- عبد اللطيف ، رشاد أحمد : (الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات) أكاديمية نايف، الرياض ١٤١٢ هـ .
- العاني ، عبد اللطيف عبد الحميد : (الآثار الاجتماعية لمشكلة تعاطي المخدرات) بحث ألقي في الندوة التي عقدتها مديرية الشرطة العامة في اليوم الدولي لمكافحة المخدرات ٢٦ حزيران ٢٠٠٠ بغداد .
- العشماوي ، متولي السيد : (الجوانب الاجتماعية لظاهرة الإدمان) أكاديمية نايف، الرياض١٤١٤ هـ .
- السعد ، صالح : (دور الأسرة في الوقاية من المخدرات) مجلة (الفكر الشرطي) المجلد ٤ العدد ٤ مارس (آذار) ١٩٩٦ الشارقة ص ١٧٥ .

إن غاية أي بحث يتناول موضوع الجريمة، هي الوصول إلى نتائج تعزز وقاية المجتمع وتحصينه منها من خلال التحليل والتشخيص للعوامل المؤثرة والدافعة والمشجعة على ارتكاب الجريمة، ومن الجدير بالذكر أن الوقاية من الجريمة هي عملية إيجابية كبرى شاملة لعمليات مترابطة في مجالات اجتماعية، وغيرها تهدف إلى حفظ المجتمع من أشكال الخروج على القانون كافة، وتحتل المقام الأول ضمن اهتمامات الدول والمنظمات العالمية، إذ إن الاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كل ذلك رهن بسلامة المواطن في نفسه وحياته وماله وكيانه. والجريمة تشكل تهديداً مباشراً لهذه السلامة بما تحمله من خطر على كيان الفرد والمجتمع، وبما تحدثه من اضطراب في الحياة، وزعزعة بالثقة العامة. فالجريمة نشاط شريرٌ مؤذٍ متعدد الأوجه، يهدد الكيان الاجتماعي برمتّه ويقوّض دعائم وجوده. وإن ازدياد معدلات الجرائم يعني شيوع الاضطراب والفوضى وانقطاع حبل الأمن والاستقرار، لذلك كانت عملية صون وحدة المجتمع وترسيخ قوى التضامن والتماسك الاجتماعي بين أعضائه، وتحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار الاجتماعي لأفراده وفئاته الاجتماعية المختلفة مطلباً أساسياً لكل مجتمع إنساني متحضر.

والمطالع للتاريخ يجد أن الهاجس الأكبر للبشرية، منذ بدء الوجود، كان ومازال هو (الأمن) بمختلف صوره وأنواعه وأشكاله، الأمن من الغير، الأمن من عوادي الطبيعة، الأمن على الغذاء والكساء، أمن الذات، وأمن العائلة، وأمن القبيلة والجماعة، وعلى الرغم مما نال البشرية من تطور تقني ومادي إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الأمان المنشود، ومازالت (المعركة) من أجل الأمن، قائمة ومستمرة.

والجريمة هي التهديد الأكبر للأمن بكل صوره وأنواعه، كما أن الأمن هو الركيزة الأساسية للتنمية بكل صورها فانتشار الأمن مكانياً يساعد على توسيع رقعة التنمية، وإلى انتشار عدالة التوزيع بين مختلف شرائح المجتمع ويحقق تكافؤ الفرص بين أفراده ويوفر القاعدة الراسخة للتكافل الاجتماعي، والاستقرار الاقتصادي والنفسي والاجتماعي ويوّفر جواً من الثقة والثبات والديمومة للصناعة والزراعة ورجال الأعمال ورأس المال الوطني مما يدعم قاعدة التنمية في المجتمع. إن اختلال الأمن في بلد ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة في استغلال مواردها المتاحة وتعبئة هذه الموارد لأغراض التنمية. ولقد شاع المثل القائل إن (رأس المال جبان) للدلالة على أن رأس المال لا ينتعش ولا ينمو إلا في ظل حالة الأمن. وإن انتشار الأمن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الجديدة، حيث كلما كانت توقعات رجال المال والاستثمار متفائلة وإيجابية أدى ذلك إلى زيادة الكفاءة الجدية لرأس المال وإغراء المستثمرين للمزيد من المشاريع الجديدة، كما أن انتشار الأمن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الإنتاج[1].

لقد أصبحت الجريمة مكلفة اقتصادياً في أي مجتمع من مجتمعات العالم، ومنها مجتمعنا العربي. وهذه التكاليف باهظة ليس فقط من حيث الجوانب المادية، بل هي ذات تكلفة أكثر خطورة على المجتمع من حيث نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الإنسانية والنفسية والاجتماعية

---

(١) عجوة، عاطف عبد الفتاح: (أثر انتشار الأمن في رفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات) من ضمن بحوث كتاب (الأمن العام وأثره في بناء الحضارة) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ١٩٩٠ ص ٩٧. انظر كذلك: الحسني، عبد المنعم: (الأمن والتنمية) مركز بحوث الشرطة، بغداد ٢٠٠١ ص ١.

على مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع. ولقد لوحظ أن ارتفاع معدلات الجريمة في أي مجتمع يقابل بردود أفعال تتمثل في التوسع في الأجهزة القضائية والعقابية والأمنية، مما يشكل عبئاً يصعب النهوض به في كثير من دول العالم، فتنعكس آثار ذلك سلباً على جوانب الحياة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي تحتاج إلى المزيد من الخدمات والنفقات[1].

إذن فالجريمة هي من أكبر المشكلات الاجتماعية التي يؤدي انتشارها على نطاق واسع إلى تقويض حالة الأمن والاستقرار في المجتمع وعرقلة الخطط التنموية، وإشاعة الفوضى والاضطراب مما ينعكس بآثاره السلبية على حركة النمو الاجتماعي والتطور الحضاري، وتفقد المجتمع أهم العناصر الضرورية لاستمرار حركة النماء والإنتاج.

والجريمة ظاهرة معقدة، متعددة الأبعاد متشابكة الجوانب، وهي إذ تبرز على هذا النحو أو ذاك فإنها تكون نتاج هذا التشابك والتداخل بين هذه الجوانب والأبعاد المختلفة وما يقوم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة وتساندات وظيفية.

ولاشك أن الدراسة العلمية المتعمقة هي التي تكشف عن هذا كله، وهي التي تمكن المخططين والمنفذين لبرامج الوقاية من الجريمة أو معالجتها من اختصار الزمن وتوفير الجهد الذي يُهدر غالباً دون جدوى نتيجة الانسياق وراء الأحكام الظنية والتخمينية غير المستندة إلى القواعد الصحيحة والمنهج العلمي الصائب.

---

(١) هلاوي، حاتم بابكر عبد القادر: (تكلفة الجريمة في الوطن العربي) الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨ ص٥.

وفوق هذا وذاك، فإن الجريمة ظاهرة (باثولوجية) مرضية خطيرة، تهدد كيان المجتمع بأكمله ولا يمكن معالجتها ودفع خطرها إلا من خلال الدراسة العلمية المنهجية المنظمة لدوافعها ومناطق انتشارها وخصائص مرتكبيها والظروف الموضوعية التي تدفعهم إلى ارتكابها وممارستها .

والبحث العلمي يفترض أن أفراداً معينين ينتمون إلى فئات عمرية ونوعية طبقية ومهنية معينة هم الأكثر عرضة لممارسة الجريمة من غيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى، ولاشك أن الدراسة العلمية المنهجية تكشف عن هذه الفئات فتشكل بذلك خارطة واضحة المعالم لهذه الفئات تتحدد عليها خصائصهم وسماتهم واتجاهاتهم، وفي ضوء ذلك تخلص الدراسة إلى اقتراح الأساليب العلاجية والوقائية اللازمة والملائمة .

ولما كان الفرد ليس هو المسؤول الأول والوحيد عن الانحراف والجريمة، بل إن هناك ظروفاً موضوعية تهيئ المناخ الملائم للفرد نحو ارتكاب الفعل المنحرف، لذا لابد من تقصي هذه الأوضاع والظروف وتحليلها وتوضيح دورها وفاعليتها في دفع الفرد نحو التورط في ارتكاب الجريمة. ولاشك أن الدراسة العلمية المنظمة سوف تلقي مزيداً من الضوء على مجمل العوامل والقوى والدوافع التي تكمن وراء ممارسة الفرد لأنماط السلوك الانحرافي والجريمة .

وبالتأكيد، فإن أي دراسة علمية منظمة لمشكلة الجريمة في المجتمع العربي لقراءة اتجاهاتها ومساراتها وأبعادها وأنماطها ونوعيات مرتكبيها، لابد أن تعتمد الإحصاءات الجنائية على مدى مراحل زمنية واسعة لكي تكتمل الصورة ويتاح للباحث فرصة التحليل والاستنتاج والتوقع .

١ .٣ أهداف الدراسة

إن النظرة المتفائلة لمجتمع عربي موحد متضامن آمن مزدهر، والإيمان بواجب الإنسان نحو أمته ووطنه الأكبر، يحملان الباحث مسؤولية مضاعفة، في استثمار عملية البحث العلمي لخدمة الأهداف القومية، وإن حب الأمة يقتضي السعي لأن تكون في أبهى صورة وأفضل حال، أمة آمنة مطمئنة .

وبصدد التعرف على مشكلة لم تعد لها حدود ولا لغة ولا جنسية، والتعرف يبدأ بالبحث على نطاق القطر الواحد، ثم يمتد ليشمل أقطار الوطن العربي التي تجمع بينها وشائج الماضي وآمال الحاضر وتطلعات المستقبل، ورغم ما أصاب العلاقات السياسية العربية من فتور وخلل، ورغم ما اصطنعه المستعمرون من حدود سياسية بين أقطار الوطن الواحد، إلا أن الثابت وعلى مّر العصور والأزمان أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحركات الهجرات الداخلية بين أقطار الوطن العربي بقيت مستمرة بلا انقطاع، بل إنها تتصاعد عاماً بعد آخر. ومع تنامي هذه الوشائج والصلات أصبح من المألوف أن تقع جرائم متشابهة ومتداخلة في أنماطها وأساليبها بين مختلف أجزاء الوطن العربي .

إن تحديد أنماط الجرائم في المجتمع العربي يشكل أحد الخطوات الضرورية للتعرف على ظاهرة الجريمة ومقارنة معدلاتها بين مختلف أجزاء الوطن العربي المتداخلة والممتدة عرقياً وثقافياً .

إن دراسة اتجاهات الجريمة في الوطن العربي، وإن كانت وصفية استطلاعية، إلا أنها تفحص البيانات والأرقام المتوفرة لحجم الجريمة من خلال الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية، بغية تحديد حجم الجريمة بصفة

عامة والتعرف على أشكالها وأنماطها وأنواعها في عموم أقطار الوطن العربي، وبلا شك فإن تطابق التركيبة الاجتماعية والخلفية الثقافية والعادات والتقاليد المشتركة تقف شاهدة على تطابق أو تشابه بعض السلوكيات الجانحة[1].

إن هذا البحث يهدف إلى تقييم حجم الجريمة واتجاهاتها وحصر أنماطها وتحري عواملها وأسبابها وصلتها بمختلف المتغيرات، من خلال ما توفر من بيانات إحصائية خلال سنوات العقد الأخير من القرن العشرين، وهي فترة زمنية نأمل أن تكون كافية للحكم على الظاهرة الإجرامية فيما إذا كانت متوطنة في الوطن العربي عموماً أو بعض أجزائه، وفي نفس الوقت لا يعني هذا استبعاداً لأنماط الجرائم الموقوتة أو العارضة التي قد تستجد أو تستحدث لفترة زمنية محددة.

ثمة حقيقة أخرى لابد من ذكرها هي أن هذا البحث ليس نهائياً، بل إنه من البحوث التي ينبغي تكرارها على فترات زمنية، تحسباً للمتغيرات الكثيرة التي تنتظم المجتمعات وما يصاحبها من متغيرات في أنماط الجرائم المستحدثة ونوعية الجناة وأساليب تنفيذ الجرائم.

إن الإيقاع السريع للجريمة اليوم في شتى بقاع العالم يدعو كل مهتم بأمن المجتمع و استقراره إلى الانتباه الكامل لهذا الداء الذي بدأ يستشري في جسد مجتمعنا العربي، ولا يمكن إعلان الحرب على الجريمة إلا بالاستعداد العلمي لها من خلال جمع البيانات والمعلومات عن حركتها واتجاهاتها. وفي ضوء ما تقدم من تعريف لموضوع البحث ومشكلته وأهميته فإن أهداف البحث يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

---

(١) البشري، محمد الأمين: (أنماط الجرائم في الوطن العربي) مصدر سابق ص ١٥

أ ـ التعرف على حجم مشكلة الجريمة واتجاهاتها في أقطار الوطن العربي .
ب ـ تأثير أنماط الجرائم السائدة في المجتمع العربي .
جـ ـ التعرف على بعض الملامح المشتركة بين الجرائم المرتكبة في أقطار الوطن العربي .
د ـ استشراف حركة الجريمة و اتجاهاتها في المجتمع العربي خلال السنوات المقبلة .
هـ ـ التعرف على الصلة بين الجريمة وبين بعض المتغيرات الديموغرافية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والصحية وغيرها في الوطن العربي في ضوء ما يتوفر من بيانات وإحصاءات ومراجع .

إن تحقيق أهداف البحث يساعد في إيجاد قواعد وأسس لتدابير أمنية ومجتمعية مشتركة على المستوى القومي لمواجهة أنماط الجرائم التي تبرزها مؤشرات حركة اتجاهات الجريمة، واقتراح التعديل والإضافة على الخطط والاستراتيجيات الأمنية العربية المشتركة التي يضعها المسؤولون عن الأمن العربي ومكافحة الجريمة من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب واجتماعات قادة الشرطة والأمن العرب .

١ . ٤ حدود الدراسة ومجالاتها

١ ـ المجال الزماني : يتحدد المجال الزماني للبحث في واقع واتجاهات الجريمة في المجتمع العربي ما بين عامي١٩٨٧ـ١٩٩٨ وهي المدة الزمنية التي تيسرت للباحث عنها إحصاءات الجريمة في أقطار الوطن العربي .
٢ ـ المجال المكاني : يتحدد المجال المكاني ضمن نطاق أقطار الوطن العربي المنتمية إلى جامعة الدول العربية، ومجلس وزراء الداخلية العرب وعددها (٢٢) قطراً عربياً أتيحت إحصاءات معظمها للباحث .

٣ـ المجال البشري : ويتحدد بالأشخاص الذين ارتكبوا جرائم بأنواعها المشمولة بالدراسة ضمن أقطار الوطن العربي، سواء كانوا مواطنين بتلك الأقطار أم من غيرها، عرباً أم أجانب، طالما خضعت الجرائم المرتكبة من قبلهم للمسائلة الجزائية في تلك الأقطار، وأدرجت ضمن إحصائيات الجرائم الواقعة في تلك الأقطار ضمن المدة التي شملها المجال الزماني للبحث.

١ . ٥ منهجية الدراسة

من أجل الوصول الى أهداف الدراسة فقد اتبع المنهج الكمي في عرض و تحليل الظاهرة الجرمية في الوطن العربي، بالاعتماد على بيانات وإحصاءات الجريمة المستحصلة من المصادر الرسمية، ومنها : المجموعة الإحصائية للجرائم المسجلة في الاقطار العربية التي تصدرها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب من خلال المكتب العربي لمكافحة الجريمة، كما اعتمدت التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن دوائر الشرطة و الأمن في بعض الاقطار العربية، كما تمت العودة الى عدد من الدراسات المتخصصة الصادرة عن الأمانة العامة المذكورة آنفا و مكاتبها المتخصصة. وللحصول على بيانات ومعلومات تخص المتغيرات و المؤشرات التفسيرية فقد استند على نشرات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية البشرية و مجاميعها السكانية، و نشرات و تقارير جامعة الدول العربية الاقتصادية و السكانية و الاجتماعية.

توخيا للموضوعية، و مراعاة للزمن المتاح، فقد تم التركيز على ثلاثة أنواع من الجرائم، إضافة إلى المجموع العام، وهي : جرائم السرقة، جرائم القتل العمد، و جرائم المخدرات .

وقد ركزت الدراسة على تحليل الجريمة على مدى اثني عشر عاما (١٩٨٧-١٩٩٨)، ونظرا لتباين توفر البيانات عن الأقطار العربية خلال هذه المدة، لأسباب عديدة، فقد ارتأت الدراسة اعتماد معدل الجريمة لمنطقة الدراسة بمجملها لكل سنة من سنوات الدراسة باعتباره أقرب إلى الواقع من المجموع الكلي.

وبما ان الدراسة معنية بالأنماط، لذا فقد اعتمدت المعدلات لأغراض التحليل، ولهذا السبب اختير عام ١٩٩٤ أساساً لجمع معلومات عن المتغيرات السكانية المفسرة، و هو يتوافق مع بيانات الأمم المتحدة عن التنمية البشرية.

ونظرا لأهمية موضوع المخدرات وعلاقته باتجاهات الجريمة، لذا فقد تم تحليلها من زاويتين، الأولى عدد الجرائم المسجلة، و الثانية، الكميات المضبوطة من أنواع المخدرات الرئيسية. و بالنسبة إلى كمية المخدرات المضبوطة فقد جرى تحليلها على أساس نسبتها إلى الذكور بأعمار (١٥-٥٩).

١ . ٦ فرضيات الدراسة

تشير (الفرضية)، في إطار منهجية البحث العلمي، إلى التعميمات التي لم تثبت صحتها بعد، والتي يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها ليسترشد بها في فهم الظواهر الاجتماعية في مجتمع الدراسة.

ولا شك أن الفرضيات التي يضعها الباحث تعد من مقومات البحث الأساسية ومن خلالها يستطيع أن يثبت صحة المعلومات التي يحاول الكشف عنها أو خطأها . ورغم أن الفرضية هي تعميم أولي يعنى بالعلاقة بين متغيرين أو أكثر ويتنبأ بنتيجة التجربة، إلا أن لها دوراً كبيراً في توجيه البحث إلى نوع الحقائق التي يبحث عنها من خلال الدور الذي يقوم به في الكشف عن العلاقات بين الظواهر.

لقد أجريت دراسات عديدة حول الجريمة و العوامل المساعدة على حدوثها و بمستويات دراسية متباينة، وخرجت بنتائج تربط بين الجريمة والتحضر، وأخرى ميزت بين جرائم الريف عن الجرائم التي تحدث في المدن. وبعض الدراسات ربطت بين التركيب الديموغرافي و نوع الجريمة، وأخرى حللت الجريمة في ضوء عوامل اقتصادية و تعليمية، وربطتها بالتنمية البشرية.

استنادا الى هذه الدراسات، وفي ضوء معرفة الباحث بطبيعة المجتمع العربي، فقدتم صياغة و بلورة الفرضيات الآتية لتكون الأرضية التي تفترشها الدراسة سعيا وراء إثباتها او نفيها:

الفرضية الأولى: هناك تباين بين الاقطار العربية في اتجاهات الجريمة، وتوطنها(*).

الفرضية الثانية: لدرجة التحضر في الوطن العربي علاقة قوية بالجريمة.

الفرضية الثالثة: تتباين الجريمة بين أقطار الوطن العربي باختلاف التركيب النوعي لسكان هذه الأقطار.

الفرضية الرابعة: لمستوى التنمية البشرية في القطر علاقة بالجريمة فيه من حيث الكم والنوع.

الفرضية الخامسة: تشكل الجريمة أنماطاً مختلفة طبقا لوحدة قياسها (عدد، نسبة مئوية نسبة الى السكان).

الفرضية السادسة: تشكل الجريمة أنماطاً مختلفة طبقا لنوعها.

(*) يشير مفهوم التوطن (في هذه الدراسة) الى انخفاض نسبة تذبذب الجريمة وقرب تسجيلاتها من المعدل خلال مدة الدراسة (١٢ سنة)، أما مفهوم النمط فيشير الى الاستقرار النسبي في التوزيع المكاني للجريمة، وسيتم مناقشة ذلك بتفصيل اكثر في هذه الدراسة.

١ . ٧ الوسائل الإحصائية المستخدمة

ومن أجل التحقق من صحة الفرضيات، فقد استعانت الدراسة بالوسائل الإحصائية الآتية:

١ ـ الإحصاءات الوصفية : وقد شملت المعدل، الانحراف المعياري، الدرجة المعيارية، معامل التغاير .

٢ ـ الإحصاءات التحليلية : تدرج التحليل من الوصف باتجاه اكتشاف شبكة العلاقات بين المتغيرات، وصولا إلى تمثيلها في متغيرات جديدة تعرف إحصائياً بالعناصر Components أو العوامل Factors . تعرف التقنية المعتمدة بالتحليل العاملي Factorial Ecology و تضم عائلة من التقنيات ابسطها تحليل العنصر الرئيسي Principal component analysis و تقنية تحليل العامل Factor analysis التي تضم مجموعة من الصيغ الرياضية لتدوير المتغيرات بهدف اشتقاق العامل الأكثر قربا للواقع .

ونظرا لكبر عدد المتغيرات و قلة عدد الأقطار التي توفرت بياناتها (١٦) لذا فقد تمت تجزئة التحليل الى مراحل تضم مجاميع من المتغيرات ذات العلاقة حفاظا على الدقة في النتائج . يعني هذا، إعادة تحليل الجريمة مع مجاميع مختلفة من المتغيرات، ومن ثم الربط بين النتائج .

٣ـ تحليل الانحدار الخطي : لمعرفة مدى مساهمة المتغيرات المعتمدة في تفسير الظاهرة الجرمية، و تعزيزا للنتائج فقد جرى تحليل الانحدار الخطي للجريمة مع قراءات العناصر، ومع عدد من المتغيرات المختارة .

٤ ـ وحدة قياس قيم المتغير، ونظرا لأن الأعداد المطلقة للجريمة لا تعكس الحقيقة، لذا فقد جرى التحليل لأعداد الجريمة، ثم نسبتها الى السكان، والنسبة المئوية لنوع الجريمة من مجموع الجرائم .

١ . ٨ تحديد المصطلحات والمفاهيم

سوف تتطرق هذه الدراسة إلى الكثير من المفاهيم والمصطلحات، وأسماء لهيئات ومنظمات واتفاقيات وتعابير مختلفة ترتبط بموضوعات الدراسة. واتساقاً مع منهجية البحث العلمي سيتم التركيز على المصطلحات والمفاهيم الأساسية المرتبطة والمنبثقة من عنوان البحث أو دلالاته الرئيسية، لتوضيح معانيها وخلفياتها النظرية وصولاً إلى تحديد تعريف إجرائي بما ينسجم وتوجهات البحث. أما باقي المصطلحات والمفاهيم فسوف يتم شرحها في الهامش حيثما وردت، وحيثما تقتضي الحاجة توضيح معانيها ومدلولاتها.

١ . ٨ . ١ الجريمة Crime

المعنى اللغوي للجريمة

الجريمة في لغة العرب هي: الكسب، والقطع، والذنب. ويقال فلان جرم: أي كسب، ومنها قوله تعالى ﴿ ... **وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ** .. ﴿٢﴾ ﴾ (سورة المائدة) أي لا يحملنكم، لا يكسبنكم، ويقال الرجل جرّمه، يجرمه، جرماً أي قطعه[1]، والجرم: التعدي. والجرم هو الذنب. والجمع أجرام، والمجرم هو المذنب والكافر، وقد وردت مشتقات الفعل (جرم) ستاً وستين مرة في القرآن الكريم.

---

(١) ابن منظور (لسان العرب) دار صادر للطباعة بيروت ج ١٢ ص ٩٠ / ١٩٩٠ .
ـ الزبيدي، السيد محمد مرتضى (تاج العروس) دار صادر للطباعة بيروت ج ٨ ص ٢٢٤ / ١٩٦٦ .
ـ الجوهري، اسماعيل بن حماد (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق احمد عبد الغفور عطار ج ٥ ص ١٨٨٥ دار الكتاب العربي، القاهرة، بدون سنة نشر .

يتبين مما تقدم، ومن خلاصة مراجعة كتب اللغة والصحاح والمعاجم والتفاسير، أن (الجريمة) كما تعارف عليها العرب منذ القدم، هي الكسب المكروه غير المستحسن، ويجوز أن تعبر عن كل ما هو فعل غير مستحسن، ومخالف للحق والعدل، كما يراد منها الحمل على فعل آثم .

و (المجرم) هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه مستمراً فيه لا يحاول تركه ولا يرضى بتركه[1] .

مفهوم الجريمة في الشريعة الإسلامية

الجريمة في التشريع الجنائي الإسلامي هي (محظورات شرعية زَجَر الله عنها بحد أو تعزير)، والمحظورات هي إما اتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمورٍ به، وقد وصفت بأنها (شرعية) إشارة إلى أنها محظورة من لدن الشارع الحكيم[2] .

إذن فالجريمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية هي اتيان فعل محرم بذاته أو معاقب على تركه، أو هي فعل أو ترك نصّت الشريعة على تجريمه والعقاب عليه، وهذا هو المفهوم الخاص للجريمة[3] .

---

(١) أبو زهرة، الشيخ محمد (الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي) ج ١ ، القاهرة ، دار الفكر العربي، ١٩٧٥ .

(٢) الماوردي (الأحكام السلطانية) ط ٢ مطبعة البابلي الحلبي مصر ١٩٦٦ ص٢١٩ .
ـعودة ، عبد القادر (التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي) ج ١ ط ٣ مكتبة دار العروبة / القاهرة ١٩٦٣ ص ٦٧ .
ـزيدان ، د . عبد الكريم (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) ط ٢ المطبعة العربية/ بغداد ١٩٦٦ ص ٤٠٠

(٣) النعيمي ، د. شهرزاد عبد الكريم (الإسلام وأثره في وقاية المجتمع من الجريمة) رسالة ماجستير من كلية الشريعة جامعة بغداد ١٩٨٧ ص ٣٤ (غير منشورة) .

إن الشريعة الغراء قد عدّت بعض الأفعال جرائم وعاقبت عليها من أجل حفظ مصلحة الجماعة، ولصيانة النظام الذي تقوم عليه الجماعة، ولضمان بقاء الجماعة قوية متضامنة متخلقة بالأخلاق الفاضلة[1] والجريمة وفق مفهوم الشريعة إضافة لكونها خطأ أو انحراف دنيوي، فإنها في نفس الوقت معصية دينية، لأن ما يرتكبه الفرد من معاصي لا يفلت من العقاب، لأن العقاب إما دنيوي بيد ولي الأمر أو أخروي يكون أمره إلى الله في الآخرة. لذلك وجدنا نماذج عديدة، على مرّ التاريخ الإسلامي، من المذنبين يتقدمون إلى الرسول الكريم ﷺ، والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وولاة الأمور في مختلف أمصار المسلمين، مقرّين بذنوب لم يشهد بها عليهم أحد، ابتغاءً لتطهير النفس، ونيل العقاب الدنيوي، والخلاص من عقاب الآخرة، وبهذا تفوقت وامتازت الشريعة الإسلامية على سائر القوانين والأنظمة .

والجريمة في الشريعة الإسلامية على أنواع ثلاثة [2]:

١ ـ جرائم الحدود : والحد هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى، أي أنها لا تقبل التعديل أو التغيير أو التنازل أو الإسقاط، وهي توجب الحد، وتشمل جرائم (الردة، البغي، الزنا، القذف، السرقة، الحرابة، شرب الخمر) .

٢ ـ جرائم القصاص والديّات : كلمة القصاص مشتقة من القص أو القطع واتباع الأثر، والمساواة بين جانبي الشيء، أي أن ما ينزل على الجاني من عقاب لابد أن يكون مساوياً لجنايته أو جرمه،

---

(١) عودة ، عبد القادر المصدر السابق ج ١ / ص ٦٩ .

(٢) راجع في تفصيلات ذلك : عودة ، عبد القادر المصدر السابق ج ١ ص ٦٩ .

فالقاتل يقتل . والديّة هي جزاء القتل الخطأ والجروح ، والديّة مبلغ من المال معين يدفع إلى أولياء القتيل مقابل نزولهم عن الحق في القصاص .

٣ـ جرائم التعازير : عرف الفقهاء (التعزير) بأنه عقوبة غير مقدّرة تجب حقاً لله تعالى أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة) . والتعزير في اللغة مأخوذ من (عزر) أي مَنَعَ وأدَّب ، وللتعزير أهميته في حفظ أمن المجتمع واجتهاد ولي الأمر في إيقاع العقاب بالمجرمين ، خاصة إذا ما علمنا أن جرائم الحدود معدودة لا تجاوز سبعاً ، لذلك ترك أمر التعزير إلى القاضي أو ولي الأمر لتقرير العقاب وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة ، ومن أمثلته : العقاب على ترك الجهاد ، العقاب على سرقة لا توجب الحد ، التعزير على الربا وشهادة الزور والرشوة وخيانة الأمانة . أما أنواع العقوبات التعزيرية فهي الحبس ، التشهير ، الجلد ، الغرامة ، التوبيخ ، والوعظ .

المفهوم القانوني للجريمة

لجأت بعض القوانين الجزائية في العالم إلى إيراد نص (تعريف الجريمة) ، ومنها مثلاً قانون العقوبات المكسيكي الصادر سنة ١٩٣١ الذي عرّف (الجريمة) في مادته السابعة بأنها (العمل أو الامتناع المقرر له جزاء في القوانين الجزائية)[١] .

---

(١) إبراهيم ، اكرم نشأت (القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن) بغداد / مطبعة الفتيان ١٩٩٨ ص ٤٦ .

في حين أن أغلب القوانين الجزائية الأخرى، كالعراقي[1] والفرنسي والمصري والإيطالي والأردني والسوري واللبناني والليبي، لم تجد فائدة تذكر من النص على تعريف (الجريمة)[2].

أما فقهاء القانون الجنائي، فقد وضعوا تعاريف متعددة من حيث الصياغة لـ (الجريمة)، لكنها غالباً متقاربة من حيث المعنى، وتركّز على أن الجريمة هي سلوك إنساني مُجَرَّم بموجب القانون. وأن الفعل لا يعد جريمة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك.

ولعل أوضح وأشهر التعاريف القانونية للجريمة التعريف الذي يذهب إلى أن (الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان مسؤول، ويقرر له القانون عقاباً أو تدبيرا احترازياً)[3] إذن فالجريمة مخلوق قانوني يصنعه القانون ولا اعتبار له خارج القانون.

---

(١) لم ينص قانون العقوبات العراقي النافذ رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل) على تعريف (الجريمة)، وإنما أورد تقسيمها في المادة (٢٠) منه إلى جريمة سياسية وجريمة عادية. وقسّم في مادته (٢٣) الجرائم من حيث جسامتها إلى جنايات وجنح ومخالفات، و (الجناية) طبقاً للمادة (٢٥) منه هي الجريمة المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن لأكثر من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة. و (الجنحة) طبقاً للمادة (٢٦) منه هي الجريمة المعاقب عليها إما بالحبس الشديد أو البسيط أكثر من ثلاثة شهور إلى خمس سنوات أو بالغرامة. أما (المخالفة) فقد عرّفتها المادة (٢٧) منه بأنها الجريمة المعاقب عليها إما بالحبس البسيط لمدة أربع وعشرين ساعة إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة

إذن فالمشرع العراقي صنّف الجرائم تبعاً لجسامتها ونوع العقوبة المحددة لها.

(٢) إبراهيم، اكرم نشأت: المصدر السابق ص (٤٦).

(٣) (التدابير الاحترازية): هي إجراءات بديلة أو متممة للعقوبات الأصلية المفروضة على المجرمين المعتادين والشواذ، هدفها التوقي من تكرار الجريمة مستقبلاً، سواء من ذات فاعلها أم من غيره، وقد ظهرت لأول مرة كنظام قائم بذاته إلى جانب العقوبة في مشروع قانون العقوبات السويسري لسنة ١٨٩٤، كما تشمل في معناها الواسع تدابير يحسن تسميتها بـ (التدابير الأمنية) تفرض على الأشخاص الخطرين لغرض منعهم من اقتراف الجرائم، ومنها ما أخذ به المشرّع العراقي في ثلاثة تدابير هي: التعهد بحفظ السلام، والتعهد بحسن السلوك، المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب السادس من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وكذا الحجز بأمر وزير الداخلية وفقاً للصلاحية المخولة له بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٦) لسنة ١٩٧١: للمزيد من التفاصيل انظر:

- إبراهيم، اكرم نشأت نفس المصدر ص ٤٠٥ وما بعدها.
- حبيب، محمد شلال (التدابير الاحترازية) رسالة ماجستير كلية القانون جامعة بغداد ١٩٧٦

مفهوم الجريمة لدى علماء الاجتماع

يتفق غالبية علماء الاجتماع، على أن (الجريمة) هي ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، رغم أنها تتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية للمجتمع وتمثل خطرا عليه . وذهب عالم الاجتماع (أميل دوركهايم) إلى أكثر من ذلك، حيث أضاف، (وإنها ضرورية ومفيدة لسلامة المجتمع لارتباطها بالمقوّمات الأساسية للحياة الاجتماعية، وإنها جزء من كل مجتمع سليم)[1] ويرى (دوركهايم) أن المجتمع كلما ازداد نمواً وتطوراً ازدادت درجة تقسيم العمل فيه، وازداد نظامه تعقيداً، فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد من التناقض واللا تجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص من قدرتهم على تحقيق التضامن، وعلى خلق اتصالات إيجابية فيما بينهم. كما يضعف القوى الاجتماعية ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الناس، وهي حالة الآنومي Anomie أو اللامعيارية التي تتصف عموماً بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية، وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة تنطلق شهوات ورغبات الفرد المتحررة من كل قيد فيرتكب أفعالاً تتقاطع مع النظام العام للمجتمع[2].

وقد توزعت تعاريف علماء الاجتماع لمفهوم الجريمة إلى ثلاثة اتجاهات أو فئات :

---

(١) دوركهايم / أميل (قواعد المنهج في علم الاجتماع) ترجمة وتقديم د. محمود قاسم مراجعة : محمد بدوي، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٤ ص ١٥-١٦ .

(٢) دوركهايم ، أميل نفس المصدر ص ٢٢ .

الفئة الأولى : الجريمة انتهاك للقوانين

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى الربط بين الجريمة وانتهاك القوانين، وهم بهذا يتفقون مع المفهوم القانوني للجريمة .

وفي ضوء هذا المنظور حدّد جيمس ديفز Davis . J أن الجريمة هي كل سلوك ينحرف عن معايير المجتمع السياسي، ويقصد به ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تشرف على صياغتها وتقود عملية تنفيذها، سلطة منظمة معترف بها اجتماعياً ورسمياً، وبالتالي فإن الجريمة هي كل فعل يعاقب عليه القانون [١] .

وقد تعرّض هذا الاتجاه في تفسير الجريمة إلى عدد من الانتقادات أبرزها :

١ ـ أن الجريمة لا ينحصر وجودها في المجتمعات السياسية، أو المتطوّرة، بل توجد كذلك في مجتمعات بدائية ومتخلفة تحكمها العادات والتقاليد، وتخلو من القوانين المكتوبة .

٢ ـ أن المشرّع حين يضع قواعد السلوك، فيأمر الأفراد بالامتناع عن القيام ببعض الأفعال، أو باتيان بعضها، مستلهماً أحكامه من اعتبارات ترتبط ببناء الدولة، ونظامها الاجتماعي، وفلسفتها السياسية، وهذه الاعتبارات قد لا تتفق بالضرورة مع الاعتبارات الاجتماعية والدينية والأخلاقية، فهي تتطابق معها في حالات كثيرة، لكنها بالمقابل، قد تتعارض معها في حالات عديدة أخرى[٢] .

---

(1) Davis , James ; (Social Problem) Free Press New York 1970 P . 192

(٢) السراج ، عبود (علم الإجرام وعلم العقاب) ط ٢ ذات السلاسل بالكويت ١٩٩٠ ص ٣٥ .

الفئة الثانية : انتهاك المعايير الاجتماعية

وهي الفئة التي تربط بين الجريمة وبين الأفعال التي تسبّب أذى للمجتمع ، وقد تبنى هذا الاتجاه عدد من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ، بينهم مثلاً (سلين) Sillin الذي يعرّف الجريمة بأنها (انتهاك للمعايير الاجتماعية) [١] ويعرفها كل من (هيربرت Herbert و سميث Smith) بأنها (شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى فساد النظام الاجتماعي القائم)[٢] .

أما (غاروفالو) فيعرّف الجريمة بأنها (فعل غير اجتماعي ، أو كل فعل ترى الاتجاهات والآراء السائدة في المجتمع أنه ضار ، أو كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع ، أو كل فعل يتضمن اعتداءً على حق أو مخالفة لواجب ، أو كل فعل يتعارض مع الناموس الطبيعي للأخلاق)[٣] .

ويعرّفها محمد إبراهيم زيد بأنها (كل فعل يعتبر مخالفاً للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين ، أو يمثل خطراً على المجتمع ، أو يجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكوّنونه)[٤] .

إن عملية تحديد السلوك الإجرامي ، ليست بالمهمة السهلة ، لأن الفعل الإجرامي تحدّده طبيعة المجتمع وقيمه ومعاييره الاجتماعية ، وهي عموماً تتصف بـ(النسبية) وليس العمومية والشمول ، لصعوبة توحيد المعايير والسنن والآداب الاجتماعية ، كما أن هذه القيم والمعايير تتباين وتتنوع وتتغاير من زمان ومجتمع إلى آخر[٥] .

---

(1) Davis . James Social Problem op. cit P . 195 .

(2) Herbert, David and Smith, D. Social Problems and the City Oxford Univ. Press ,NY, 1979 P. 117.

(٣) اقتباساً من : أبو عامر ، د. محمد زكي (دراسة في علم الإجرام والعقاب) الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ١٩٨٥ ص ٣٦ .

(٤) زيد ، محمد إبراهيم (علم الاجتماع والتعريف الاجتماعي للجريمة) المجلة الجنائية القومية المجلد (٥) العدد (٢) القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، يوليو (تموز) ١٩٦٤ ص ٢٧٨ .

(٥) الربايعة ، د. احمد (أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة) الرياض / أكاديمية نايف العربية ١٩٨٤ ص ١٥ .

ويرى ماكسويل Maxwell أن الإجرام هو عمل نسبي غير قابل للتعريف بصورة مطلقة وعامة، وكل محاولة لإعطائه طابعاً عاماً ومطلقاً تؤدي إلى الغموض والتناقض لاستحالة جمع عناصر ثابتة وشاملة للجريمة[١].

الفئة الثالثة : الجمع بين المفهومين الاجتماعي والقانوني

ويركزّ أصحاب هذا الاتجاه على أن (الجريمة) هي انحراف عن المعايير الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإنها انتهاك للقانون. وفي ضوء هذا المنظور عرّفها مارشال كلينارد Clinard بأنها (سلوك مؤذ وضار اجتماعياً ويتعرّض صاحبه للعقاب من السلطة أو الدولة) [٢]

ويعرفها عبد الجبار عريم بأنها (انتهاك للقيم الاجتماعية التي حدّدتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم)[٣].

ويعرّفها هارولد بيبنسكي Pepinsky بأنها (فعل آثم يرتكب بقصد جرمي وإرادة مذنبة ويقرّر له القانون عقوبة لكونه فعلاً يتعارض والمصلحة الاجتماعية)[٤].

أما (أدوين ساذرلاند) Sutherland فيعرّفها بأنها (سلوك تحرّمه الدولة لضرورة بها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة)[٥]، وهذا التعريف يتضمن

---

(١) العوجي ، مصطفى مصدر سابق ص ١٤٩ .

(2) Clinard Marshall Sociology of Deviant Behaviar 2 a ed. , NY. Winston 1968 P 7

(٣) عريم ، عبد الجبار : (منع الجريمة) بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٣ ، ص ٥ .

(4) Pepinsky , Harold Crime Control Strategies oxford Univ Press , N. Y. 1980 P 316

(5) Sutherland, Edwin (White Collar Crime) Holt and Winston , N. Y. 1961 P . 31

مفهومين : مفهوم قانوني يؤكد أن الفعل معاقب عليه جنائياً والآخر مفهوم اجتماعي يؤكد أن الفعل ضار اجتماعياً .

ويعرّفها العالم الهولندي (بونجيه) Bonger بأنها (فعل يقترف داخل جماعة من الناس، تشكل وحدة اجتماعية، ويضرّ بمصلحة الجميع، أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه من هذه الجماعة أو بواسطة أجهزتها، بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي)[١] .

ولاشك أن المتتبع لكتابات (بونجيه) يجد أنها تنطلق من المعاناة التي عاشتها طبقة البروليتاريا في هولنده، وخصوصاً حين قام عمال السكك الحديدية بإضراب أثار نقمة الطبقة البرجوازية التي تشكّل أكثرية البرلمان فأصدرت قانوناً (يجرّم) الإضراب، لذلك قال بونجيه (لو كانت البروليتاريا تملك الأكثرية البرلمانية، لما احتوى قانون العقوبات الهولندي على نص يعتبر الإضراب جريمة) [٢] .

مفهوم الجريمة لدى علماء النفس

الجريمة من وجهة نظر علماء النفس هي تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً، فأدّت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع [٣] .

أما رائد علم النفس (سيغموند فرويد) فإنه يفسر الطاقة المكبوتة بطاقة

---

(1) Bonger , Williem : (Criminality and Economic Condition) Indiana Univ Press, 1986 P . 25

(2) Ibid .P24

(٣) خليفة ، أحمد محمد : (أصول علم الإجرام الاجتماعي) ط ٢ ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٩٥٥، ص ٣١ .

الغريزة الجنسية، بمعنى آخر إنه يفسر أن عدم إشباع الغريزة الجنسية للفرد يؤدي إلى السلوك المنحرف [١].

إن المفهوم النفسي للجريمة يركّز على أنها سلوك متعمّد وغير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي أعراض الكبت والاضطراب الداخلي، لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو هذا السلوك [٢].

وإن أسباب السلوك الإجرامي تعزى إلى عوامل نفسية قائمة في العقد النفسية المكبوتة في اللاشعور، والتي توجه سلوك الإنسان وجهة إجرامية دون وعي أو إدراك منه [٣].

التعريف الإجرائي للجريمة

من خلال استعرا ضنا للمفاهيم المختلفة للجريمة، وخصوصاً المفهومين القانوني والاجتماعي، يظهر لنا أن هناك قاسماً مشتركاً بينهما هو : إن الجريمة خرق لمعايير وضوابط المجتمع، وهي ضرر يصيب الفرد والمجتمع، ويقرّر لها القانون، الذي يحمي ويمثل الهيئة الاجتماعية، عقاباً أو جزاءً

---

(١) فرويد، سيجموند : (خمسة دروس في التحليل النفسي) ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٦ .

(٢) عبيد، رؤوف : (أصول علمي الإجرام والعقاب) ط ٤، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢١٢ .

(٣) عريم، عبد الجبار : (نظريات علم الإجرام) دار المعارف، بغداد، ط ٥، ١٩٧٠، ص ١٨٩ .

جنائياً، يتمثل بالإعدام، أو السجن [١]، أو الحبس [٢]، أو الغرامة [٣]، أوالتدبير الاحترازي.

وعليه فإن (الباحث) يخلص إلى اعتماد التعريف الإجرائي الآتي لمفهوم (الجريمة) :

الجريمة : هي فعل أو امتناع عن فعل (سلوك إيجابي أو سلبي) يصدر عن إنسان مسؤول، وينتهك القانون، ويترتب قانوناً على مرتكبه عقوبة أو تدبيراً احترازياً.

٢ . ٨ . ١ الانحراف Deviance or Deviation

الانحراف في اللغة هو (الميل)، وإذا مال الإنسان عن شيء قيل : انحرف، تحرّف، وأحرورف [٤]. والكلام عن (الجريمة) يقودنا حتماً إلى الكلام عن مفهوم (الانحراف) و (السلوك المنحرف) وفي الحقيقة فإن كثيرا

---

(١) السجن : وفقاً لما ورد في المادة ٨٧ من قانون العقوبات العراقي النافذ هو إيداع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض لمدة عشرين سنة إن كان مؤبداً، والمدة المثبتة في الحكم إن كان مؤقتاً. ومدة السجن المؤقت أكثر من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. ولا يزيد مجموع مدد العقوبات السالبة للحرية في جميع الأحوال على خمس وعشرين سنة. أي أن السجن إما أن يكون مؤبداً ومدته عشرون سنة، أو مؤقتاً من ٥ـ١٥ سنة.

(٢) الحبس : وفقاً لما ورد في المادتين ٨٨ و ٨٩ من قانون العقوبات النافذ هو إيداع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية وهو على نوعين : (حبس شديد) مدته من ثلاثة شهور إلى خمس سنوات ويكلف المحكوم عليه بأداء الأعمال المقررة في المنشآت العقابية (حبس بسيط) مدته تتراوح بين ٢٤ ساعة إلى سنة واحدة ولا يكلف المحكوم عليه بأداء عمل خلالها.

(٣) وفقاً لنص المادة (٩١) من قانون العقوبات العراقي النافذ فان الغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى الخزينة العامة المبلغ المعيّن في الحكم.

(٤) ابن منظور : (لسان العرب) ج ٢ ، ص ١١٧ .

من علماء الاجتماع لا يقيمون تمييزاً بين مصطلحي (الجريمة) و (الانحراف)، وغالباً ما ينطقون بهما على أنهما مصطلحان مترادفان يشيران إلى معنى واحد [١].

لكن الواقع يشير إلى أن هنالك فروقاً بين (الجريمة) و (الانحراف) في درجة الإساءة أو حجم الضرر الذي يلحق بالفرد أو المجتمع من جراء الأفعال الصادرة عن شخص ما، ودرجة التجريم القانوني للفعل أو السلوك، كما أن هناك ثمة فروقات في مواقف المجتمع ودرجة تسامحه عن بعض الأفعال الضارة اجتماعياً، فالفعل الذي يصدر عن شخص ما قد يوصف بأنه سلوك منحرف أو انحرافي Deviant Behavior إذا كان أقل خطراً على الفرد والمجتمع أو القانون .

إن البعض يضع معيار (التسامح) و (حدود التسامح) للتفريق بين الجريمة والانحراف، فإذا كان من المتوقع أن يدخل هذا الفعل الضّار اجتماعياً في نطاق حدود التسامح فهو سلوك منحرف وليس جريمة، أما الفعل الإجرامي فهو كل فعل ضار اجتماعياً ويتجاوز حدود التسامح[٢]. ويذهب مصطفى العوجي إلى تعريف (الانحراف) من الناحية الاجتماعية بأنه (كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حدّ الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع)[٣].

---

(١) الربايعة ، احمد : مصدر سابق ص ١٦ .

(٢) الربايعة ، احمد المصدر نفسه ص ١٦ .

(٣) العوجي ، مصطفى : (الجريمة والمجرم)بيروت ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٠ .

ويذهب آخرون إلى أن (القيم الاجتماعية) السائدة هي التي تعطي السلوك معناه، ووصفه مشروعاً أم غير مشروع، حيث إن المعنى لا يكمن في طبيعة الشيء، ولكن في الوصف الذي تضفيه ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية[1] ومن هنا نجد أن ميتشيل دنكن يعد الانحراف بأنه (السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمد عليها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده)[2].

إن الكلام عن رد الفعل الاجتماعي يقودنا إلى الحديث عن نظرية (الوصم) Labeling Theory التي نادى بها كل من هاوارد بيكر Becker وادوين لامارت Lamart في كتابهما الباثالوجيا الاجتماعية Social Pathology ومضمونها أن الجماعات أو التكتلات الاجتماعية هي التي تخلق صفة الانحراف وتعطي صفة الوصم الإجرامي عن طريق صنع القواعد التي يمثل خرقها أو انتهاكها (انحرافاً)، أي أن الانحراف لا يعّد خاصية لفعل يقوم به شخص، وإنما هو نتيجة لتطبيق مجموعة قواعد وجزاءات على شخص مذنب، والمنحرف هو الشخص الذي تنطبق عليه هذه التسمية بنجاح، والسلوك الانحرافي هو الذي أعطاه الناس هذا الاسم[3].

---

(١) مصطفى، عدنان ياسين: (السلوك المنحرف في ظل الأزمات) من بحوث ندوة السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي، إصدار بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص ١٠١.

(٢) متشيل، دنكن: (معجم علم الاجتماع)ترجمة إحسان الحسن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص٧٣.

(3) Lemert, E. and Beker, H. (Social Pathology) New York, McGraw Hill 1951 PP. 31-37.

وانظر كذلك: جابر، سامية محمد: (الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه) بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٨٩، ص ٢٠٠.

إن السلوك الانحرافي ليس بالضرورة يشكل جريمة، لأنه صفة تلصق بالحالة نتيجة التفاعل الحاصل بين الشخص (القائم بالفعل أو السلوك) وبين الآخرين في المجتمع، أو الجماعة، الذين يبدون ردود فعل تجاه هذه الأفعال، فمثلاً تعاطي المشروبات الكحولية هو سلوك نجد أن ردود الفعل تجاهه مختلفة باختلاف الجماعات, فقد يوصف من قبل البعض بأنه فعل عادي، وقد يوصف من قبل آخرين بأنه سلوك منحرف وربما إجرامي[1].

التعريف الإجرائي للانحراف

الانحراف : هو السلوك أو الموقف الذي ينتهك معايير وعادات ومقاييس الجماعة السائدة في وقت ارتكابه، ويتجاوز حدود التسامح التي وضعها المجتمع، دون أن يشكل بالضرورة جريمة وفق المفهوم القانوني .

١ . ٨ . ٣ الاتجاهات

الاتجاه في اللغة هو : وجه كل شيء، أو مستقبله، وكلمة (اتجاه) هي اسم، وظرف، وهو الوجه الذي نقصده. والاتجاه هو مسار أحوال الشيء. والجهة، والوجهة : هي الموضع الذي نتوجه إليه ونقصده والوجهة هي القبلة، وشبهها في كل وجه. الوجاه، والتجاه، هو الوجه الذي نقصده[2].

إن (الاتجاه) direction بالأصل هو مصطلح هندسي وجغرافي استعير استخدامه في مختلف العلوم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والإدارية

---

(١) الجميلي ، فتحية : (بعض المفاهيم حول السلوك الانحرافي والإجرامي) محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بالاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد (غير منشورة) ١٩٩٨ .

(٢) ابن منظور : (لسان العرب) مجلد ١٣ ، ص ٥٥٥ .

والسياسية والجغرافية والإحصائية ومختلف الفنون للدلالة على أكثر من معنى، ولكل من هذه الحقول استخدامها لمصطلح (الاتجاه) أو (الاتجاهات).

ونجد بعض الدراسات الاجتماعية والنفسية تستخدم مصطلح اتجاه بمعنى (attitude) أي الموقف، وربطوه باستجابة الفرد إيجاباً أو سلباً نحو شيء معين، وفسّره آخرون بموقف الفرد من (القيم) والمعايير السائدة في مجتمعه، أو الآراء السائدة في المجتمع، في حين ربطه آخرون بإمكانية التنبؤ بما سيكون عليه سلوك الفرد في مواقف معينة[1].

أما في الدراسات الإحصائية وكذلك الاقتصادية، فإن مفهوم (الاتجاهات) يقابل المصطلح trend أي متوقع مسار ظاهرة معينة أو مشكلة، أو مجموعة كميّة، مثل (اتجاه الأسعار) أو (اتجاه عدد السكان)، أو (عدد الطلبة) الخ . . . ، استناداً إلى استخدام التحليل الإحصائي للوصول إلى تفسيرات وتحليلات تخدم هدف البحث, إنها بعبارة أخرى طريقة تعتمد جمع البيانات الأولية (data) عن ظاهرة أو حالة يمكن أن تقاس كمّياً، وحسب تصانيفها، وتطبق عليها قواعد البحث العلمي في سبيل الوصول

---

(١) للوقوف على تفصيلات ودلالات مفهوم (الاتجاهات) في العلوم النفسية والاجتماعية ينظر على سبيل المثال : زهران ، حامد عبد السلام : (علم النفس الاجتماعي) القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٤ .
- الحفني ، عبد المنعم : (موسوعة علم النفس والتحليل النفسي) ج ١و٢ ، القاهرة، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٨ .
- بدوي ، احمد زكي : (معجم مصطلحات العلوم الاجتمعية) بيروت ، مكتبة لبنان، ١٩٨٢ .
- ميتشيل ، دنكن : (معجم علم الاجتماع) مرجع سابق ذكره .

إلى نتائج موضوعية في دراسة ظاهرة معينة[١] . ويعبّر عادة عن أرقام إحصاءات الجريمة بـ(المناسيب) Rates أي لا تؤخذ الأرقام مجردة وإنما تقسم على عدد مئات الألوف من السكان[٢] .

المفهوم الإجرائي للاتجاهات

المقصود بالاتجاهات في هذه الدراسة المتخصصة عن حركة الجريمة في المجتمع العربي هو دراسة الجريمة، دراسة كميّة لأنواعها وأصنافها من خلال البيانات العددية المصنفة المتوفرة، ثم استظهار العلاقة بين حجمها وبين المتغيرات الفردية والاجتماعية والطبيعية، ويحدد الارتباط بين مجموعة المتهمين المتورطين بارتكاب الجرائم وبين تلك المتغيرات. بمعنى أن دراسة الاتجاهات في موضوع (الجريمة) تعني الربط بين معدلات الجريمة Crime rates وبين عامل أو ظرف أو متغير أو أكثر، وهذه لها فوائدها الجمة في البحث الجنائي والتخطيط الأمني لمنع الجريمة أو مكافحتها أو لوضع الفرضيات العلمية من خلال استخدام مناهج وأساليب البحث العلمي .

إذن الاتجاهات هي دراسة تنبؤية لمسار حركة الجريمة من خلال بياناتها الإحصائية الكمية والنوعية، وعلاقاتها بالمتغيرات المختلفة من فردية أواجتماعية أو طبيعية .

---

(١) البكري ، نشأت بهجت : (أصول إعداد خطط الإحصاء الجنائي) الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩١ ، ص ٣٣ .

(2) Pepinsky, H. (Crime Control Strategies) NY Oxford Press 1980 PP 59 - 60

الفصل الثاني

دراســـات سابقـة

٢. دراسـات سابقـة

٢ . ١ مقدمـة

يستند العلم على المعرفة ، وبتراكمها ، و تصنيفها , وتحليلها ، والتأمل فيها يتطور العلم . ولهذا ، هناك بداية للمعرفة و العلم ولكن ليس هناك نهاية . فما يبدأ به باحث مبني على نتائج من سبقه ، و ما يصل اليه يكون قاعدة لمن يليه ، وهكذا دواليك . فكل باحث يأتي ليضيف أو يعدّل أويعمق ، فتكتمل النتائج في ضوء الواقع والمعطيات والعوامل المؤثرة .

إن الدراسات السابقة تنير الباحث لمعرفة الحدود التي انتهت إليها جهود من سبقوه لكي يكمل ما أغفلته تلك الدراسات أو يضيف إليها من إبداع فكره في ضوء البيانات والمعلومات التي حصل عليها ، من خلال جهده وسعيه وراء الحقيقة . لذلك استقرت الدراسات الجامعية على تخصيص فصل أو مبحث للدراسات السابقة Review of Literature من أجل معرفة وعرض ما توصلت إليه الدراسات تلك من نتائج وتوصيات وإضافات لتطوير المعرفة في حقل الدراسة للبحث المقصود .

وثمة فائدة أخرى يجنيها الباحث عند إطلاعه على الدراسات السابقة تتمثل في معرفة المنهجيات العلمية والأسس النظرية والإجرائية المتبعة في موضوع البحث ، وقد يأخذ ببعضها ، أو يختار لنفسه منهجاً ونظرة مختلفة غير تلك التي اعتمدتها دراسات السابقين . وفي كل الأحوال ، فإن هذا السياق يغني طالب العلم والمعرفة ويخدم مسيرة البحث العلمي .

لقد شهدت المدة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ بداية محاولات لتطور أبحاث أنماط الجرائم Pattern of Crime أو أبحاث نوعية الجرائم Typology of Crime[1] وشكلت هذه المحاولات دعوة موجهة إلى علماء الإجرام للتركيز على دراسة نوعية الجرائم وأنماط المجرمين ، بدلاً من الدراسات العامة حول الجرائم والمجرمين، وساعد تطور تقنيات الإحصاء والمسح الجنائي في تعميق هذا النهج وتقدمه . كما أسهمت تلك الدراسات في توصيف أنماط من الجريمة مثل المجرم المحترف Professional Criminal أو Career Criminal والمجرم غير المحترف Career Free Offender والمجرم المعتاد Habitual Offender [٢] وقد ساد تلك الدراسات مناهج ثلاثة في اعتماد مصادر الدراسة :

١ ـ منهج اعتماد السجلات الرسمية Official Records ، ويستقي بياناته من إحصاءات الشرطة و السجون و المحاكم .

٢ ـ منهج استقصاء آراء ضحايا الجريمة Surveys of Victims ، وذلك من خلال المسح الميداني لضحايا الجريمة في المجتمع .

٣ـ منهج التقرير الذاتي للجانحين Self - Report ، وذلك من خلال الدراسة المسحية للمجرمين المدانين و المودعين في المؤسسات العقابية .

وقد تعارفت الدراسات المتعلقة بالجنوح والجريمة على اعتماد هذه المناهج الثلاثة ، وإن كان لكل منها عيوبه ونقاط القصور فيه .

وعلى مستوى الوطن العربي ، فقد شهدت العقود الخمسة الأخيرة اهتماماً متصاعداً بأبحاث ودراسات عن (الجريمة) في المجتمع العربي ، تم

---

(1) Moier, Robert : Major Forms of Crime , Sage Publication , London 1984 PP 14-15.

(٢) البشري ، محمد الأمين : أنماط الجرائم في الوطن العربي ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ١٩٩٩ ، ص٤٤ـ٤٥ .

خلالها تناول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع من زوايا متعددة ورؤى متباينة، منها ما يؤكد على نوع الفعل الجرمي ومسح مختلف مظاهره داخل الإطار الجغرافي للمجتمع العربي [1]، ومنها ما يهتم بالفئات المرتكبة للفعل الجرمي، وتصنيف هذه الفئات تبعاً لأنواع الجرائم التي يحتمل قيامهم بها، أو تورطوا بارتكابها فعلاً [2]، ومنها ما يؤكد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية والثقافية التي شكلت وسطاً مشتركاً بين أقطار الوطن العربي أدى إلى تشكل نمط معين من السلوك الانحرافي في

---

(١) من أمثال هذه الدراسات :

- جعفر ، نوري : التغييرات في أشكال الجريمة وأبعادها في الوطن العربي في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، من إصدارات المكتب العربي لمكافحة الجريمة، بغداد ١٩٨١ .
- السراج ، عبود : ملامح الجريمة في الوطن العربي, مؤتمر مسيرة التعاون الشرطي العربي للفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٢ ، شرطة الشارقة ١٩٩٢ .
- البصول ، محمد أنور : اتجاهات الجريمة في الوطن العربي ، المؤتمر الـ(٢٠) لقادة الشرطة العرب ١٩٩٩ .
- البشري ، محمد الأمين ، مرجع سابق .
- البداينة، ذياب : واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي ، أكاديمية نايف، الرياض١٩٩٩ .
- العمر ، مضر خليل و المشهداني ، أكرم عبد الرزاق : التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات/ الشرطة العامة ، بغداد١٩٩٩ .

(٢) من هذه الدراسات ينظر على سبيل المثال :

- حسون ، تماضر : جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي ، أكاديمية نايف ، الرياض ١٩٩٥ .
- الساعاتي ، سامية حسن : جرائم النساء ، أكاديمية نايف ، الرياض ١٩٨٦ .
- غانم ، عبد الله : جرائم المسنين في العالم العربي ، أكاديمية نايف ، الرياض١٤٠٨هـ.
- بدر ، عبد المنعم : الاغتراب وانحراف الشباب العربي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، الرياض ١٤١٤هـ .

هذه الأقطار [1]. وثمة نمط رابع من الدراسات تناول الجريمة في الوطن العربي إما بوصفها مؤثراً، حيث درست العملية الإجرامية كمتغير مستقل، وتم تعقب آثارها على بعض المتغيرات التابعة، مثل التنمية والاقتصاد, أوبوصفها متغيراً تابعاً (معتمداً) وتم تقصي المتغيرات المستقلة المؤثرة في اتجاهات وحجم الجريمة مثل التضخم الاقتصادي [2] هذا فضلا عن الدراسات التي أجريت على المستوى القطري، والتي قد تبحث جميع أنماط الجرائم في قطر عربي محدد، أو تغطي نمطا محددا من الجرائم أو المجرمين او الضحايا في هذا القطر أو ذاك [3]، وكما موضح في الشكل رقم (١-٢).

---

(١) ينظر على سبيل المثال :

- محمد، مازن بشير : العوامل المجتمعية لأنماط السلوك المنحرف في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٩.
- عبد المتعال، صلاح : التغيير الاجتماعي في البلاد العربية وعلاقته بالجريمة، من منشورات المكتب العربي لمكافحة الجريمة، بغداد ١٩٦٨.

(٢) من هذه الدراسات على سبيل المثال :

- بدر، عبد المنعم وآخرون : علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، من منشورات أكاديمية نايف، الرياض ١٩٩٨.
- حسون، تماضر ؛ والرفاعي، حسين : المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٨٧.
- عبد المولى، سيد شوربجي : تأثير الجريمة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٩٤.

(٣) من هذه الدراسات على سبيل المثال :

- سكر، جنان : اتجاهات الجريمة في العراق، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد العدد (١) السنة (٣) آذار ١٩٧٤ ص ٨-٦٨.

شكل رقم (١ ـ ٢)

مستويات دراسة الجريمة في المجتمع العربي

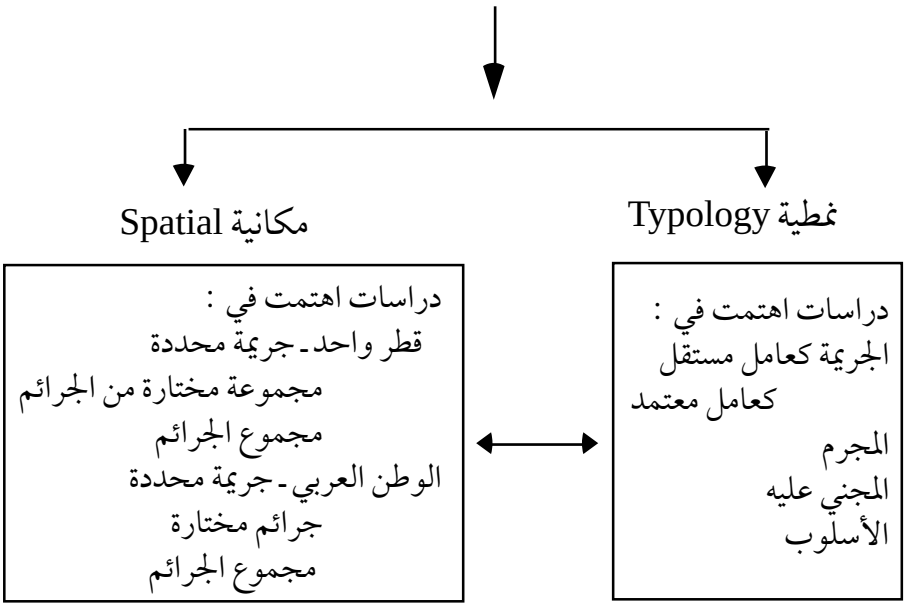

وبالإمكان تصنيف الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالجريمة والمجرمين في الوطن العربي الى صنفين :

الصنف الأول ، دراسات على مستوى الوطن العربي ، أو معظم الأقطار العربية ، وهي على نوعين : الأول يغطي أنواع الجرائم كلها أو معظمها على مستوى الوطن العربي ، ونوع يختص بنمط محدد من الجرائم : كجرائم المخدرات أو الجرائم الاقتصادية أو السرقة أو بنمط محدد من مرتكبيها : جرائم الشباب أو جرائم الأحداث أو جرائم النساء[1] .

---

(١) من هذه الدراسات مثلاً :

ـ إبراهيم ، أكرم نشأت : مشكلة المخدرات في الوطن العربي ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد العدد (٣ـ٤) السنة (١) ٢٠٠٠ .

ـ المركز العربي للدراسات الأمنية والتهريب : جرائم التهريب في الوطن العربي ، الرياض ١٩٨٨ .

الصنف الآخر ، دراسات على المستوى القطري ، أو المحلي ، وهي كذلك إما شاملة لجميع أنواع الجرائم في قطر عربي ما أو تغطي نمطاً محدداً من الجرائم أو المجرمين في قطر عربي محدد [١] .

تم الرجوع ، في إعداد هذه الدراسة ، إلى العديد من الدراسات والأبحاث والمقالات التي تناولت موضوع (الجريمة في المجتمع العربي أوالوطن العربي) خلال العقود الخمسة الأخيرة . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أبحاث الجريمة على مستوى الوطن العربي خطت بداياتها العلمية المنهجية المنتظمة في ظل اهتمام المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة التابعة لجامعة الدول العربية (تأسست عام ١٩٦٠) ومن خلال مكتبها المتخصص (المكتب العربي لمكافحة الجريمة) في بغداد . وبعد إلغاء المنظمة وتأسيس مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٢ ، تم إلحاق المكتب المذكور بجهاز الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومازال مستمراً بنشاطاته الدءوبة في إنجاز الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمكافحة الجريمة على مستوى الوطن العربي ، ولعل أبرز وأهم نشاطاته في هذا المجال ، إعداد وتجميع وإصدار الإحصائية السنوية للجرائم في الأقطار العربية كل عام ، وتيسيرها للباحثين والمختصين والجهات المعنية . تضاف إلى ذلك ، نشاطات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الذي أنشئ عام ١٩٨٠ واستبدلت تسميته إلى (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)[٢] من خلال إصدار الأبحاث والدراسات والمطبوعات ذات الصلة بموضوع الجريمة في الوطن العربي .

---

(١) من هذه الدراسات على سبيل المثال : العمر ، مضر خليل ؛ المشهداني ، أكرم عبد الرزاق : آثار الحصار على الأنماط المكانية للجريمة في العراق ، من منشورات مركز البحوث والدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ .

(٢) استبدلت التسمية هكذا بموجب القرار المرقم (٢٦٧) الصادر عن الاجتماع (١٤) لوزراء الداخلية العرب في تونس عام ١٩٩٧ ووافق عليه مجلس وزراء الداخلية العرب

لقد عالج معظم الدراسات والأبحاث التي تم الرجوع إليها ، الجريمة في الوطن العربي في حدود البحث الضيقة ، فظلت الرؤية النظرية لواقع الجريمة في المجتمع العربي مجتزأة وغير قادرة على الإلمام بأبعاد الظاهرة تبعاً لأنواعها ومظاهرها وعواملها واتجاهات تغيّرها المكانية والزمانية والفئات المرتكبة لهذه الجريمة ، ولعل السبب في هذا يعود إلى صعوبة الحصول على إحصاءات شاملة ودقيقة للجريمة على مستوى الوطن العربي كله ، حيث مازال بعض الأقطار العربية لا يزوِّد المكتب العربي لمكافحة الجريمة بإحصاءات الجريمة لديه لأسباب غير معروفة ، إضافة إلى ما يثار من جدل ونقد وشكوك تجاه الإحصاءات الرسمية ، وهذا ما سيتم عرضه في موقع أخر من هذه الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً ، إضافة إلى أن تلك الدراسات قد ركزت على جوانب محددة من عوامل التأثير أو المتغيرات ولم تتناولها جميعاً إلا في بعض الدراسات .

ولما كان المجتمع في حركة دائمة ، و متغيرات و مستجدات لا نهائية ، لذا فان الدراسة لا تمثل النهاية ، وانما هي نقطة تواصل مع ما سبقها و ما سيلحقها من دراسات و أبحاث . و الدراسة التتبعية للجريمة و المجرمين لها أهميتها في تحليل الجريمة و مسارها و أثر العوامل المتغيرة عليها . فجميع الدراسات لا تكتسب صفة النهائية أو المطلقة مما يجعل من الضرورة بمكان تكرارها على فترات زمنية ، وذلك تحسباً لأي متغير قد ينتظم في المجتمع العربي وما قد يصاحب المتغيرات المستجدة من متغيرات في أنماط الجرائم ونوعية الجناة وأساليب ارتكاب الجرائم .

٢ . ٢ عرض لأهم الدراسات السابقة

تم اختيار (٨) دراسات من بين العديد من الدراسات المتوفرة عن الجريمة في الوطن العربي ، و قد روعي فيها تقارب المنهج و المفردات مع هذه الدراسة . والاهم أنها جميعا قد درست الجريمة على مستوى الاقطار العربية و ليس على مستوى القطر الواحد . يضاف الى ذلك ، ان هذا الاستعراض سيفيد في إجراء المقارنات بين النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات والنتائج التي ستخلص إليها هذه الدراسة .

٢ .٢ . ١ دراسة محمد الأمين البشري (أنماط الجرائم في الوطن العربي) ١٩٩٩ م[١]

تعد هذه الدراسة محاولة لتقييم حجم الجريمة والتعرّف على أنماطها في الوطن العربي خلال الأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ ، وقد استخدم الباحث منهجاً وصفياً اعتمد فيه الإحصاءات الكمية المستمدة من المصادر الرسمية التقليدية ، كما استعان بمنهج المسح الاجتماعي (بالعينة) للوصول إلى بيانات حول موقف واتجاهات الأفراد الأكثر اتصالاً واحتكاكاً بمشكلة الجريمة، وهم القائمون على تنفيذ القوانين (رجال الشرطة) ، والجناة (نزلاء السجون)، والضحايا ، محاولاً بذلك تجريب منهج يمكن له أن يكشف عن مصادر أخرى لما يعرف بـ (الجرائم المستترة أو الأرقام المظلمة(Dark Figures) وهومنهج التقرير الذاتي الذي يتضمن الاعتراف الشخصي

(١) البشري ، محمد الأمين : (أنماط الجرائم في الوطن العربي) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩ م.

لأشخاص سبق أن ارتكبوا جرائم لم تصل إلى علم الشرطة أو أشخاص وقعت عليهم جرائم ولكنهم لم يبلغوا عنها (منهج استقصاء ضحايا الجريمة).

اشتملت عينة البحث (١٠٪) من رجال الشرطة العاملين في مجال الجنايات، ومثلها من بين نزلاء السجون في أقطار عربية مختارة، هي: السعودية، السودان، تونس، موريتانيا وبلغ حجم العينة (٢٢٧) من رجال الشرطة و (٢٤٦) من نزلاء السجون، وكانت أدوات الباحث في جمع البيانات من المصادر المختلفة هي:

- استمارة الإحصاء الجنائي وفقاً للتصانيف المعتمدة لتقسيمات الجرائم من قبل دوائر إحصاء الشرطة في الأقطار العربية.
- استبيان كشف الجرائم المستترة القائم على منهج التقرير الذاتي لكل من رجال الأمن والشرطة ونزلاء السجون.
- وثمة مصدر ثالث اعتمده الباحث، وهي الصحف والدوريات العربية، لرصد ما نشر من أخبار الجرائم وتفاصيلها، في محاولة لتغطية النقص الحاصل في المعلومات من المصدرين السابقين لما للصحف اليومية من دور في كشف الأنماط المستجدة والغريبة من الجرائم في الأقطار العربية، حيث أورد الباحث نماذج من الجرائم المرتكبة في عدد من الأقطار العربية المنشورة في الصحف المحلية في كل من: لبنان، اليمن، الأردن، المغرب، مصر، والعراق، حيث يرى فيها الباحث تنميطاً للجرائم المعاصرة يمكن أن تعطي تفصيلاً وتوضيحاً يجسم في ذهن المتلقي أخطار الجريمة وأساليب تنفيذها، وتباين الجرائم ما بين قطر وآخر.

تمخضت الدراسة عن مجموعة من النتائج، لعل أهمها يتمثل في الكشف عن الحجم الإجمالي للجرائم المرتكبة خلال الأعوام العشرة ١٩٨٥-١٩٩٤ في الأقطار العربية، حيث أشارت الأرقام إلى ارتفاع عدد الجرائم

المسجلة بصفة عامة وبزيادة تراوحت بين ٧٪ و ٢٠٠٠٪ لعام ١٩٩٤ قياساً للعام ١٩٨٥ كما أن معدلات الجريمة لعام ١٩٩٤ وفقاً لمعايير القياس التي اعتمدها الباحث (وهي حجم السكان ، الكثافة السكانية ، مساحة الأرض) تراوحت بين (٤٣٣٥ و ١٣٩ , ١) لكل مائة ألف نسمة من السكان ، وهي أقل بكثير من معدلات الجريمة في الدول الصناعية .

ومن حيث أساليب ارتكاب الجرائم ، فقد أوضحت البيانات حول طبيعة ونوع الجرائم السائدة في الأقطار العربية ، كالقتل العمد والسرقات والاحتيال والمخدرات ، أن هذه الجرائم ما تزال ترتكب بالأساليب التقليدية ، وما زالت أسبابها ودوافعها هي نفس الأسباب الاجتماعية والاقتصادية ودوافع الثأر وحماية الشرف ، ولا ندري إن كان منهج التقرير الذاتي كافياً لتوكيد هذه الحقائق خصوصاً وأن من يثبت صحتها هم أشخاص ثبت الجرم عليهم في هذا النوع من الجرائم وأودعوا في المؤسسات العقابية ، فماذا عن المجرمين الذين لم يصلوا إلى طائلة العدالة ؟ وكيف للباحث أن يعرف الطريقة التي ارتكبوا بها جرائمهم ؟ .

كما أثبتت الدراسة أن معدلات الجريمة تتناسبً عكسياً مع عدد السكان ومساحة الأرض ، بمعنى أن عدد الجرائم يزداد كلما صغرت المساحة وقلّ حجم السكان . خلافاً لما ذهبت إليه نظريات علم الإجرام حول التناسب الطردي للجريمة مع نسبة الاكتظاظ السكاني (وقد يكون هذا الاختلاف ناشئاً عن قصور في المقياس نفسه) .

لقد كشفت نتائج المنهج التقريري أن الجريمة المستترة تشكل نسبة كبيرة ، وإن الجرائم المسجلة لدى الأجهزة الأمنية العربية لا تشكل سوى جزء يسير من الجرائم المرتكبة فعلاً في أرجاء الوطن العربي ، غير أن أنماط الجرائم المستترة لم تخرج عن إطار أنماط الجرائم المصنفة .

وعلى الرغم من قصور الإحصاءات وإخفاقها في الإجابة بدقة عالية على التساؤلات التي أثارها البحث ، ذلك بسبب الضعف الذي تعاني منه إحصاءات الجرائم المسجلة في الأقطار العربية إلا أن الدراسة استطاعت أن تعطينا مؤشرات عن التباين في أنماط الجرائم، ونسب وقوعها بين الأقطار العربية. كما أنها حاولت أن توفر لكل قطر عربي معلومات جنائية (ولو غير متكاملة الدقة) لكنها تقترب من الواقع تمكنه من التعرف على موقعه مقارنة مع غيره من أقطار الوطن العربي .

لقد اهتم الباحث بإيجاد منهجية جديدة في قياس اتجاهات الجريمة العربية من أجل سد الثغرات التي يقع فيها في حالة الاعتماد (كلياً) على الإحصاءات الرسمية، وبذلك استطاعت الدراسة أن تخط منهجاً علمياً جديداً في دراسة ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي ، بيد أن انهماك الباحث في (تجريب) المناهج الجديدة ، دون الوقوف على طبيعة التركيب النفسي والاجتماعي للمواطن العربي ، قد يضعنا في شك مما يمكن أن تتوصل إليه نتائج هذه الاختبارات ، إذ من الممكن أن يحقق منهج التقرير الذاتي نجاحاً في الدول ذات الدرجة العالية من الوعي بالبحث الميداني ، إلا أن المشكوك فيه أن يحقق نفس النجاح في أقطار الوطن العربي بسبب ضعف وعي المواطن وقلة الخبرة في مثل هذه الأبحاث إضافة إلى أنه يجافي الصواب ويكثر من المحاباة والتحيّز ، الأمر الذي يجعل من هذه الدراسات نهباً لما يسمى بـ (المرغوبية الاجتماعية) التي تبطل المنهج العلمي المحايد الذي يبتغيه الباحث وتدع المبحوث يدلي بمعلومات تتصف بالتحيّز وعدم الدقة ، والذاتية بما يبطل أو يقلل من صحة ما يدلي به .

كما أن الخصائص الديموغرافية للمودعين في السجون لم تكن كافية لإعطائنا صورة عن أنماط المجرمين من حيث التركيبة النفسية والنفس الاجتماعية، ثم إنه ليس هناك نزيل في سجن إلا ويدعي أنه بريء أو ضحية! .

فضلاً عن كون الدراسة قد انشغلت بجمع الأرقام دون الوقوف على الدلالات والتفسيرات الاجتماعية لهذه الأرقام، مما جعلها تغفل البعد الاجتماعي في ظاهرة الجريمة، وبالتالي بقيت صورة الجريمة في الوطن العربي غير واضحة المعالم .

وثمة نقد يثار على ما اعتمدته الدراسة كمصدر لتحليلاتها ، على ما نشرته الصحف المحلية من أخبار الجرائم ، مقياساً علمياً لاتجاهات الجريمة الحقيقية ، حيث إن هناك العديد من الانتقادات العلمية التي توجه ضد محتوى هذه الأخبار التي تتسم إما بالإثارة والمبالغة الصحفية بما تتطلبه مقتضيات الترويج والسبق الصحفي[1]، هذا إذا كانت الصحيفة مطلقة اليد في النشر، حيث هناك أقطار تضع تقييدات على نشر مثل هذه الأخبار . أما إذا كانت الأخبار المنشورة عبارة عن بيانات حكومية ، فإنها أيضاً وفي كثير من الأحيان تفتقر إلى المصداقية الكاملة .

٢ .٢ . ٢ دراسة مازن بشير محمد (العوامل المجتمعية لأنماط السلوك المنحرف في الوطن العربي) ١٩٩٩م [2]

ينطلق الباحث من حقيقة مفادها أن الوطن العربي يتسم بمجموعة من الخصائص والسمات التي تجعله إقليما متميزا، ينفرد بين أقاليم العالم في شخصيته الواضحة وكيانه المستقل ، وهذه الخصائص نابعة من كون الوطن

---

(١) لمزيد من التفصيل في موضوع النشر الصحفي للجرائم وتناول أخبار الجريمة في الصحف : انظر : المشهداني ، اكرم عبد الرزاق : (الشرطة والإعلام وفاق أم افتراق ؟) مركز البحوث والدراسات- مديرية الشرطة العامة ، بغداد ، ١٩٩٩ .

(٢) محمد ، مازن بشير : العوامل المجتمعية لأنماط السلوك المنحرف في الوطن العربي، من بحوث ندوة (السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي) قسم الدراسات الاجتماعية بيت الحكمة سلسلة المائدة الحرة ، ١٩٩٩ ، ص٧-٤٣ .

العربي وحدة أملتها ظروف جغرافية موغلة في أعماق التاريخ تقوم على دعامات ثابتة مثل وحدة اللغة، والوحدة الحضارية، والجغرافية، والمقومات التاريخية، ووحدة التكوين النفسي والعقلي، وإن أساس التجانس القومي قائم على الوحدة الطبيعية للأرض التي يعيش عليها السكان.

إن الوحدة التاريخية والطوبغرافية التي ميَّزت الإقليم العربي، أدت إلى تشابه أبنائه في المزاج والتكوين النفسي وفي النظر للمشكلات المتنوعة، وفي الاستجابة للمؤثرات الخارجية، هذه المزايا أوحت للباحث بدراسة القواسم المشتركة المؤدية إلى شيوع أنماط من الجرائم يتكرر وقوعها داخل مناطق هذا الإقليم (الوطن العربي) في بحث استهدف التعرف على طبيعة العوامل المشتركة بين أقطار الوطن العربي ذات المنشأ المجتمعي(*) والتي يرى الباحث أنها تقف وراء السلوك المنحرف. وقد حاول الباحث في دراسته أن يشخص ـ ضمن محاور ـ مجموعة من العوامل التي يرى أن لها أثراً أكبر من غيرها في تفاقم ظاهرة الإجرام.

(*) أن مصطلح (مجتمعي)، (وفقاً لأدبيات علم الاجتماع) يشير إلى المزايا النظامية التي تطبع الحياة الاجتماعية، وأول من استخدم مفهوم Societal هو العالم كيلر في كتابه (التطور المجتمعي) عام ١٩٣١ حيث كان يبحث عن اصطلاح ينطبق من ناحية المعنى مع اصطلاح مجتمع Society، كما استعمل كيلر مصطلح (النظام المجتمعي الذي يعني به النواحي المتلازمة التي تكوّن المجتمع الإنساني الحديث مثل: الحكومة، النظام الطبقي، القانون، العائلة، النظام الاقتصادي)، (دنكن ميتشيل: (معجم علم الاجتماع) مصدر سابق، ص ٢٢٦، وطبقاً لهذا المعنى فإن العوامل التي وردت في متن البحث هي أكثر انتماء إلى مصطلح Social أي اجتماعية منها إلى مصطلح Societal مجتمعية

ويرى د. بشير ان التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع العربي يعّد من أهم هذه العوامل ، إذ كثيراً ما يؤدي ، عندما يصيب الأنماط السلوكية المقننة والمقررة اجتماعياً ، إلى ظهور نتائج وآثار غير متوقعة ، خلقت الكثير من المشكلات الاجتماعية المتعلقة بنظم المجتمع ، والتي لم يكن لها وجود من قبل.

كما يستفيد الباحث من المفاهيم الوظيفية في معالجة العلاقة بين التغيّر الذي أصاب المجتمع، وبين حالات الانحراف التي تصيب بناءه، ويمثل كل منها تهديداً لجوهر القيم ، وإنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالقيم الجديدة التي نتجت عن عملية التغير الاجتماعي، وعدم قدرة الأفراد على التكيف معها، مما استدعى الرغبة في إحداث تغيرات أخرى لمعالجتها. ويسوق الباحث مثالاً لما حدث في المملكة العربية السعودية عند ظهور النفط لأول مرة، حيث أدى هذا الاكتشاف إلى تغيّر في نمط معيشة السكان ، من اقتصاد الرعي ورفض العمل اليدوي واحتقار المهن، إلى قبول فكرة العمل بأجر والسماح للأفراد بالهجرة من المناطق الصحراوية والاستقرار في المدن، وظهور الأسرة النووية ، وهكذا فالتغير الذي أصاب ميدانا واحداً ترتبت عليه آثار عديدة لا معرفة للمجتمع التقليدي بها ، بيد أن هذا المثال لم يكن كافياً ليفسر كيف أدى هذا التغير إلى زيادة في نسبة الانحراف والجريمة.

ثم ينتقل الباحث إلى اعتماد نظريات (التفسير الاقتصادي) بعد أن كان يعتمد المنظور الوظيفي لتفسير عملية التغير الاجتماعي ، لذلك نراه يصنف الجريمة تبعاً لنظام الإنتاج وعلاقاته ، فالاقتصاد الزراعي يتسم بالعنف والقسوة ؛ لهذا تكثر في المجتمعات الريفية الزراعية جرائم القتل والجرح والحريق العمد والإتلاف والسرقة ، أما في مجتمعات المدن فتكثر جرائم

النصب والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير والرشوة والغش والتهريب . أي أن تغير وجه المجتمع وتبدل اقتصاده يفقده طابعه القديم ويغشاه طابع جديد .

وفي معرض تناوله للعوامل الاقتصادية ، تطرق الباحث إلى النشاطات التنموية ، وما يرافقها من زيادة في معدلات الإجرام ، ومما يجدر أن نشير إليه هنا ، أن متغير التنمية الاقتصادية في علاقته بالسلوك المنحرف لا يمكن عدّه ينتمي إلى سلسلة العوامل الاقتصادية بقدر انتمائه إلى عوامل التغير الاجتماعي و قدرة الأفراد على التكيف مع معدلات التغير الاجتماعي الناشئة عن هذه العملية .

إن التنظيم الاجتماعي القائم على رابطة الدم ورابطة المكان وعدم وضوح التفاضل الاجتماعي والاقتصادي بين الجماعات المكوّنة لأقطار الوطن العربي ، قد فرض ـ بحسب الدراسة ـ سلطة مطلقة للتقاليد والقيم في حياة الأفراد ، ولعل أخطر هذه التقاليد في علاقتها بالجريمة عادتا الثأر والانتقام .

وقد لاحظ الباحث إن نسبة عالية من الجرائم في الوطن العربي وقعت لأسباب تافهة تتعلق بالانتقام (وهو قيمة عربية معروفة) أو الاعتداد بالذات ، والعنجهية الخاضعة لسلطان نظرة المجتمع . وإن بعض العادات والطقوس الشعبية ـ مثل عادة إطلاق العيارات النارية في الفضاء تعبيراً عن الفرح أو الحزن ، قد رفعت نسبة الجرائم غير العمدية ، وأثرّت من ثَمَّ في معدلات الجريمة في الوطن العربي .

كما أن دخول الأقطار العربية إلى عالم التصنيع أدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية ، لعل من أخطرها ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة ، بما استتبعت من أزمات ومشكلات ـ ترى الدراسة ـ أن لها أثراً مباشراً في

دفع الفرد نحو الجريمة ، مثل التغير في طبيعة الأهداف وعدم قدرة الوسائل المتاحة على تحقيق هذه الأهداف، واستيطان المهاجرين في الأماكن التي تحيط بالمدن والخالية من أية شروط صحية، والمجهولية الاجتماعية التي أدت إلى انسلاخ المهاجر من منظومته القيمية .

وقد أعطى الباحث عامل الهجرة ومؤثراته ثقلاً كمياً، مؤكداً أهمية هذا العامل دون العوامل الأخرى ومسؤوليته في توجيه السلوك نحو الانحراف .

أما العامل الأخير الذي سلط بعض الضوء عليه، فهو (العمالة الأجنبية الوافدة) أو (الهجرة الأجنبية) وأثرها في ارتفاع معدلات الجرائم وظهور أنماط انحرافية لم يألفها المجتمع العربي من قبل، واكتفى بتحديد الأخطار الأمنية الناجمة عن هذه الظاهرة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية واقتصادية نتيجة لعدم التجانس في التركيب السكاني، وزيادة الأفراد العزّاب من الجنسين، مستنداً في تحليله على بعض الجداول الرقمية التي تعود إلى عام ١٩٨٠ والتي تؤشر نوع الزيادة في كمية الجرائم في هذه الأقطار ونسبة الأجانب من مرتكبيها ، وكان يفضل أن تكون الأرقام حديثة أو قريبة لكي تكون الصورة أكثر وضوحاً .

وتطرق الباحث إلى اتجاهات الجريمة في الوطن العربي معتمداً على مجموعة من الحقائق التي توصلت إليها دراسات أخرى سابقة في هذا المجال، لكنه ينتقل إلى عرض نتائجه المستخلصة من جداول عدد الجرائم المسجلة في الأقطار العربية خلال عام ١٩٩٥ الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة عام ١٩٩٧ ، ويلاحظ أن محدودية توفر البيانات واقتصارها لعام واحد فقط ، قد أثر في خطة الدراسة ، فإحصائية الجرائم اقتصرت

على ثمانية أقطار عربية هي (الأردن، السودان ، سوريا، العراق، عمان، قطر، ليبيا، مصر) وتم تصنيف الجرائم إلى (١٣) نمطاً.

ومما يؤخذ على البحث أنه اعتمد الأرقام المجردة في المقارنة ، فهو يرى أن مصر جاءت في المرتبة الأولى بين الأقطار العربية من حيث عدد الجرائم من الأنواع كافة (٧٥٨٠٥٦ جريمة) تليها السودان (٤٤١٩٩٣ جريمة) ثم الأردن في المرتبة الثالثة (٣٤٩٤١ جريمة) ، والصحيح أن تقاس نسبة الجرائم إلى عدد السكان لتكون أكثر موضوعية.

وقد جاءت نتائج البحث تلخيصاً لما ورد في متنه مؤكدة على شيوع الجرائم المرتكبة ضد المال في المدن العربية الكبيرة، كما أن ظهور الإجرام المنظم في المجتمع العربي خَصّ أنواعاً محددة من الجرائم كالمخدرات التي تجد مناخاً خارجياً ملائماً لظهورها . من ناحية أخرى ، أكدت الدراسة أن دوافع جرائم التهريب تعود إلى ارتفاع الضريبة الجمركية وعدم الاعتدال في فرضها . كما أن للضغوط الاجتماعية والاقتصادية تأثيراً في دفع الكثيرين إلى تعاطي المخدرات . وبشكل عام ـ يقدّر الباحث ـ أن حجم الجريمة في الوطن العربي يعد ضئيلاً إذا ما قورن بحجمها في دول العالم الأخرى والمتقدمة ، دون أن يعرض لنا الإحصاءات التي تثبت ذلك.

أما التوصيات في ختام البحث، فقد جاءت مقتصرة على المعالجات القطرية في حدود القطر، وليست ذات صفة قومية، ولا تتناسب مع النتائج. كما أن الدراسة لم تتمكن من تقديم صورة واضحة متكاملة عن حجم واتجاهات الجريمة في الوطن العربي وأشكالها المستحدثة . كما أن جهد الباحث في توضيح المفاهيم جاء مستغرقاً على حساب تفسيره للعلاقة بين متغيرات الدراسة (العوامل المجتمعية) وبين المتغير التابع (الجريمة)، وجاءت محاور الدراسة متداخلة بشكل يصعب معها تحديد الأثر المباشر لكل عامل على موضوع الجريمة. وفي تأكيده المطلق على أثر التغيير

والتصنيع والهجرة ، اعتمد الباحث على مفاهيم نظرية ، في حين كشفت دراسات ميدانية حديثة[1] عدم وجود علاقة بين التصنيع والتنمية والهجرة الوافدة وبين الجريمة . فالمملكة العربية السعودية هي من الأقطار العربية التي شهدت حركة تنمية وهجرة وافدة (كمثال) تقل فيها نسبة الجرائم قياساً إلى مصر على سبيل المثال . لذلك لا يمكن تعميم هذه الحقائق النظرية على مستوى الواقع ما لم يكن هذا التعميم مستنداً إلى بيانات مستقاة من الميدان .

إن الدراسة بشكل عام ، تشكل جهداً علمياً طيباً ، لكن يؤاخذ عليها استغراقها في الأطر النظرية بعيداً عن التحليلات التطبيقية ، كما أن الإحصاءات التي اعتمدتها ظلت عاجزة عن إعطاء صورة متكاملة عن الجريمة وعواملها وأنماطها في الوطن العربي .

٢ . ٢ . ٣ دراسة ذياب البداينة (واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي) ١٩٩٩م[2]

وهي محاولة لرصد وبيان حجم الجريمة في المجتمع العربي ، واستشراف معدلاتها وأنماطها واتجاهاتها المستقبلية ، وتقدير كلفتها اعتماداً على معايير الأمم المتحدة[3] أي (النسبة المئوية التي يمكن أن تستهلكها الجريمة

---

(١) انظر على سبيل المثال : البشري ، محمد الأمين : مصدر سابق .

(٢) البداينة ، ذياب : مصدر سابق .

(٣) يمكن قياس كلفة الجريمة حسب معايير الأمم المتحدة من خلال ربطها بنصيب الفرد من الدخل المحليGDP كمعدلات لكل مائة ألف نسمة من السكان ، وعلى وفق المعادلة الآتية :

$$\text{الكلفة} = \frac{\text{معدل الجريمة لكل مائة ألف نسمة}}{\text{متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي}} \times ١٠٠$$

انظر حول تكلفة الجريمة : هلاوي ، حاتم بابكر : (تكلفة الجريمة في الوطن العربي) أكاديمية نايف ، الرياض ، ١٩٩٨ .

من نصيب الفرد من الدخل القومي) . وقد استندت الدراسة على البيانات التي تم جمعها بصورة مباشرة من وزارات الداخلية العربية بواسطة استمارة خاصة (الاستمارة العربية الموحدة للإحصاء الجنائي) ، والبيانات المنشورة في التقارير الحكومية العربية التي تصدر سنوياً .

أما عينة الدراسة فقد شملت ١٥ قطراً عربياً (الأردن ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، اليمن) . ونظراً لتباين هذه الأقطار من ناحية الكثافة السكانية فقد اعتمد الباحث تحديد معدلات الجريمة لكل مائة ألف نسمة كمقياس لحجم الجريمة بدلاً من اعتماد حجم الجريمة المطلق .

وقد مثلت الاستمارة الاستبيانية (الاستبانه) الأداة الرئيسية لجمع المعلومات وتم تصميمها بحيث تشمل تسعة أنماط للجريمة هي (الجرائم ضد الإنسان ، والأخلاقية ، ضد الحرية ، ضد الأموال ، ضد الثقة العامة ، ضد الأملاك ، ضد موظفي الدولة ، ضد النظام العام ، ضد الاقتصاد الوطني) . وقد حاول الباحث أن يربط بين هذه الأنماط وبين بعض المتغيرات السكانية ، والتعليمية ، والاقتصادية ، والصحية من خلال قياس أثر كل من هذه المتغيرات في معدلات الجريمة بشكل عام ، وجرائم التعدي على الإنسان وعلى الأموال والممتلكات والجرائم المنظمة بشكل خاص .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية خاصة لأثر المتغيرات السكانية ، إذ فسرت بعض هذه المتغيرات (مجتمعة) حوالي (٩٦٪) من التباين في معدلات الجريمة ، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات أخرى أكدت وجود علاقة بين المتغيرات السكانية المتمثلة (بحجم السكان ، والتغيّر السكاني ، ووفيات الرضع ، ومعدلات الأحياء) وبين الجريمة[1] .

---

(١) من هذه الدراسات مثلاً دراسة شنايدر

Schneider, H. J. : (Impact of Economic and Societa Development : Causation and Control , NCJ , 1990 .

وقد عزى الباحث هذه العلاقة الارتباطية إلى أن النمو السكاني يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الضغط على الخدمات والموارد مما يقلل نصيب الفرد منها وهو ما يؤدي إلى ظهور الفقر والأمية والمشكلات الاجتماعية بمختلف أشكالها التي تشكل ظروفاً ضاغطة تدفع الفرد باتجاه الجريمة. كما أن للتركيب العمري للسكان في الوطن العربي أثراً لا يقل أهمية عن اثر النمو السكاني، فالمجتمع العربي، كما يرى الباحث، هو مجتمع فتي، أي أن غالبية سكانه من فئات الأطفال وصغار السن مما يرفع من نسب الإعالة فيه. وفئات الشباب التي تمتاز بأنها أكثر الفئات العمرية رغبة بالتغيير وتمر بأزمات نفسية واجتماعية بسبب خصائص المرحلة النمائية، مما قد يزيد من احتمالات الخروج على النظام الاجتماعي والقانوني، وبالتالي يؤثر ارتفاعاً في معدلات الجريمة.

كما أظهرت النتائج أهمية المتغير التعليمي في علاقته بالجريمة في الوطن العربي، إذ يرى الباحث أن ارتفاع نسبة الأمية وغياب الاهتمام برياض الأطفال وانخفاض عددها، تعد من أهم المتغيرات في تفسير التباين في معدلات الجريمة في الوطن العربي لما يمكن أن يلعبه التعليم من وظيفة وقائية في منع الجريمة.

أما فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية، فقد أعطت الدراسة وصفاً للمتغيرات الاقتصادية داخل المجتمع العربي، في سبيل الوصول إلى تحديد العلاقة بين سمات وخصائص البنية الاقتصادية المتباينة داخل أقطار العينة وبين ارتفاع معدلات الجريمة. إذ يتميّز الاقتصاد العربي ـ كما جاء في توصيفات الدراسة ـ بأن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي فيه يعد متوسطاً ويختلف من دولة لأخرى. كما أن هذا الاقتصاد قد شهد تحولاً في نوع القطاع الإنتاجي إذ تراجع قطاع الزراعة في هيكل الإنتاج العام وتقدم قطاع

الخدمات ليحتل حوالي النصف ، وقد أدى هذا التحول ـ حسب رأي الباحث ـ إلى إحداث تغيرات اجتماعية وسلوكية كما أحدث تغيرات في نظام القيم وبنية العائلة . وبلغ معدل البطالة (١٢ , ٥ ٪) من مجموع القوة العاملة وهي نسبة مرتفعة . كما بلغت نسبة مشاركة المرأة حوالي (٢٠ ٪) من النشاط الاقتصادي . أن هذه التغيرات لا تشكل بحد ذاتها مصادر للجريمة ، ولا تؤدي إليها خاصة إذا ما توزعت مكتسبات التنمية على المجتمع بعدالة ، غير إن هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد خفضت من دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية ، كما أدت إلى زعزعة القيم وخلق ظروف أدت إلى إضعاف الروابط الأسرية ، بينما اضعف الفقر استقلاليتها ، ومن شأن هذين العاملين أن يهيئا مناخاً مناسباً لتنامي بعض السلوكيات الانحرافية والإجرامية .

كما أظهرت المعالجات الرقمية ، وجود علاقة بين المتغيرات الصحية (التي تتمثل في : معدل وفيات الرضع ، ومعدل العمر المتوقع عند الولادة ، ونسبة التطعيم ضد أمراض الطفولة ، وارتفاع معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل او اثناء الولادة (*) وبين الجريمة . غير أن هذه الأرقام لم تدعم بتفسيرات مقنعة حول هذه العلاقة ، وإذا كان ثمة ارتباط ذو دلالة بين المؤشرات الصحية وبين تباين معدلات الجريمة فإن ذلك يعود إلى أن الوعي الصحي يعكس نوعية الحياة في المجتمع ، وما يرتبط بها من مستويات معيشية صعبة تظهر آثارها بشكل انحراف أو جريمة ، وهذا ينطبق على المتغيرات

(*) تجدر الإشارة إلى دراسة شنايدر (المرجع السابق) التي أشارت نتائجها إلى أن عدد الأطباء داخل المنطقة أو المجتمع يفسر ١٠٪ من تباين الجريمة وأن وفيات الرضع تفسر ٤٤ , ٥٪ من الجريمة .

الاجتماعية المتمثلة بـ (عدد مراكز المعوقين ، مراكز رعاية الأحداث الجانحين، عدد مراكز الرعاية الاجتماعية).

غير أن هذه المتغيرات لا تعد من العوامل المباشرة في تأثيرها على التباين في معدلات الجريمة في الوطن العربي، أن التعامل مع هذه المتغيرات بشكل مستقل ومعالجة كل واحدة منها على حدة، يمكن أن يظلّل الحقائق المعروفة عن الدول التي اشتملت عليها عينة الدراسة، فمثلاً انخفاض نسبة الجريمة في الإمارات قياساً إلى مصر، لا يرجع إلى عامل تعليمي أو متغير ديموغرافي، أو اقتصادي، أو صحي، وإنما يرجع إلى كل هذه المتغيرات مجتمعة، والتي ترتبط فيما بينها بعلاقة جدلية : فالزيادة السكانية ومحدودية الموارد في مصر أدى الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي، وهذا أدى إلى وجود الفقر، وترّدي الأوضاع الصحية، وانخفاض المستوى التعليمي، وأن انخفاض مستوى الجريمة في الإمارات لا يعود إلى كثرة رياض الأطفال. وهكذا يغيب أثر العامل أو المتغير الواحد، أياً كان نوعه، داخل الأقطار التي شكلت عينة الدراسة لما يوجد في هذه المتغيرات من تداخل لا يمكن معه الفصل.

وفيما يتعلق بحجم الجريمة واتجاهاتها وكلفتها، أشّرت الدراسة واعتماداً على إحصاءات عام ١٩٩٣م[1] ظهور انخفاض في معدلات جرائم القتل العمد، إذ بلغت (١ , ٢) لكل مائة الف نسمة في حين ارتفعت معدلات حالات الإيذاء البليغ إلى(٧ , ٤٤) لكل مائة الف نسمة من السكان، و جرائم سرقة السيارات إلى (٤ , ١٩)، وجرائم خرق حرمة

(١) اعتمد الباحث إحصاء عام ١٩٩٣ في إحصاء وتقصي حجم الجريمة في الوطن العربي ، وذلك لتوسط هذا العام فترة الدراسة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦ .

المساكن (١٥)، أما السرقة فبلغت (٣, ١١٩)، في حين تصل أدنى معدلاتها في جرائم الحريق العمد (٩, ٢) لكل مائة الف نسمة. ويدعم هذا المؤشر فرضية التحوّل الحضري والتحديث التي تؤكد زيادة معدلات جرائم السرقة وانخفاض معدلات جرائم القتل في المجتمعات التي تمر بالتحديث والتحضّر .

أما كلفة الجريمة العامة باعتماد معايير الامم المتحدة في قياس كلفة الجريمة، فقد بلغت (٧, ٢٣٪)[1] وبانحراف معياري (١ , ٣٦) ويصل أعلى هذه المتوسطات في الجرائم الخطرة المتعلقة بالتعدي على الممتلكات (٥) وبانحراف معياري مقداره (٦) ليدل على تباين كبير بين الأقطار العربية في تكلفة الجريمة. أما بقية أنماط الجرائم فقد كانت أعلاها كلفة هي جرائم التعدي على الإنسان إذ بلغت (١٣ , ٨) وبانحراف معياري (٣, ١٤) وكان أقلها كلفة جرائم التعدي على الممتلكات (٠ , ١) وبانحراف معياري(٦ , ٢).

أما عن الاتجاهات المستقبلية للجريمة في الوطن العربي، فيرى الباحث أنها تشير إلى زيادة في حجمها تصل إلى حوالي ثلث حجمها الحالي في كافة الأنماط، وأن هذه الزيادة تتطلب التخطيط والإعداد في القوى البشرية ورصد الإمكانات اللازمة للتعامل معها .

وفي ضوء هذه النتائج، أشارت الدراسة إلى جملة توصيات منها تنظيم حجم الأسرة، والسيطرة على الزيادة السكانية، والمحافظة على حجم أمثل للسكان يتوافق مع الموارد والمساحة. وفي دعوته هذه، يتجاهل الباحث

---

(١) راجع الهامش رقم (٢) في الصفحة (٤٩) من هذه الدراسة .

قدرة الأرض العربية على استيعاب أعداد تفوق العدد السكاني الحالي، والحاجة الاستراتيجية القومية لتنامي عدد السكان العرب. وإذا كانت دعوته تصلح أو تنطبق مع وضع قطر محدد (مثل مصر) فإنها لا تصلح لعموم الأقطار العربية الأخرى. كما أوصى الباحث بضرورة توجيه عمليات الهجرة، وتنظيم هجرة معاكسة، تفادياً للازدحام الذي يؤدي إلى نشوء أحياء سكنية هامشية داخل المدن وحولها غالباً ما تكون بؤراً للانحراف والجريمة.

ودعا الباحث في توصياته أيضاً إلى الاهتمام بإنشاء دور الرعاية الاجتماعية وإصلاح الأحداث، والتوسع في العقوبات البديلة للحبس كالإصلاح المجتمعي، فضلاً عن محاربة الفقر والبطالة والأمية وتحسين مستوى الحياة. كذلك توظيف البحث العلمي في التعامل مع الجريمة، والذي يستدعي تطوير فاعلية أساليب دراسة الجريمة من خلال المسوح الاجتماعية للجريمة، وكذلك تشجيع النظام العدلي غير الرسمي والتوسط في حل المنازعات البسيطة إسهاماً في خفض كلف الجريمة.

٢ . ٢ . ٤ دراسة مضر خليل العمر وأكرم عبد الرزاق المشهداني: (التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي) ١٩٩٩م[١]

استهدفت هذه الدراسة تحليل التباينات المكانية لنسب الجريمة في الوطن العربي ورسم أنماط توزيعها الجغرافي، معتمدة البيانات المتوفرة عن حجم الجريمة المسجلة في أقطار الوطن العربي لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة. ومن أجل أن تكون المقارنة موضوعية

(١) العمر، مضر خليل، والمشهداني، أكرم عبد الرزاق: (التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي) مصدر سابق.

فقد حسبت الجريمة على أساس الحجم السكاني (نسبة الجريمة لكل مائة ألف نسمة)، كما تم تقسيمها حسب فئاتها العامة .

اعتمد الباحثان طريقة الدرجات المعيارية للمقارنة بين مواقع نسب الأقطار قياساً بالمعدل العام لها، وجمعت الدرجات المعيارية للمقارنة بين مواقع نسب الأقطار قياساً بالمعدل العام لها، وجمعت الدرجات المعيارية لكل قطر في فئات الجرائم المشار إليها لتحديد موقع القطر في السلم التراتبي للوضع الأمني للأقطار العربية قيد الدرس. وللمقارنة بين مراتب الأقطار في التوزيعات الجغرافية اعتمد معامل ارتباط الرتب. وللمقارنة بين نسب المتغيرات استخدمت طريقة (ت test - t) لبيانات مستقلة عن بعضها، وللمقارنة بين نسب القطر ذاته لعامي ٩٣ و ١٩٩٦ اعتمدت طريقة (ت) للبيانات المترابطة، ولكل منها جدولها الخاص بالقيم الحرجة بلغ معدل نسب مجموع الجرائم إلى السكان في الأقطار العربية قيد الدرس (١٦ قطراً) (٤٢,٨٩٦ جريمة لكل مائة ألف نسمة) عام ١٩٩٣، وانخفض المعدل إلى (١٤,٧٠٨) في عام ١٩٩٦، وكذلك تناقص التباين بين الأقطار إلى (٤١,٨٩٪) من قيمة المعدل.

لم تؤشر مقارنة تراتب الأقطار العربية في مجموع النسب المئوية للجرائم ضد الأشخاص مع الموجهة ضد الممتلكات علاقة إحصائية (ـ١١٨,٠) موضحة الاختلاف في التوجهات الجرمية، وبالتالي تباين الأنماط المكانية للجريمة حسب نوعها. بعبارة أخرى، تباينت الأنماط المكانية للجريمة بتباين طريقة قياس الجريمة (نسبتها إلى السكان أو نسبتها إلى المجموع العام)، وحسب نوع الجريمة أيضاً. مع هذا، سجلت بعض الأقطار العربية تركزاً واضحاً للجريمة في العدد والنسب مشيرة إلى تدني الوضع الأمني فيها.

وأظهرت الدراسة أن لنسب مجموع الجرائم إلى السكان علاقة إحصائية (دون الوسط) مع النسب المئوية للسكان بعمر (١٥ ـ ٤٥ سنة) (٤٥ , ٠)، وسالبة مع نسب الإعالة (ـ ٤٢ , ٠)، وضعيفة مع نسب النوع، ونسب السكان الحضر (١٤ , ٠)، ويعني هذا أن نسبة عالية من الجرائم في أقطار الوطن العربي ذات طبيعة ريفية أو أن العقلية الريفية مازالت ذات سيطرة على المجتمع الحضري .

ولم تكن العلاقة قوية بين نسب الجرائم ضد الأموال ونسبتها إلى السكان (معامل ارتباط بسيط ٣٣٣ , ٠)، وقد ارتبطت نسب الجرائم ضد الأشخاص بعلاقة قوية مع التوزيع الجغرافي للنسب المئوية للجرائم ضد الأملاك (٣٥ , ٩٢٪) مشيرة إلى تركز النزعة العدائية، وتعاكست مع النسب المئوية للجرائم المخلة بالآداب العامة (ـ ٤٤٦ , ٠) .

وعند النظر إلى تراتب الأقطار حسب مجموع الدرجات المعيارية لنسب فئات الجرائم الموجهة ضد الأشخاص لذاتهم ومقارنتها مع نظيرتها للنسب المئوية لهذه الجرائم، كان الفرق كبيراً جداً (معامل ارتباط رتب بقيمة ـ١٠٤ , ٠) ويعني هذا عدم تأصل نمط مكاني معين، فالتوزيع الجغرافي لنسب الجرائم قياساً بالسكان يختلف عن قرينه لنسب هذه الجرائم من مجموعها المسجل في منطقة الدراسة .

كما أوضح التحليل الإحصائي عدم وجود اختلاف معنوي، ولجميع المتغيرات، أي أن المجتمع العربي مازال ـ وبدرجة كبيرة نسبياً ـ متقارباً في الكثير من خصائصه الاجتماعية .

إجمالاً انخفضت نسبة مجموع الجرائم إلى السكان ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، كما تناقص التباين المكاني بين الأقطار العربية قيد الدرس من

(٥٧ , ١٣٠٪) عام ١٩٩٣ إلى (٤١ , ٨٩٪) عام ١٩٩٦ ، وتناقص تباين النسب المئوية من مجموع الجرائم في القطر الواحد من (٧٣ , ٣٠٢٪) إلى (٢٣ , ٢٠١٪)، مما يوحي بأن الوضع الامني متقارب كلما ازداد عدد الأقطار التي تتوفر عنها بيانات الجريمة .

وعلى الرغم من الزيادة في النسب المئوية للجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص (من ٢١ , ١٨٪ إلى ٣٦ , ٢٠٪)، إلا أن نسبتها إلى السكان انخفضت من (٤٢ , ١٧٢) إلى (٣٥ , ١٣٧) جريمة لكل مائة ألف نسمة، مع تناقص في التباين بين نسب أقطار الوطن العربي .

يتكرر الأمر مع الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص، ومع الجرائم المخلة بالآداب، وانخفضت النسبة المئوية للجرائم ضد الأملاك في الأقطار قيد الدراسة، إلا أن معدل نسب الجرائم ضد الأموال، والجرائم ضد الثقة العامة، قد ازداد . لقد كانت النسب المئوية في ازدياد، يقابلها انخفاض في نسب الجرائم الى السكان .

ركزت الدراسة على المقارنة الإحصائية بين الأنماط التي استخلصتها دون الخوض في التفسير و التعليل، حيث كان هدفها عرض الواقع الجنائي العربي كما هو من خلال الإحصاءات الرسمية المتوفرة من زوايا مختلفة .

٢ .٢ . ٥ دراسة محمد أنور البصول : (اتجاهات الجريمة في الوطن العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين ١٩٩٦م)[١]

تضمنت هذه الدراسة عرضاً وتحليلاً للإحصاءات الجرمية [٢] في عدد من الأقطار العربية التي نشرت في التقرير السنوي للمكتب العربي لمكافحة الجريمة للسنوات ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤ ، إضافة إلى إحصاءات (الأيسكوا) وبعض النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارات الداخلية في بعض الأقطار العربية . وقد ركز الباحث على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي وانعكاساتها على اتجاهات الجريمة وخلص إلى التنبؤ باتجاهات الجريمة في الوطن العربي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

بلغ مجموع الأقطار المشمولة بالدراسة (١١) قطراً عربياً، واعتمد الباحث إحصائية عام ١٩٩٠ لإبراز موقع الأقطار العربية في معدل ارتكاب الجرائم لكل مائة ألف نسمة من السكان، وأخذ الباحث إحصائية مقارنة للسنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤ للتنبؤ باتجاهات الجريمة . وركزت الدراسة على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية حيث يرى الباحث أن الظاهرة الإجرامية في الوطن العربي ترتبط بمجموعة من المتغيرات، منها ما هو اجتماعي مثل :

---

(١) البصول ، محمد أنور : (اتجاهات الجريمة في الوطن العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين) من وثائق المؤتمر العشرين لقادة الشرطة والأمن العرب ، الجزائر، ١٤ ـ ١٦ / ١٠/ ١٩٩٦ ، من إصدارات الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، تونس ، ١٩٩٦ .

(٢) يرى الباحث البصول أن تعبير (الإحصاء الجرمي) هو أصح من (الإحصاء الجنائي) لأن الأخير قد يفهم منه أنه يختص بالجنايات فقط ولذلك فهو يرى أن الأول أكثر دقة وشمولية(ص ٤) .

المتغيرات الديموغرافية والآيكولوجية ومتغيرات عائلية تتعلق بظروف التنشئة الاجتماعية. ومنها ما هو اقتصادي يساهم بدرجة أو بأخرى في تفعيل الجريمة وتوجيه مساراتها في هذه المرحلة التاريخية، ومن هذه المتغيرات: الفقر، البطالة، المديونية الخارجية، التضخم الاقتصادي.

وقد حاول الباحث أن يستشرف مسار الجريمة واتجاهاتها في القرن الجديد محاولاً (التكهن) بما يمكن أن يكون عليه الوضع فيما يتعلق بملامح واتجاهات الجريمة معتمداً على مجموعة من المؤثرات وكما يأتي:

١ ـ التقدم العلمي والتقني الذي يشهده وطننا العربي، من شأنه أن يؤثر في اتجاهات الجريمة النوعية، ومن المتوقع أن يتم تسخير هذه المنجزات في خدمة الجريمة، ولعل جرائم الحاسوب وبعض الجرائم الاقتصادية وتزييف العملة، مؤشرات على ذلك.

٢ ـ في ضوء تسارع معدلات النمو السكاني والمتغيرات الديموغرافية الأخرى فمن المتوقع زيادة عدد الجرائم المسجلة، ويحتل الشباب والأحداث نسبة كبيرة من الزيادة.

٣ـ دخول المرأة في مجالات العمل من شأنه أن يتسبب في ارتفاع معدلات جرائم النساء.

٤ ـ توقع ظهور أنماط جديدة من الجرائم المتعلقة بالأسرة مثل: العنف الأسري، الاعتداءات الجنسية، القتل، السرقات داخل الأسرة.

٥ ـ توقع أن تتجه الجريمة في الوطن العربي لأن تصبح عملاً احترافياً.

٦ـ بسبب نمو الإطار التشريعي أي المحددات القانونية للسلوك ودخول الوطن العربي في المعاهدات الدولية بشأن البيئة، يتوقع أن ترتفع معدلات جرائم التعدي على البيئة.

٧ـ توقع ارتفاع جرائم المخدرات رغم التشدد في القوانين، ولعل ذلك يعزى إلى عاملين الأول : ارتفاع معدلات البطالة وبقاء العديد من الشباب يعيشون في حالة فراغ، والثاني : الأرباح الخيالية الطائلة التي يكسبها تجار ومهربو ومنتجو هذه الآفة الخطيرة.

٨ـ توقع ازدياد في معدلات الجرائم المرتكبة بأسلوب (العنف) ويعزى ذلك إلى المتغيرات التي يشهدها وطننا العربي.

٩ـ توقع أن تشهد معدلات الجرائم الواقعة على (الآثار) ازدياداً نتيجة ما يزخر به وطننا العربي من آثار عديدة، والإقبال ـ من قبل أطراف أجنبية ـ على شراء هذه الآثار بأسعار خيالية.

وخلص الباحث إلى عدد من التوصيات تتعلق بتطوير الإحصاءات العربية وضرورة التنسيق والمواكبة بين خطط السياسة الجنائية مع خطط التنمية القومية في الأقطار العربية، وتكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة في كل قطر عربي، وتوجيه الاهتمام نحو مواجهة الأنماط المستحدثة من الجريمة.

٢ .٢ .٦ دراسة محسن عبد الحميد أحمد (اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم) ١٩٩٠م[١]

إن تحليل اتجاهات الجريمة من واقع الإحصاءات الجنائية يكون أكثر دلالة عندما تقاس في ضوء عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية تكون في شكل سلاسل زمنية. ويحاول الباحث من خلال تحليل إحصاءات الثمانينيات

(١) أحمد، محسن عبد الحميد : (اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم) من بحوث سلسلة محاضرات الثقافة الأمنية، الموسم الثقافي السابع، من إصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض، ١٩٩٠ م، ص ص ١٢٩ ـ ١٥٣.

استشراف وتوقع اتجاهات الجريمة لعقد التسعينيات في أقطار الوطن العربي، لكنه اعترف بعدم توفر البيانات الإحصائية المناسبة واللازمة للدراسات الإحصائية المقارنة في معظم الأقطار العربية، غير أنه تمكن من جمع بعض البيانات الإحصائية لحساب حجم الجرائم لكل مائة ألف نسمة من السكان في تسعة أقطار عربية في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . ولكن نظراً للتغاير الحاصل بين الأقطار العربية في أسلوب جمع البيانات وتسجيلها وتصنيفها فإنه لجأ إلى الاقتصار في جمع البيانات على ثلاث جرائم رئيسية هي : القتل العمد، السرقات بأنواعها، وجرائم المخدرات، تفادياً لمشكلة اختلاف تنميط الجرائم بالإحصاءات الجنائية العربية، كما اعتمد الباحث على استقصاء الأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة في الدول الأعضاء بما يسمح بتحليل البيانات والإحصاءات فترة زمنية تمتد إلى سبع سنوات وهي (١٩٨٠-١٩٨٦). وحيث لم تكن قد استجابت للاستقصاء سوى ثلاثة أقطار عربية هي (قطر، مصر، والأردن) لذلك اكتفى الباحث بإيراد بياناتها .

ذهب الباحث الى أنه لا يمكن الاعتماد على البيانات الرقمية التي توفرها الإحصاءات الجنائية المنشورة في الأقطار العربية، في استخدام منهجية متطورة للتحليل الإحصائي تقوم على السلاسل الزمنية الإحصائية الممتدة لفترة زمنية كافية من أجل تحديد اتجاهات الجريمة بصورة أكثر دقة وتفصيلاً، لذلك فإنه انطلق في بحثه لعرض الاتجاهات المستقبلية للجريمة في الوطن العربي من واقع معطيات الحاضر وركز على ثلاثة عوامل هي :

١ ـ التغير الاجتماعي والحضاري، حيث إنه في إطار التغير المستمر تظهر أنماط جديدة من العلاقات والظواهر الاجتماعية تختلف عن تلك العلاقات والظواهر التقليدية، ومنها الجريمة .

٢ـ الإنماء الاقتصادي والاجتماعي : انطلاقاً من حقيقة أن العالم يعيش اليوم (عصر التنمية)، فقد اهتمت الأقطار العربية بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنمية مواردها واستغلال ثرواتها المحلية بطريقة تضمن حياة أفضل لمواطنيها، ولحماية مخططات التنمية فإن الدول تلجأ إلى استخدام القانون والجزاءات لمنع الاعتداء على الأموال العامة والخاصة المستثمرة في مشروعات التنمية، مما يؤدي إلى بروز أنماط جديدة من الجرائم.

٣ـ النمو السكاني : إن الأقطار العربية هي دول نامية، تتميز بمعدلات عالية للنمو السكاني، وهي تقف على أعتاب مرحلة التحول التصنيعي، وهبوط معدلات الوفيات، ولما كانت الفئات العمرية الشبابية (١٥ـ٢٤ سنة) هي الأغلب، فإنه يمكن توقع أن يؤثر ذلك تأثيراً واضحاً في اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي .

وفي ضوء هذه المعطيات الواقعية للوطن العربي، استخدم الباحث طريقة (التكهن ـ الحدس العلمي) بديلاً للتنبؤ الإحصائي، لاتجاهات الجريمة وصورها في المجتمع العربي خلال عقد التسعينيات، وهي بإيجاز كما يأتي :

١ ـ ستتميز الجريمة في المجتمع العربي بالتحوّل تدريجياً إلى النمط العلمي والمتخصص، سواء في جانبه المتعلق بفكرة الجريمة نفسها، أو في طريقة ارتكابها ووسيلة إتمامها، والاستعانة بمختلف المنجزات العلمية. ولعل الباحث يقصد الجرائم المستجدة والمستحدثة، والجرائم التكنولوجية، وجرائم الحاسوب، واستخدام الأساليب العلمية المستحدثة في ارتكاب الجرائم وهي ظواهر برزت فعلاً في عقد التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

٢ـ ازدياد حجم الجريمة ومعدلاتها في المجتمع العربي، بسبب تسارع النمو السكاني، وبسبب ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع التوسع في استخدام القانون كأداة مقننة من أدوات الضبط الاجتماعي لحماية استثمارات التنمية. وقد ظهر هذا في ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية، والجرائم الناجمة عن النمو الاقتصادي، وجرائم التهريب والتهرّب الضريبي والرشوة والاختلاس وتزييف العملات والسوق السوداء.. الخ.

٣ـ توقع الباحث أن ترتفع معدلات تسجيل الجرائم، نتيجة ازدياد الوعي الأمني للمواطن العربي وتعاونه مع أجهزة العدالة الجنائية في الإبلاغ عن الجرائم، بمعنى آخر، إن الزيادة لن تكون حقيقية بل يمكن أن تعزى إلى تناقص معدلات الأرقام المظلمةDark Figures أو المظللة (الجرائم غير المبلغ عنها). وثمة عامل آخر يضيفه الباحث، وهو تطور الإحصاءات الجنائية العربية وازدياد درجة ثباتها وصدقها واستخدام منهجية متطورة للتحليل الإحصائي. وسيتم الإشارة إلى جهود مجلس وزراء الداخلية العرب خلال التسعينيات في تحسين وتطوير أساليب مسح الجريمة على نطاق الوطن العربي والجهود التي يبذلها المكتب العربي لمكافحة الجريمة في الفصل الخامس.

٤ـ كما توقع الباحث ازدياد معدلات جرائم العنف والتطرف في بعض الأقطار العربية، لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومن أبرز الأسباب الاقتصادية: عجز معدلات النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني، ضيق فرص العمل والخدمات خاصة في الريف مما يوسع من دائرة الهجرة غير المنظمة نحو المدينة، وتحوّل أجزاء من المدن الكبرى إلى أحياء فقيرة متخلفة، ومن الأسباب الاجتماعية، التغير الذي

يحصل في المعايير الاجتماعية باتجاه اعتماد المعايير المادية بحيث يصبح معيار الثروة هو مقياس المكانة الاجتماعية، مما يؤدي إلى الدفع نحو التحايل وارتكاب الجرائم. ومن خلال معطيات الواقع الجنائي في الأقطار العربية فإن هذا قد حصل فعلاً في العديد منها، ولأسباب عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية.

٥ ـ تكهن الباحث بظهور أنماط جديدة من الجرائم الأسرية في بعض المناطق الحضرية العربية تأخذ صورة (عنف أسري) غير مألوف يصدم الشعور العام بتناقضه مع ما يعرفه المجتمع العربي من مودة وتراحم وتعاطف، وازدياد المشاكل الأسرية. وضعف دور الأسرة كنظام اجتماعي مساند، غير أن الباحث لم يوضح الأسس التي بنى عليها افتراضاته أو تكهناته هذه، وربما بنيت على أساس ما قد حصل ويحصل في المجتمعات الغربية وهذا لا يصلح للقياس على المجتمع العربي.

٦ ـ ظهور نماذج جديدة من المجرمين تفرزها مشاكل عديدة من بينها تفشي البطالة بين الشباب المتعلمين الذين يعجزون عن الالتحاق بأعمال تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم العقلية، مما سيترتب عليه تخلّفهم عن أقرانهم في الوصول إلى مكانة اقتصادية واجتماعية تحقق طموحاتهم. ولهذا سيلجأ بعضهم إلى انتهاج سلوك انحرافي بغية الوصول إلى مستويات أعلى من دخل أقرانهم، ومن ثم سيتبنون قيماً عدوانية تبرر لهم القيام بأي عمل مادام يدر عائداً كبيراً وسريعاً، والتحايل للحصول على المال بأية وسيلة. إن ازدياد معدلات تورط الشباب بارتكاب الجرائم، مع اتجاه عموم الجرائم للازدياد في أقطار الوطن العربي وهو ما أظهرته إحصاءات عقد التسعينيات وهو حقيقة واقعة، إلا أن ربط هذه الزيادة بتلك العوامل التي أشار إليها الباحث أمر يحتاج إلى الدليل العلمي.

٧ـ ازدياد معدلات جرائم المخدرات وارتباطها بانحراف الأحداث وجرائم الشباب، والجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية، ويزداد اعتماد المهربين على وسائل مستحدثة للتخلص من أجهزة الأمن. وقد أظهرت إحصاءات التسعينيات تزايد معدلات جرائم المخدرات وازدياد تورط الشباب فيها، وتفنن المهربين والمتاجرين في أساليب التمويه وغسل الأموال القذرة المتأتية من تجارة المخدرات.

٨ـ ازدياد جرائم الاعتداء على الممتلكات بسبب ازدياد المتاح منها بازدياد اقتناء المستحدثات العصرية، مقترناً ذلك بزيادة الدوافع لارتكاب جرائم السرقة والاعتداء على ممتلكات الآخرين من قبل مجرمين شبان للإنفاق على الملذات أو إدمانهم المخدرات.

وعلى الرغم من أن الباحث اعترف ابتداء أنه استخدم أسلوب (التكهن) و (التوقع)، نظراً لكون البيانات الرقمية التي توفرها الإحصاءات المنشورة غير كافية للتحليل الإحصائي الدقيق، فإنه لجأ إلى أسلوب استقراء المستقبل من خلال معطيات الحاضر، وهذا قد أثمر نتائج تقترب وتلامس بعض ما حصل في عقد التسعينيات، وهو ما يعزز صحة منهجه.

٢ . ٢ . ٧ دراسة أكرم نشأت إبراهيم (مشكلة المخدرات في الوطن العربي) ٢٠٠٠م[١]

استعرضت هذه الدراسة حركة جرائم المخدرات في الوطن العربي. انطلاقا من أن مشكلة المخدرات قد تفاقمت في العالم من حيث التعاطي

(١) إبراهيم، أكرم نشأت: (الآثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربي) محاضرة ألقيت في بيت الحكمة ٢٠٠٠، وكذلك دراسته الموسومة (مشكلة المخدرات في الوطن العربي) مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العددان ٣ و ٤، السنة الأولى ٢٠٠٠ م.

والترويج والاتجار وأصبحت معضلة خطيرة تواجه المجتمعات في عالمنا المعاصر، نظراً لاتساع سطوة تجارها ومهربيها، وما لحق أساليب التهريب والترويج من ابتكارات وتطورات حتى باتت تعد من أخطر الجرائم المنظمة العابرة للحدود، لذا أصبحت هذه المشكلة تتحرك بسرعة نحو الوطن العربي، كما يدل على ذلك التقرير السنوي الصادر عن المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية لسنة ١٩٩٣ والذي اعتمده الباحث في دراسته، حيث بلغت القيمة الإجمالية للمخدرات المضبوطة في (١٦) قطراً عربياً خلال العام المذكور (٦٤٨, ٩٠٥, ٥٣١) دولار. وإذا وضعنا في الاعتبار ـ والكلام للباحث ـ ما تفيد به معايير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) من أن ما يتم ضبطه من المخدرات في أي مكان من العالم يشكل (١٠٪) مما يتم تهريبه فعلاً، حينها يمكن تقدير القيمة الإجمالية للمخدرات المهربة والمستهلكة في (١٦) قطراً عربياً خلال عام ١٩٩٣ بـ (خمسة مليارات وثلاثمائة مليون دولار أمريكي).

جميع التشريعات الجنائية العربية تعد تهريب المخدرات والاتجار بها جرائم معاقب عليها، وإن اختلفت في تحديد العقوبات المقررة لها، انطلاقاً من تحريم الشريعة الإسلامية للمخدرات أسوة بتحريم المسكرات لتماثل علة التحريم وهي الذهاب بالعقل والسكر، وتطبيقا للاتفاقيات الدولية المنظمة لمكافحة المخدرات التي انضمت إليها الأقطار العربية.

وقد أوضحت الدراسة وجود ازدياد في حجم جرائم المخدرات في الوطن العربي، من حيث كميات المخدرات المضبوطة وأنواعها، ومن حيث أعداد المتورطين فيها. وأرجع الباحث تضخم مشكلة المخدرات في الوطن العربي إلى أسباب عدة، منها: موقع الوطن العربي الفاصل بين دول الإنتاج ودول الاستهلاك، ازدياد تسرب المغريات والتحلل الخلقي من أوروبا

وأمريكا، وتزايد أعباء الحياة العصرية وتكاثر المترفين والباحثين عن المزيد من الوسائل المصطنعة للاستمتاع السريع، إلى جانب تكاثر التعساء الباحثين عن وسيلة لنسيان تعاستهم ولو إلى حين، كذلك اتساع سطوة تجار ومهربي المخدرات وابتكاراتهم المتطورة لأساليب الترويج والتهريب، وتسخير طرق الاتصالات الحديثة، فضلاً عن ظهور أبعاد سياسية لتجارة المخدرات، إذ دلّت معلومات موثقة على ضلوع الكيان الصهيوني في تهريب المخدرات إلى الأقطار العربية بقصد إفساد الشباب.

٢ .٢ . ٨ دراسة الأمم المتحدة ـ المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لغربي آسيا (اسكوا)، استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمنع الجريمة ومكافحتها في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،١٩٩٢م[١]

تتضمن الدراسة عرضا لمجموع الجرائم المسجلة في (١٠) أقطار عربية تشكل منطقة (الأيسكوا) وهي (الأردن, البحرين، السعودية، سوريا، العراق، اليمن، لبنان، قطر، مصر والكويت) للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ (وتنطلق من حقيقة مفادها أن منطقة (الأيسكوا) قد مرت بتطورات سياسية واقتصادية حرجة أدت الى تفشي البطالة وازدياد الفقر في عدد من أقطار المنطقة، كما أن أنماط النمو الاقتصادي ومعدلات الزيادة السكانية والتوسع العمراني أدت الى تغيرات ديموغرافية واجتماعية واضحة، أثرت في حجم الجريمة ونوعيتها في المنطقة، مما يستدعي إعادة النظر في برامج مكافحة الجريمة وسياساتها وتدعيم التعاون الإقليمي في هذا الصدد.

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمنع الجريمة و مكافحتها في منطقة اللجنة. شعبة التنمية الاجتماعية و السكان، آب ١٩٩٢ م.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها تذبذب أرقام الجرائم المسجلة في بعض الأقطار العربية بين عام وآخر، مما يؤدي الى مشكلة في تحديد اتجاهات الجريمة، كما يشير الى عدم دقة الإحصائيات أو في الأقل الى اختلاف طريقة تسجيل البيانات بين قطر وآخر.

أظهرت بيانات الدراسة أن معدلات الجريمة تتجه نحو التناقص خلال السنوات ١٩٨٤ الى ١٩٨٨ في كل من الأردن، سوريا، واليمن، يقابل ذلك ازدياد بسيط في معظم الاقطار الاخرى٠ واستنادا الى نسب الجريمة لكل مائة ألف من السكان عام ١٩٨٨ كانت البحرين في الأعلى (٥٥٤٦) تليها مصر (٩٦٢)، قطر (٧٠٨)، الكويت (٦٦٩)، الأردن (٤٨٦)، لبنان (٣٦٩)، السعودية (٣٤٨)، العراق (١٨٩)، سوريا(١٤٢)، ثم اليمن (١٤٥). وعلى الرغم من تزايد معدلات الجريمة في الأقطار العربية إلا أن تزايد معدلاتها ما زال أقل بكثير من معدلات ازديادها في مناطق عديدة من العالم.

خرجت الدراسة المذكورة بنتيجة مفادها أن الإحصاءات المتاحة في أقطار المنطقة لا تسمح بتكوين صورة واضحة ومتكاملة عن خصائص ونوعية الجرائم والمجرمين وعن اتجاهات الجريمة، فعلى سبيل المثال، إن الإحصاءات الرسمية المتاحة لتقصي الخصائص الديموغرافية للفاعلين تقتصر على الأردن والعراق وسوريا وقطر ومصر (حسب الجنس والعمر)، وتظهر الإحصائيات المتاحة لتقصي الخصائص المتوفرة عن مشاركة الأحداث، وكذا المرأة في الجريمة مازالت محدودة نسبيا في معظم أقطار المنطقة، على الرغم من التطورات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي شهدتها، فقد بلغت نسبة المتهمين الأحداث الذكور في الأردن (١٤،٪)، ثم سوريا (٩ , ٢٪).

الفصـل الثالث

المجتمع العربي : الخصائص والتحديات

٣. المجتمع العربي : الخصائص والتحديات

٣ . ١ مقدمة

يشكل (المجتمع) منظومة عليا تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية مع الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكل عنصر من عناصر هذه المنظومة يشكل بعداً له أهميته في دراسة الظاهرة الإجرامية، لذلك فإن معرفة اتجاهاتها وتفسير علاقاتها بالمتغيرات المختلفة تستدعي الوقوف عند طبيعة وخصائص المكونات البنائية للمجتمع العربي وأبرز التحديات التي تواجهه.

وستقتصر المعالجة التي يقدمها هذا الفصل على تحديد خصائص المجتمع العربي استناداً إلى ما يشير إليه مفهوم (المجتمع) بوصفه تآلف معقد، يشمل بين مقوماته الأساسية : الأفراد والجماعات والبيئة ومجموع السكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمختلف تفرعاتها[1] فضلاً عن محاولة التعريف بأبرز التحديات التي يواجهها هذا المجتمع .

وابتداءً بالمصطلح، يتكون مفهوم المجتمع العربي من شقين، الأول : وهو (المجتمع) في إطاره العام، ويعني البوتقة التي تتفاعل في داخلها علاقات الإنسان المتبادلة وهو يمارس الأشكال المتنوعة لنشاطات حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أما خاصية (العربي) التي تضاف إلى المفهوم، وتؤلف شقه الثاني، فإنها تعطي تحديداً واضحاً لوحدة

---

(١) بركات ، حليم : (المجتمع العربي في القرن العشرين) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ص ١٧-١٨ .

التحليل الأساسية في هذه الدراسة وهي (المجتمع العربي) الذي يمتاز بتجانس جغرافي، واجتماعي، وتاريخي، يمكن معه التعامل مع هذه المنطقة بوضعها وحدة واحدة[1].

وثمة أسلوب آخر لتعريف (المجتمع العربي) يقوم على أساس ما ذهب إليه كثير من الدراسات، وهو اعتبار الوطن العربي (إقليماً) يضم عدداً من الأقطار (الدول) تجمعها صفة، أو مجموعة من الصفات المميزة[2] ومن هذه الصفات أو الخصائص، أنه ينتمي إلى سياق تاريخي حضاري مشترك هو (الحضارة العربية الإسلامية) ذلك أن التمازج بين العروبة والإسلام، هو الذي شكل ويشكل خصوصية المجتمع العربي ومنظومته القيمية بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى في العالم. كما ويتسم هذا المجتمع بمزيج من خصائص الوحدة، وخصائص التنوع: فأما الوحدة فتتمثل في ما ذكر من مقومات التكامل في الجغرافية الطبيعية، والاقتصادية، واللغة الواحدة، والتاريخ المشترك. وأما التنوع فإنه يكمن في المستويات وفي الأبعاد المتنوعة للحياة الاجتماعية العربية ومن بينها التنوع في الانتماءات العصبية والقبلية والعرقية والطائفية والمحلية تبعاً للبيئة والإقليم ونمط المعيشة ومستواها، فضلاً عن التباين والتنوع في موارد الطبيعة، والمستوى الاقتصادي الناجم عنها، وفي اللهجات والأزياء، وفي مدى مجاورة الأقطار العربية المكونة للمجتمع العربي للمجتمعات والحضارات الأخرى، التي أدت إلى تكوين بناءات ثقافية مختلفة.

---

(١) فرح، الياس: (مقدمة في دراسة المجتمع العربي) بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩، ص٥.

(٢) حسيب، د. خير الدين، وآخرون: (مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤١.

٣ . ٢ خصائص ومقومات المجتمع العربي

يحيل مفهوم الخصائص إلى تلك العناصر الأساسية التي يتكون منها المجتمع ويرتكز عليها، والتي تتمثل في الأرض، السكان، التنظيمات الاجتماعية، أنماط المعيشة والإنتاج، الأنساق الاجتماعية والثقافية، وغيرها. وسيكون للبيئة والسكان الثقل الأكبر من حيث التناول لما لهذين العاملين من أثر في تحديد السمات الأخرى لأي مجتمع، خاصة فيما يتعلق بموضوع الدراسة .

٣ .٢ . ١ الأرض (البيئة الجغرافية)

يمتد الوطن العربي عبر مساحة أرضية تقرب من (١٣٧٠٧) مليون كيلو متر مربع، وتتوزع هذه المساحة ما بين (٢٢) اثنتين وعشرين قطراً (دولة)، وخلال هذا الامتداد تتشكل بيئات ومناخات وأقاليم ثانوية sub-region شديدة التنوع منها :

أ ـ مناطق صحراوية أو شبه صحراوية : تشكل ما بين (٨٠٪) ـ (٨٥٪) من مجمل مساحة الوطن العربي .

ب ـ السهول : بنوعيها، الفيضية الداخلية التي كونتها الأنهار مثل وادي الرافدين ووادي النيل والسهول الساحلية التي توازي المحيط الأطلسي وتحتضن البحر الأبيض المتوسط .

ج ـ الهضبات : التي يزيد ارتفاعها على (٤٩٢) متراً فوق مستوى سطح البحر .

د ـ المرتفعات الجبلية : التي تشمل سلاسل جبال شمال غربي المغرب العربي الكبير وغربي الشام واليمن وشرقي مصر وشمال العراق .

هـ- الوديان : التي تتخلل المرتفعات الجبلية (مثل وادي الأردن) .

و- الأحواض : كما في الربع الخالي والنفوذ والغور الذي يشمل البحر الميت (٣٩٠ م تحت مستوى سطح البحر)[١] .

وقد كان لهذا التنوع في البيئة الجغرافية (للوطن العربي) أثره في تشكيل الأنماط السلوكية للأفراد، وفي تحديد ملامح الشخصية الأساسية BasicPersonality لأعضاء كل قطر من الوطن العربي. كما تشكل هذه البيئة المتغايرة بعداً مهماً في دراسة السلوك المنحرف، ورسم معالمه في هذا المجتمع. فمن المعروف، طبقاً إلى طروحات المدرسة الجغرافية في علم الإجرام، ومن أبرز روادها أدولف كيتيليه Quetelet وغيري Guerry ولاكاساني Lacassagne وغيرهم، إن اتجاه معدلات الجريمة وكذلك أنماطها، تتغير باختلاف المناخ والموقع الجغرافي ؛ فجرائم العنف (حسب القانون الجغرافي الذي وضعه كيتيليه) تزداد في المناطق والفصول الحارة، وتنخفض هذه الجرائم بانخفاض درجات الحرارة في المناطق والفصول الباردة التي تزداد فيها جرائم الأموال والاحتيال[٢] .

كما ذهب أنصار هذه المدرسة إلى وجود علاقة ترابطية بين الموقع الجغرافي، وحجم السلوك الإجرامي، فالمناطق الساحلية هي بيئة خاضعة للجريمة، إذا ما توفرت بالمناطق الداخلية[٣] .

---

١)هذه المعلومات مستقاة من :
- أبو العلا ، محمود طه : (جغرافية العالم العربي) ط٢ ، مطبعة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- بركات ، د. حليم : مصدر سابق ، ص ص ٤١-٤٣ .

٢) السراج ، د. عبود : (علم الإجرام وعلم العقاب) ط٢ ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠، ص ١٧٣ .

(٣) السراج ، عبود : المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

وقد تعرضت هذه الطروحات إلى انتقادات من قبل بعض علماء الإجرام[1] . إلا أن ما هو أساسي فيها هو أن للبيئة دوراً مهماً في تحديد البناءات الثقافية التي تتشكل عادة من تفاعل الإنسان مع الوسط البيئي وأن لهذه البناءات أثراً مباشراً في دفع الفرد نحو الانحراف أو الحيلولة دون ذلك .

أما من ناحية استغلال السطح الأرضي للوطن العربي الذي يعد مؤشراً مهماً في تحديد نسبة الرفاهية الاقتصادية والأمن الغذائي والاجتماعي (وهي أبعاد تكتسب ضرورتها من كونها محددات أساسية للسلوك الإنساني عامة، والإجرامي بوجه خاص) فعلى الرغم من اتساع مساحة الوطن العربي إلا أنه يعاني ككل من انخفاض نسبة الأراضي القابلة للزراعة عن المستوى العالمي، فلا تتعدى هذه النسبة (٧ , ٣٪) مقارنة بحوالي (٨ , ٦٪) عالمياً مما يهدد بظهور فجوة غذائية عربية، وتأشير الوطن العربي على أنه منطقة عجز غذائي يشكل وجه قصور في الإمكانية التاريخية لبناء مجتمع الرفاهية [2] .

٣ . ٢ . ٢ السكان

يشكل الوضع السكاني مدخلاً مهماً لمعرفة خصائص أي مجتمع، مما يقتضي النظر إليه (أي السكان) كماً وكيفاً وتركيباً، حيث يقصد بالكم

---

(١)من هذه الانتقادات ما ورد في دراسة الدكتور محمود نجيب حسني ، حول الإحصاءات الجنائية في مصر والتي عرض فيها للنظريات المفسرة للصلة بين ظاهرة الإجرام والعوامل الجوية :
حسني ، محمود نجيب : (علم العقاب) القاهرة ، دار النهضة ، ط٢ ، ١٩٧٣ . ص ص ٥٩-٦٩ .
(٢) السراج ، عبود : المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

السياق الذي يحكم عدد السكان وتكاثرهم عبر الزمن سواء من خلال العوامل الحيوية أو الطبيعية (عوامل الولادة والوفاة)، أو العوامل العائدة إلى الحراك السكاني عبر المكان (الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر). أما الكيف فينصرف إلى نوعية هؤلاء السكان من حيث مدى ملائمتهم لتحقيق غايات التطور الاجتماعي، أو مدى كفايتهم للمشاركة الفعالة في إنجاز الأهداف التي وضعها المجتمع لنفسه. في حين يشير التركيب إلى التكوين الداخلي للسكان، أي العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي والعمري والمكاني أو الجغرافي[١].

لقد شهدت القاعدة البشرية العربية نمواً سريعاً خلال النصف الأخير من القرن العشرين، حيث بلغ حجم سكان الوطن العربي (٢٧٢) مليون نسمة، في حين كان يقدر إجمالي سكان الوطن العربي في مطلع القرن العشرين (٣٨) مليون نسمة[٢].

ويعطي الجدول رقم (١ ـ ٣) مؤشرات عن تطور حجم سكان الوطن العربي إجمالاً بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠ ونسبة سكان الحضر ومتوسط معدل النمو السكاني، ومرتبة الأقطار العربية في قيمة دليل التنمية البشرية لعامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ وكذلك مساحة الأقطار العربية[٣].

---

(١) جامعة الدول العربية : (التقرير الاجتماعي العربي) ٢٠٠١ ، ص ٣٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .
(٣) المراجع المعتمدة في إعداد الجدول هي :
- المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي من إصدار جامعة الدول العربية ، القاهرة، ١٩٩٩م.
- تقرير التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة والتحدي ، من إصدار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٠ .
- تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة .

جدول رقم (١ـ ٣)
المؤشرات الديموغرافية للوطن العربي

القطر	المساحة بالألف كم٢	تقديرات السكان بالمليون			نسبة سكان المدن٪ عام ١٩٩٧م	متوسط معدل النمو السنوي للسكان٪	نسبة الذكور إلى إجمالي السكان ٪	مرتبة التنمية البشرية بين بلدان العالم ١٧٥	
		١٩٦٠	١٩٩٠	٢٠٠٠				١٩٩٦	٢٠٠٠
الأردن	٩٨	١,٧	٣,٥	٦,٤	٧٣	٣,٣	٥٢,٣	٧٠	٩٢
الامارات	٨٤	٠,١	١,٨	٢,٤	٨٥	٥,٨	٦٦,٧	٤٢	٤٥
البحرين	١	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٩١	٢,٣٢	٥٧,٩	٣٩	٤١
تونس	١٦٤	٤,٢	٨	٩,٨	٦٣	١,٤٤	٥٠,٧	٧٨	١٠١
الجزائر	٢,٣٨٢	١٠,٨	٢٥	٣١,٦	٥٧	٢,٥	٥٠,٧	٦٩	١٠٧
جيبوتي	٢٢	٠,١	٠,٥	٠,٦	٨٣	٢	٥١,٨	١٦٤	١٤٩
السعودية	٢,١٥٠	٤,١	١٤,٨	٢١,٧	٨٤	٢,٩	٥٥,٩	٦٣	٧٥
السودان	٢,٥٠٧	١١,٢	٢٣,٤	٢٩,٨	٣٣	٢,٧	٥٠,٢	١٤٦	١٤٣
سوريا	١٨٥	٤,٦	١٢	١٦	٥٣	٣,٣	٥١	٩٢	١١١
الصومال	٦٣٨	٣,٨	٧,٥	١٠,٨	٠	٢,٣٧	٤٧,٧	١٧٢	٠
العراق	٤٣٥	٦,٨	١٧,٩	٢٣,١	٧٦	٣	٥١,٤	١٠٩	١٢٦
عمان	٢١٢	٠,٦	١,٨	٢,٧	٨٠	٢,٨١	٥٨,٤	٨٢	٨٦
فلسطين	٢٦	ـ	ـ	ـ	ـ	٥,٥	٥٠,٨	ـ	ـ
قطر	١١	ـ	٠,٤	٠,٦	٩٢	٣,١٧	٦٥,٦	٥٠	٤٢
القمر	١٨	ـ	٠,٥	٠,٧	ـ	٣,٦٨	٥٠,٦	ـ	١٣٧
الكويت	١٨	٠,٣	٢	٢,١	٩٧	٢,٣	٥٩,٠	٥١	٣٦
لبنان	١٠	١,٩	٣,٤	٣,٥	٨٩	٢,٢	٥٠,٢	٩٧	٨٢
ليبيا	١,٧٥٧	١,٣	٣,٨	٦,٤	٨٦	٢,٨	٥٠,٨	٥٩	٧٢
مصر	١,٠٠١	٢٧,٨	٥٢	٦٨	٤٥	٢,١	٥١,٢	١٠٦	١١٩
المغرب	٤٤٧	١١,٦	٢٤	٢٩	٥٣	٢,٠٦	٤٩,٧	١٢٣	١٢٤
موريتانيا	١,٠٣١	١,٠	١,٩	٢,٦	٥٤	٢,٩٤	٤٩,٧	١٤٩	١٤٧
اليمن	٥٢٨	٥,٢	١٢,٩	١٨,١	٣٥	٣,٥	٤٩,٩	١٤٢	١٤٨

يتضح من الجدول أعلاه وجود تفاوت بين الأقطار العربية في المساحة (السودان أكبر الأقطار العربية مساحةً ٢٥,٥٨١٣كيلو متر مربع تقابله البحرين أصغر الأقطار العربية مساحةً ٥٩٨ كيلو متر مربع، أي أن مساحة البحرين تشكل ٠,٠٢٣٪ من مساحة السودان)، كما أن هناك ثلاثة أقطار عربية تزيد مساحة كل منها على المليوني كيلو متر مربع وتبلغ مساحتها معاً أكثر من نصف إجمالي مساحة الوطن العربي وهي : (السودان، الجزائر، السعودية).

ويلاحظ من الجدول ذاته أن الأقطار العربية تتفاوت من حيث حجم السكان حيث يبلغ عدد سكان مصر (٦٨) مليون نسمة في حين يبلغ عدد سكان جيبوتي أقل من نصف مليون نسمة.

وقد كان لمظاهر هذه التفاوتات انعكاساتها على خصائص المجتمع العربي مثلما كان لها دور في تحديد السياسات التنظيمية والاجتماعية في أقطار الوطن العربي [1] ويمكن إجمال خصائص وملامح الوضع السكاني العربي بصورة عامة مما يأتي :

أ- يتميز سكان الوطن العربي بمعدلات نمو طبيعية وعالية إذ شهدت الأقطار العربية منذ منتصف القرن العشرين تحولاً ديموغرافياً اتصف بالانخفاض المستمر للوفيات نتيجة لتحسن الأوضاع الصحية مع بقاء المعدل العالي للمواليد على حاله حيث يتراوح معدل صافي الزيادة الطبيعية الآن بين (٢,٥ و ٣,٧). كما ارتفع معدل الولادات بالألف سنوياً من (٣٠,٠) في مطلع الثمانينيات إلى (٠٤٩,٠) في مطلع التسعينيات. وبالمقابل

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية : (المجتمع والدولة في الوطن العربي) إعداد، مجموعة من الباحثين، بيروت، ١٩٨٦، ط٢، ص ٢٠٢.

انخفض معدل الوفيات بالألف سنوياً ليصل إلى ما بين (٢) و (١٥) بالألف خلال عقد التسعينيات مع تفاوت ملحوظ بين الأقطار العربية، بعبارة أخرى أن هذا يعني أن سكان الوطن العربي سوف يتضاعف مرة في الأقل كل ثلاثين عاماً [١].

ب ـ نتج عن ارتفاع الخصوبة والانفجار السكاني ارتفاعاً في نسبة الأطفال والفتيان دون سن الخامسة عشر، إذ بلغت هذه النسبة (٤٥٪) من إجمال السكان وهي أعلى نسبة في العالم حيث إن النسبة العالمية تبلغ (٣٧٪) في دول العالم ككل، و (٢٨٪) في البلدان الصناعية المتقدمة، و (٤٢٪) في بلدان العالم الثالث. بينما نجد أن نسبة من تجاوزوا سن الـ (٦٥) عاماً في الوطن العربي قليلة (٥٪)، مما يجعل الهرم السكاني للوطن العربي يتصف باتساع القاعدة والضيق المتدرج [٢] وقد ترتب عن هذه النسبة المرتفعة انخفاض نسبة المنتجين في قوة العمل إلى غير المنتجين، وارتفاع (معدل الاعتمادية Dependency Ratio) وتعرف بنسبة الإعالة أيضا، وهي نسبة غير العاملين إلى العاملين في مجمل السكان، ففي مقابل كل شخص يشارك عملياً في سوق العمل هناك ثلاثة أشخاص لا يشاركون، ومن ثم يعتمدون على ذلك الشخص العامل كي يعولهم، ومما يزيد من نسبة الاعتمادية عدم إسهام المرأة بدرجة كافية في سوق العمل خارج المنزل[٣].

---

(١) بركات، حليم : مصدر سابق، ص ٤٤ . المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، من إصدار جامعة الدول العربية، ١٩٩٨

(٢) بركات، حليم : مصدر سابق، ص ٤٦ .

(٣) قبرصي، عاطف عبد الله : (التنمية البشرية المستدامة : التحدي العربي) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، ٢٠٠٠ .
-جامعة الدول العربية : (التقرير الاجتماعي العربي) ٢٠٠١ .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن الأقطار العربية ذات الدخل المنخفض ومعدل نمو اقتصادي متواضع هي ذاتها صاحبة أعلى نسبة لصغار السن (دون سن البلوغ) من إجمالي السكان، حيث يشكلون (٦٠٪) في السودان، و (٥٥٪) في اليمن [١].

جـ- إن الملامح العامة للتركيب النوعي للسكان تشير إلى زيادة عدد الذكور قياساً إلى عدد الإناث، حيث يشكل الذكور في عموم الوطن العربي (٥٠,٧٢٪) حسب إحصائية ١٩٩٨ مع تفاوت ملحوظ بين الأقطار العربية، ولهذا التفوق العددي لصالح الذكور دلالة في دراسات علم الإجرام التي تشير إلى أن الذكور أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة، وأن نسبة ارتكاب الجريمة بين الذكور تفوق معدلاتها بين النساء بما يقارب (٥أضعاف)[٢]، وذلك نتيجة للبنى القيمية التي تحكم معايير الذكورة والأنوثة في مجتمع ما، وغالباً ما يرتبط إجرام النساء بمدى مساهمة المرأة في الحياة العامة إذ ثمة علاقة طردية بين نسبة مساهمة المرأة في العمل وبين ارتفاع معدلات جرائم النساء [٣].

د- يتسم الوطن العربي بالتباين في الكثافة السكانية فعلى الرغم من أن نسبة السكان إلى مساحة الأرض تشير إلى معدل معقول للكثافة السكانية في الوطن العربي يبلغ (٢١ مواطناً لكل كيلو متر مربع واحد) إلا أن هذه النسبة (مضللة) وأن الكثافة السكانية هي أعلى بكثير من ذلك، ذلك لأن أكثر من (٨٠٪) من مساحة الوطن العربي هي أراضٍ صحراوية غير مأهولة، أما المناطق المأهولة فإنها لا تتجاوز (١٨٪).

---

(١) جامعة الدول العربية : (الفقر الاجتماعي العربي) مصدر سابق، ص ص ٤١-٤٣

(٢) بهنام، رمسيس : (علم الإجرام) الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٨٩، ص ١٤٠

(٣) الساعاتي، سامية : (الجريمة والمجتمع) بيروت، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٣، ص ١٣٨.

وهذا يفسر لنا سبب الاكتظاظ في المدن العربية كما يفسر لنا سبب التفاوت في الكثافة السكانية حيث نجدها في ليبيا أقل من شخصين لكل كيلو متر مربع بينما تصل إلى (٢٦٠) شخصاً لكل كيلو متر مربع واحد في لبنان، وبين هذين الرقمين المتناقضين تتفاوت نسبة الكثافة ما بين (٢ ـ ٨) في الجزائر وموريتانيا والصومال والسودان والسعودية والإمارات، وبلغت (٢٠) في الأردن و (٢٦) في العراق و (٣٦) في تونس، و (٣٧) في مصر، و (٤١) في سوريا، و (٤٢) في المغرب و(٧٤) في الكويت و (٢٦٠) في لبنان.

ولكن عند النظر إلى هذه الأرقام آخذين بنظر الاعتبار المساحات الصحراوية غير المسكونة نجد أن الكثافة تقفز إلى (١٠٤٩) شخصاً للكيلو متر المربع الواحد في مصر و (٧٥٠) في كل من قطر والبحرين و (٩٠) في الأردن و (٥٣) في سوريا و (٤٧) في العراق [١].

ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة مع ازدياد النمو الطبيعي للسكان، وتزايد زحف الصحارى على الأراضي الخضراء نتيجة مشاكل البيئة ونقص الموارد المائية في الوطن العربي لأسباب طبيعية، وكذلك لأسباب سياسية بفعل مواقف دول الجوار التي تنبع منها معظم الأنهار العربية، مما قد يضاعف من حدة الضغوط في المناطق الصغيرة المأهولة في الوطن العربي، وما يمكن أن يستتبعها من مشكلات اجتماعية واقتصادية تهيئ مناخاً مناسباً للانحراف والجريمة، فضلاً عن الخطورة الأمنية المتأتية من بقاء أكثر من (٨٪) من أراضي الوطن العربي تحت السيطرة الأجنبية .

---

(١) بركات ، حليم : مصدر سابق ، ص ٤٦ .

هـ- ترتفع نسبة سكان الحضر (المدن) العربية وذلك بسبب عاملين أساسيين الأول: الزيادة الطبيعية للسكان والآخر: هو الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تذبذب أو تراجع مداخيل الزراعة، والتخلف الذي يعانيه الريف العربي مقارنة بالمدن، وعوامل الجذب نحو المدن لطلب العمل أو التعلم أو الإفادة من الخدمات المتوفرة فيها من طبية وتعليمية وترويحية. وبناءً على هذين العاملين فإن المعدل الإجمالي لنمو المدن يتراوح بين (٥,٤٪) و (٥,٥٪) وإن عدد السكان الحضر في الوطن العربي يصل إلى (٤٢٪) [١].

وقد انطوت عمليات التحضر السريع على الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إذ إن زيادة التركز السكاني في المدن العربية كان أسرع وأكبر من قدرة هذه المدن على استيعابهم وإدماجهم في القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تشكلت طبقة من العاطلين كان لهم تأثيرهم في مستويات الاستقرار الأمني والاجتماعي في المجتمع [٢]. كما أن هذا التضخم في حجم المدن العربية يشكل نوعاً من الاختلال في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، إذ إن التحضر في الوطن العربي لم يحدث استجابة أو نتيجة لحركة التصنيع كما هو حاصل في الدول الصناعية حيث

---

(١) حسون، تماضر والرفاعي، حسين: (المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها) أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٠٨ هـ، ص ص ٥١-٥٢
- معهد البحوث والدراسات العربية / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (التحضر في الوطن العربي) القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٤.

(٢) الحماد، محمد عبد الله: (التحضر والجريمة) أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٨٦، ص ٢٥٥.
- الزبيدي، سعد: (الاكتظاظ والجريمة) من بحوث ندوة مركز البحوث والدراسات في الشرطة العامة، المعنونة، دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة، بغداد، ١٩٩٨م.

سبق التصنيع التحضر وأدى إليه وإنما سبقه بفترة طويلة. وحينما يسبق التحضر التصنيع فإن ذلك يعني أن المدينة أصبحت مستهلكة أكثر منها منتجة، وبالتالي تصبح عالة على الاقتصاد الوطني، وتستنزف جزءاً كبيراً من فائض القيمة المتأتي من الريف، ويصبح الريف محروماً من نصيبه العادل العائد من العملية الإنتاجية، وبالتالي يصبح محروماً من الخدمات، وينشأ عن هذا الحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، أن يهاجر سكانه باتجاه المدن وتستمر عجلة التركز السكاني بما تستتبعه من مشكلات[1]. فالهجرة مستمرة و متصاعدة بشكل حلزوني ما لم تتدخل الدولة في الحد منها و توجيه حركة السكان بما يتناسب مع التنمية الشاملة للبلد.

٣ . ٣ التعليم في الوطن العربي

على الرغم مما يتمتع به الوطن العربي من رصيد سكاني كبير، ومن إمكانية بشرية لمن هم في سن العمل تتجاوز نصف السكان، إلا أن ثمة هدراً واضحاً لهذه الإمكانية، فأغلبية السكان العرب هم أميّون، وبالتالي فهم ذوو إنتاجية منخفضة مما يشكل تحدياً مستقبلياً خطيراً.

وخلال النصف الأخير من القرن الماضي، شهدت الأقطار العربية تحسناً في معدلات (من يقرأ ويكتب) إذ ازدادت نسبة الالتحاق بالمدارس في هذه الأقطار وبنسب مختلفة ما بين قطر عربي وآخر، ففي سوريا ارتفعت من (٥١٪) عام ١٩٦٠ إلى (٩٩٪) عام ١٩٨٠، وفي الجزائر من (٣٩٪)

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية: (المجتمع والدولة في الوطن العربي) مصدر سابق، ص ٢٢٤.

عام ١٩٦٠ إلى (٨١٪) عام ١٩٨٠ [١] إلا أن هذا التحسن هو تحسن كمي وغير تام، فثمة نقائص كيفية ونوعية في التعليم تجعله عاجزاً عن الوفاء بمهام التنمية العربية، فعلى الرغم من انخفاض نسبة الأمية بين الكبار فهي لا تزال (٥٠٪) بحسب تقديرات ١٩٩٠ .

كذلك رافق التحسن الكمي في عدد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة (بلغ ٥٢ مليون عام ١٩٩٠ بعد أن كان ١٧ مليون عام ١٩٧٠) مع ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم إلى (٢٠٪) [٢] من مجموع الطلبة المسجلين. كما أن هناك فجوة في التعليم بين الجنسين، فنسبة الإناث من التعليم هي دون نسبة الذكور، وإن كانت هذه الفجوة تضيق تدريجياً فبينما كانت تصل إلى (٣٣٪) في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي عام ١٩٦٠ ضاقت إلى (٢٦٪) عام ١٩٨٤ . والأقطار التي تجاوزت الفجوة في تعليم الجنسين في المرحلة الابتدائية على الأقل هي (تونس، لبنان، والعراق). ولا يزال التعليم الجامعي حظ الأقلية في الوطن العربي حيث لا تتجاوز نسبة أصحابه الـ (١٠٪) من السكان حتى عام ١٩٨٥ [٣] .

وعلى صعيد الإنفاق على التعليم من الناتج القومي، ويلاحظ أن نصيب التعليم منه لا يزال منخفضاً مقارنة بالإنفاق على المجالات الأخرى، وقد وصل عام ١٩٩٠ في الإمارات : (٩,١٪)، وفي قطر : (٤,٣٪)،

---

(١) بشور، منير : (التربية العربية) دار نلسون، بيروت، ١٩٩٥، ص ٥٧ .

(٢) عبد المعطي، عبد الباسط : (بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي) في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٠٣ .

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية : (المجتمع والدولة) مجموعة باحثين، ٣٢٠/٣٢١

تونس : (١,٦٪)، السعودية : (٢,٦٪)، سوريا : (١,٤٪)، الأردن : (٥,٥٪)[١] من مجموع الناتج القومي.

هذا على مستوى الكم، أما على مستوى الكيف فقد ارتبط التعليم بالوطن العربي بالاتجاه الضبطي المحافظ، دون أن يهتم بتحرير الوعي وبلورته. كما يعتمد على السلطة والإكراه، ويعكس علاقات مسيطر بمسيطر عليه، مما أثّر في طريقة إعطاء المعلومة والمتمثلة بأسلوب التلقين spoon feeding الذي كان سبباً في التطرف العقلي والانغلاق الذهني. فالتعليم بـ(التلقين) يغيّب أسلوب الحوار ويضعف القدرة على البحث[٢].

أما عن مخرجات النظام التعليمي في علاقاتها بمتطلبات التنمية وشروطها، فيشير عبد الباسط عبد المعطي إلى أن التعليم منحاز ضد الإناث لصالح الذكور، وضد الأرياف لصالح الحواضر، وضد الطبقات الدنيا لصالح الطبقات المسيطرة، كما أنه في نوعه غير قادر على مواكبة متطلبات التنمية، إذ إن الإنتاج العربي، والذي يصفه بأنه تابع، يتطلب مهناً ومهارات لم يعد النظام التعليمي مهيئاً لها مما يحدث اختلالات في أوضاع العمل. وتجعل مخرجات التعليم بعيدة عن حاجات سوق العمل[٣].

وبناءً على ذلك أصبح التعليم في الوطن العربي، يشكل مشكلة تضاف إلى مشكلات التخلف الأخرى، كالمرض والفقر والجريمة وأصبح النهوض بمستواه أمراً مشروطاً بمواجهة العديد من التحديات منها النمو السكاني المطرد، وزيادة الموارد المالية المخصصة له بنسبة أكبر، وهو أمر قد

(١) بركات، حليم : مصدر سابق، ص ٤٨ .
(٢) وطفة، علي أسعد : (أبنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٧٩ .
(٣) عبد الباسط، عبد المعطي : مصدر سابق ص ٣٠٦.

لا تتحمله موازنات بعض الأقطار العربية، فضلاً عن مواجهة مشكلة التسرّب الدراسي.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ على الرغم من الزيادة الكبيرة في نطاق التغطية التعليمية، إلا أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تمثل أحد التحديات في مواجهة جهود التعليم، ويلاحظ أنه مع الانخفاض المطرد في معدلات الأمية إلا أن العدد المطلق للأميين في ازدياد. كما ويتوقع نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني، أن يحتاج قطاع التعليم لزيادة الموارد المالية المخصصة له بنسبة أكبر من نسبة السكان، وهو أمر قد لا تتحمله موازنات بعض الأقطار العربية، ويواجه نشاط التعليم تحديات أخرى من أهمها الحاجة إلى رفع نوعية التعليم بجميع مستوياته، وتحسين نوعية مهارات القوى العاملة والعمل على موائمتها مع متطلبات سوق العمل، ورفع معدلات القيد في المناطق الريفية خاصة بين الإناث، كما أشار التقرير إلى مشكلة ارتفاع معدلات التسرّب الدراسي[1].

٣ . ٤ الهجـرة

تشكل الهجرة واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في المجتمع العربي، لما تنطوي عليه من تغييرات عديدة لها أخطارها على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترتبط هذه الأخطار بما تتركه الهجرة من تأثير مباشر في التركيب الديموغرافي للسكان في كل من المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها، من ناحية معدلات النمو السكاني والتركيز الحضري، وكذلك نمو القوى العاملة، والتركيب المهني والعلمي للعاملين

(١) جامعة الدول العربية: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠) القاهرة، ص ٢٩.

وتستتبع هذه التغيّرات في التركيب الديموغرافي تغيّرات أخرى في وظائف الأسرة ودورها، ونشوء أحزمة الفقر حول المدن، وظهور طبقات العاطلين وما يمكن أن يسبّبه من مشكلات على الصعيد الأمني.

وفي إطار التحليل السوسيولوجي للمشكلات الناجمة عن الهجرة، يجب التمييز بين ثلاثة مستويات للهجرة، يتمثل الأول: في حركة السكان وانتقالهم داخل حدود الدولة الواحدة، ونشوء ما يعرف بظاهرة التركّز الحضري. أما المستوى الثاني: فيتمثل بحركة السكان بين أقطار الوطن العربي وبالتحديد التدفّق نحو البلدان النفطية العربية، وفي حدود هذا المستوى تبرز مشكلة العمالة الوافدة غير العربية والتهديدات المرتبطة بها.

أما المستوى الثالث: فيتمثل في نزيف العقول أو هجرة الكفاءات العربية إلى خارج حدود الوطن العربي. وبالنسبة للمستوى الأول يمكن القول بأن المشكلة السكانية تتجسد في كثير من الأقطار العربية غير النفطية بوجود مناطق جذب للسكان، وهي المدن الكبيرة وغالباً ما تكون العاصمة، التي تمثل المدينة الطاغية او الرئيسة Primate city التي تحظى بكل شيء و تحرم المستقرات الاخرى من الكثير. فهي مركز السياسة، و الثقافة و الصحة و الاقتصاد، لذلك فالعناية والرعاية والتطوير منصبة عليها. ولما كانت هذه المدن مستهلكة بالدرجة الأولى فإن ما تحظى به من عناية وخدمات في مجتمع محدد الموارد، لابد أن يكون على حساب الريف[1] الذي اصبح يشكل منطقة طرد للسكان نتيجة لقلة فرص العمل، والفقر، ومحدودية الخدمات فيه فيضطر أبناؤه إلى تركه والهجرة إلى المدن.

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية: (المجتمع والدولة في الوطن العربي) مصدر سابق، ص ٢٢٤

وتستقبل المدن العربية نوعين من المهاجرين: الأول مهاجرين غير انتقائيين وهم أولئك الذين ضاقت بهم سبل الحياة في قراهم ومدنهم ويسعون إلى المدن الكبرى هرباً من الفاقة والجوع وهم عادة أمّيون وغير مهرة، لذلك فإن الفرص التي تقدمها المدينة لهم تكون أقل بكثير من حجم الساعين إليها، فمن بين كل ثلاثة مهاجرين هناك واحد فقط يمكن أن يسهم في العملية الإنتاجية. أما الباقون فيتحولون إلى عاطلين أو يقومون بأعمال هامشية أو يتخذون من ضروب الانحراف والجريمة وسائل لكسب العيش، وبذلك يصنعون نسيج الحياة الاجتماعية، الاقتصادية الأخلاقية[1] أما النوع الآخر فهم المهاجرون الانتقائيون الذين يكونون على قدر من التعليم والمهارة تمكنّهم من النهوض بالريف وتنميته وإنعاشه اجتماعياً، لذلك فإن هجرتهم من الريف يشكل اختلالاً في هذه المرحلة من مراحل التطوّر الاجتماعي للوطن العربي، فضلاً عن المشكلات التي يخلقها وجودهم في مدن غير قادرة على استيعابهم.

أما الهجرة في مستواها الثاني (العربية ـ العربية) والمتمثلة في تدفق أعداد كبيرة من العمال وذويهم من الأقطار غير النفطية، إلى الأقطار العربية النفطية للقيام بمختلف أشكال النشاطات والخدمات التي بدأت تنمو بمعدلات مرتفعة نتيجة لاستخدام عائدات النفط في مشروعات التحديث، فقد كانت أبرز ما يميّز الوضعية الاجتماعية ـ الاقتصادية الراهنة في الوطن العربي والمسماة (الحقبة النفطية)، وتتميز هذه الهجرات بمجموعة من الخصائص أهمها أنها هجرة بين بلدان في العالم الثالث، بين مجموعة بلدان مستقبلة تتسم بوفرة مالية، وبلدان المنشأ التي تعاني من ضائقة، كما أنها هجرة مؤقتة

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٦.

وغير دائمية أو استيطانية إلا أن الوافدين يشكلون غالبية قوة العمل في البلدان النفطية[1]. فقد أشارت الإحصائيات إلى تصاعد تدفق الهجرة وتحديداً باتجاه أقطار الخليج العربي عام ١٩٧٠ بـ (٦٨٠) ألف، ثم ارتفع إلى مليون وثلث المليون في عام ١٩٧٣ ثم إلى أربعة ملايين عند منتصف الثمانينيات حيث بلغ حجم العمالة الوافدة لتلك الأقطار من العرب وغير العرب (١١) مليون وافد وتشكل نسبة (٤٣٪) من مجموع السكان[2].

وقد كان لهذه الهجرة أبعاداً وآثاراً غير مرغوبة على كل من بلد المنشأ أو المرسل والبلد المستقبل، حيث أدت إلى إفراغ البلد المرسل من قوى التغيير (الذكور في سن العمل) وقد كان هذا التفريغ أشد وقعاً لأنه شمل المهارات والكفاءات في هذا البلد، كما أدت إلى فصم الرابطة بين رفاهة المواطن ورفاهة الوطن، فضلاً عن أنها كرّست وأكدت التطلعات الاستهلاكية القائمة على نمط الاستهلاك الغربي بما يفتح سوقاً واسعة لمنتجات الغرب الرأسمالي، وبالمقابل أضعفت القدرة الإنتاجية المحلية بحيث يقوى الطلب على المنتجات المستوردة نتيجة لغياب المنتوج المحلي أو تدنّي مواصفاته[3] فعلى سبيل المثال: أدت الهجرة الواسعة النطاق من اليمن التي بدأت أوائل السبعينيات إلى إعاقة تطوير القوى البشرية اليمنية، فمع هجرة قطاع كبير من الذكور البالغين ودخول الأطفال ساحة العمل على نطاق واسع أصبح من الصعوبة اجتذاب المواطنين للتعليم الأساسي والتدريب، كما تناقصت

---

(١) فرجاني، نادر: (الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها في التنمية في الوطن العربي) ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤ص٢٣.

(٢) بركات، حليم: مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) فرجاني، نادر: مرجع سابق، ص ٦٤.

الأرض المزروعة بسبب تدهور وعدم زراعة المسطحات الجبلية الهامشية لعجز العمالة، وقد أدت خسارة وانهيار هذه المسطحات إلى خسارة قومية كبيرة[١].

لقد أرست هذه الهجرات انفصال المهاجر عن بلده كسبيل لحل مشاكله الخاصة وبشكل فردي، وقصم علاقة المواطن بوطنه وكانت منفذاً إلى التحلل المجتمعي[٢].

وثمة ظاهرة أخرى ارتبطت بالهجرة إلى الأقطار العربية النفطية وهي مشكلة أو ظاهرة العمالة الأجنبية الوافدة، وارتفاع عدد الأجانب في مجمل القوى العاملة، ففي السعودية والإمارات بلغ عدد الأجانب إلى مجمل القوى العاملة (٨٥٪) وفي قطر بلغ (٨١٪) وكذا في الكويت[٣].

ويرى خليفة الكواري أن هذا الخلل السكاني في أقطار الخليج ينذر بأخطار كبيرة، ويسوق مثلاً حالة (قطر) إذ بلغ تقدير سكانها عام ١٩٩٣ (٥٥٩ ألف نسمة) كان عدد القطريين منهم (١٢٦ ألف نسمة)، اي (٢٢,٥٪)، والعرب (١٠٦ ألف نسمة، اي ١٩٪) أما الأجانب فقد بلغ عددهم ٣٢٧ ألف نسمة أي (٥٨٪) من نسبة السكان وهم الأكثرية[٤] ومعظم هذه العمالة هم من أقطار شرق وجنوب شرقي آسيا، إذ إن توفر المهارات بين العمال من تلك المناطق وانخفاض أجورهم، ووجود قاعدة عريضة من العمالة يمكن السحب منها يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول

(١)فرجاني، نادر: المرجع السابق، ص ٧٤.
(٢) فرجاني، نادر: المرجع السابق، ص ٦١.
(٣) بركات، حليم: مصدر سابق، ص ٥١.
(٤) الكواري، علي خليفة: (أسباب الخلل السكاني: حالة قطر) مجلة شؤون اجتماعية، قطر، العدد ٤٧، السنة ١٢، ١٩٩٥، ص ٩٩.

على عمالة عربية بديلة أو عدم التشجيع عليها . كل هذه العوامل شجعت على استقدام أعداد ضخمة من هذه العمالة إلى المنطقة العربية .

وإذا كانت هذه السياسات التشغيلية قد ساعدت في تحقيق بعض الغايات التنموية ، إلا أن التكلفة الاجتماعية لوجود هذه الفئة داخل الوطن العربي كانت باهظة ، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات :

أولاً : آثارها بالنسبة للثقافة القومية ، إذ تكمن أخطار هذه الظاهرة في التأثير السلبي في اللغة العربية ، كما أدى استخدام المربّيات الأجنبيات إلى تشويه التنشئة الاجتماعية والأهم من كل ذلك هو تكوين مجتمعات متعددة القوميات داخل أقطار الخليج الصغيرة[1] .

وتضمنت دراسة حسن أكرم نشأت[2] إشارة إلى الأثر السلبي اللغوي للمربيات الأجنبيات في تنشئة الطفل العربي الخليجي ونموه ، ففي مجتمع بحث تألف من (٣٠٠) حالة ثبت أن (٧ , ٩٥٪) أكدت تقليد الطفل للمربية في طريقتها للنطق ، و (٤ , ٧٤٪) أن الطفل يستخدم مفردات المربية اللغوية بدلاً من المفردات العربية وإن (٨ , ٤٩٪) من العينة أظهرت لجوء الطفل إلى الإشارة في تفاهمه مع المربية . وإن الأطفال أصبحوا يتحدثون بكلمات مبهمة غير مفهومة ، خاصة وإن (٥ , ٩٢٪) من المربيات يتحدثن لغات أجنبية داخل الأسرة وهو الأمر الذي يؤثر حتماً في لغة الطفل خاصة إذا ما علمنا أن مرحلة الطفولة هي الأسرع من حيث النمو اللغوي تحصيلاً وتعبيراً وفهماً كما أن للنمو اللغوي في هذه المرحلة قيمة كبيرة في التعبير عن النفس والتوافق الشخصي والاجتماعي .

(١) عبد الفضيل ، محمود وآخرون : (انتقال العمالة العربية . .المشاكل ، الآثار ، السياسات) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٢ .

(٢) نشأت ، حسن اكرم : (الآثار الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للعمالة الآسيوية الوافدة على المجتمع العربي الخليجي) أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة تونس ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٥ .

وفي دراسة أجريت في السعودية عام ١٩٩٨[١] تأكد وبنسبة (٤ , ٩٠٪) أن الخادمة الأجنبية لا تقوم بأي دور من شأنه مساعدة الأطفال على استخدام اللغة العربية. وبصدد تأثير المربيات الأجنبيات على التنشئة الأخلاقية للطفل العربي الخليجي، فإن ذلك يؤثر في مختلف جوانب النسق الأيديولوجي خاصة لصغار السن حين تكون المربية والخادمة هما المصدر الأساسي والوحيد الذي يأخذ عنه الطفل قيمه وتقاليده وعاداته. وفي دراسة أجريت في المجتمع القطري عام ١٩٩١[٢] تبين أن (٥ , ٩٪) من الأطفال يعتمدون على المربيات بالمساعدة في أداء واجباتهم المدرسية وبدرجة تتفاوت بين (٤٠-٥٥٪) في أداء مختلف الاحتياجات الحياتية كالشرب وتناول الطعام وتبديل الثياب واللعب والاستحمام. . وهذا يعني أن مجالات التفاعل واسعة بحيث تترك بصماتها واضحة على سلوكيات الطفل وصياغة شخصيته واتجاهاته وميوله .

وتشير دراسات أخرى إلى أن الطفل الخليجي يتعلم من الخادمات والمربيات المخاوف خلال الحكايا والقصص والروايات الخرافية مما يجعله يشعر بالتهديد وعدم الأمان، وذهبت دراسة أخرى إلى أن (٣٩٪) من الأطفال يقلدون المربية في حركتها وكلامها والعديد من العادات والممارسات السلبية التي انتشرت بسبب المربيات مثل أكل لحم الخنزير وشرب الخمر وتعاطي المخدرات[٣].

---

(١)الشهراني، سعد محمد ناصر: (العمالة الآسيوية النسوية الوافدة وأثرها في انحراف الأحداث في المجتمع السعودي) الرياض، أكاديمية نايف، ١٩٩٨، ص ٨٧ .

(٢) إسماعيل، فاروق مصطفى: (الخادمات المربيات الأجنبيات وتأثيرهن في التنشئة الأسرية للطفل القطري) جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٧٠ .

(٣) نشأت، حسن اكرم: مصدر سابق، ص ١٨٩ .

ثانياً: آثارها بالنسبة للأمن القومي والسياسي العربي وما تؤديه من إحداث تغيرات وتحولات جذرية في المجالات الاقتصادية والسياسية والسكانية والاجتماعية نتيجة ارتفاع عدد الوافدين الأجانب على عدد السكان العرب الأصليين في الأقطار الخليجية، وعلى سبيل المثال فإن القوى العاملة الإيرانية الوافدة إلى أقطار الخليج العربي في فترة السبعينيات والثمانينيات على الرغم من أنها كانت في معظمها غير ماهرة واشتغلت في مجال الخدمات والتجارة، إلا أنها استطاعت وخلال فترة وجيزة أن تتغلغل داخل المجتمعات الخليجية بشكل عام وتصبح ذات تأثير، واستطاعت أعداد كبيرة منها الحصول على جنسيات تلك الأقطار، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية الخطيرة على أمن واستقرار تلك المنطقة التي مازالت تعاني منها حتى الآن [1].

ثالثاً: الآثار الواسعة لهجرة الأجانب على الجريمة والسلوك الانحرافي، إذ يرى بعض الباحثين أن الوافدين يصحبون معهم زيادة في عدد الجرائم فالظروف التي يعيشون فيها تساعد على تهيئة مناخ مواتي لارتكاب الجريمة، ومن هذه الظروف الفقر والوحدة وعدم التأقلم والاغتراب [2] ويزداد شعور المهاجر قسوة في بعض الحالات التي لا يجد فيها فرصة العمل المناسبة التي تدر عليه الدخل الذي كان يحلم به فيرتكب جرائم النصب والسرقة والتزوير وقد تصل إلى حد ارتكاب جرائم العنف. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل الذكور بين

---

(١) نشأت، حسن أكرم: مصدر سابق، ص ١٦.

(٢) العاني، عبد اللطيف عبد الحميد والبياتي، نبيل: (جرائم الوافدين) مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، ١٩٨٢.

المهاجرين مما يؤدي غالباً إلى ارتكاب المهاجر لسلوكيات منحرفة كالشذوذ والبغاء[1] وقد أشارت أحدث الإحصائيات إلى أن نسبة (٧٨٪) من جرائم غير المواطنين كانت قد ارتكبت عام ١٩٧٧ من قبل الوافدين الآسيويين في أقطار الخليج العربي[2].

ويظهر الجدول رقم (٢ ـ ٣) إجمالي مرتكبي الجرائم في الأقطار العربية الخليجية لسنوات مختلفة ونسبة مرتكبيها من الوافدين، حيث يتبين أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة مرتكبي الجرائم من المهاجرين بالنسبة لإجمالي مرتكبي الجرائم في أقطار الخليج العربي لعام ١٩٩٦ تراوحت بين (٦ , ٨٢) في الإمارات و (٦ , ٥٥٪) في قطر و (٤٧٪) في الكويت و (٥ , ٤١٪) في عمان.

جدول رقم (٢ – ٣)

إجمالي نسبة مرتكبي الجرائم من الوافدين في أقطار الخليج العربي

اسم القطر	السنة	إجمالي الجرائم المرتكبة	مرتكبوها من المواطنين	مرتكبوها من الوافدين	نسبة جرائم الوافدين
الإمارات	١٩٩٧	٤٠٨٢٤	٧٠٩٠	٣٣٧٩٤	٪٨٢,٦
السعودية	١٩٩٦	٢٦٤٤٣	١٦٩١٦	٩٥٢٧	٪٣٦
عمان	١٩٩٦	٦١٩٠	٣٦٢٣	٢٥٦٧	٪٤١,٥
قطر	١٩٩٦	٣٩٦٦	١٧٥٩	٢٢٠٧	٪٥٥,٦
الكويت	١٩٩٥	١٥٦٠٤	٨٢٧٦	١٥٦٠٤	٪٤٧

المصدر: (التقارير الإحصائية الجنائية السنوية للأعوام المذكورة أعلاه الصادرة عن وزارات الداخلية في الأقطار العربيةالمذكورة)

(١) حمزة، كريم محمد: (الآثار الاجتماعية الناجمة عن هجرة اليد العاملة في أقطار الخليج العربي المستوردة للعمالة) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، ١٩٨٠، ص ٧٠.

(٢) عبد الفضيل، محمود وآخرون: مصدر سابق، ص ١٤٥.

أما المستوى الثالث من الهجرة التي يرزح تحت وطأة أعبائها المجتمع العربي فهي هجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي باتجاه الدول الغربية وأمريكا ودول جنوب شرق آسيا في الوقت الراهن، إذ تسبّب هذه الهجرات خسارة كبيرة للمجتمعات المهاجر منها، التي هي بأمس الحاجة لهذه الكفاءات من أجل النهوض بمشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، فضلاً عما تؤديه هذه الخسارة من خلخلة في التركيب السكاني، وازدياد نسبة الإناث خاصة إذا ما علمنا أن النسبة العظمى من المهاجرين هم من الذكور، وتشير إحصائيات الجامعة العربية إلى وجود أكثر من (٢,١٨٠,٠٠٠) مصري مهاجر إلى الدول الأوربية وأمريكا طبقاً لإحصاء ١٩٩٦[١].

كما أن المهاجرين أنفسهم يعيشون في بلاد المهجر في حالة اغتراب وتناقض، إذ يشكلون فئة معرضة دوماً للتمييز العنصري والاضطهاد وسوء المعاملة في أغلب المدن التي هاجروا إليها .

٣ .٥ البطالــة

يعاني المجتمع العربي ومنذ منتصف الثمانينيات تقريباً من تفاقم مشكلة البطالة إلى الحد الذي أصبحت تشكل فيه واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن الاجتماعي والاقتصادي للوطن العربي، إذ بلغت نسبتها في إحدى التقديرات (٢٠٪) من إجمالي القوة العاملة[٢]، وبلغ عدد العاطلين في تقديرات أخرى (١٠٠) مليون مواطن في عام ١٩٨٩ أي أربعة

(١) جامعة الدول العربية : (التقرير الاجتماعي العربي) ص ٣٩ .
(٢) جامعة الدول العربية : (التقرير الاقتصادي العربي) ٢٠٠٠ ، ص ٣١ .

أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٩[١] وتتفاوت الأقطار العربية تبعاً لمعدلات البطالة، فبينما تندر في معظم أقطار الخليج العربي حيث تصل معدلات التشغيل فيها إلى (٩٦٪) تتصاعد في أقطار أخرى لتبلغ (٢٠٪) من القوة القادرة على العمل. وثمة مجموعة من العوامل التي تقف خلف تفاقم مشكلة البطالة بنوعيها السافر والمقنع في الوطن العربي، لعلّ في مقدمتها النمو السكاني المتسارع الذي لا يتناسب مع الزيادة (أو المتوفر) من فرص العمل، فضلاً عن التوسع في النظام التعليمي العربي مقابل ضعف المقدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة ومحدودية مستويات التشغيل. كما أن الاستخدام غير المدروس للتقنية الحديثة التي عمت المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين قد حددت مستويات التشغيل وأفرزت البطالة بوصفها نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي[٢] يضاف إلى هذه العوامل ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية المستصلحة مما خلق فائضاً سكانياً في الريف زحف إلى المدينة، وفاقم من حجم العرض لقوى العمل الذي لم يواجه بطاقات إنتاجية تستوعبه نتيجة لتراخي الاستثمار الحكومي وانحسار دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

وتعكس البطالة في الوطن العربي نوعاً من الاختلال والتباعد بين السياسات التعليمية وبين أنظمة التشغيل والعمل، فالبطالة المقنعة كما يرى بعض الباحثين تعني عدم وجود حاجة فعلية للخريجين، كما تدلل على جمود النظام التعليمي وقصوره. أما البطالة السافرة فتعني أن الإنتاج لا يخلق فرص العمل المطلوبة للقوة البشرية ولا يبحث عنها، كما نعني أن سوق العمل الرسمي اصطفائي وينجذب إلى القطاع الحديث[٣].

---

(١) عبد المعطي، عبد الباسط: مصدر سابق، ص ٣٠٣.
(٢) مركز دراسات الوحدة العربية: (التنمية العربية) مجموعة باحثين، ١٩٩٥، ص ٢٦١.
(٣) عبد المعطي، عبد الباسط: مصدر سابق، ص ٣١٠.

هذا وقد نجم عن مشكلة البطالة في الوطن العربي جملة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، نظراً لموقعها بين العوامل المؤدية إلى اضطراب القاعدة المعيشية ووقوفها حائلاً دون إشباع حاجات الفرد الأساسية مما رشحها لأن تكون من أهم المتغيرات أو العوامل الضاغطة على السلوك الإنساني. كما تنطوي مشكلة البطالة على خطورة كبيرة تهدد الاقتصاد الوطني، إذ تمثل هدراً في قيمة قوة العمل الإنساني العربي، خصوصاً وأن معظم المتعطلين هم من سن الشباب، وهذا يعني حرمان المجتمع من العطاء الإنتاجي الذي كان من الممكن أن يقدموه لولا تعطلهم، كما تمثل هدراً لموارد القطر الذي تحمل وأنفق الكثير في إعداد وتدريب هذه الفئة، ومن ثم تصبح إنتاجية التعليم مساوية للصفر[1].

أما الآثار المنعكسة على الفرد العربي فإن معضلته في وضع تسود فيه البطالة ولا تنحصر في صعوبة الحصول على عمل، بل في فقدان نهجه العاطفي عندما يجد أن رغباته لا تتحقق وأن أحلامه قد تبددت، وأن مجتمعه قد تركه ليواجه مصيره دون عون أو حماية أو ضمانة أكيدة للحاضر أو المستقبل، كل هذه المشاعر تؤدي إلى انهيار الانتماء الاجتماعي وغياب ما هو عام ومشترك، وبالتالي تسوغ له الانحراف عن معايير الجماعة فيتورط في ارتكاب الجريمة في أحيان كثيرة[2].

---

(١) زكي، رمزي (أنماط الإنتاجية والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية) من بحوث كتاب (التنمية البشرية) لمجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٢٣.

(٢) للمزيد عن العلاقة بين البطالة والجريمة ينظر:

- حويتي، احمد وآخرون: (علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي) أكاديمية نايف، الرياض، ١٩٩٨.
- سليم، طارق عبد الوهاب: (البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي) من أوراق عمل المؤتمر ١٩ لقادة الشرطة والأمن العرب، تونس، ١٩٩٦.
- عجوة، عبد الفتاح: (البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة) أكاديمية نايف، الرياض، ١٤٠٦ هـ

٣ . ٦ أبرز تحديات الأمن العربي

٣ . ٦ . ١ الاستعمار

يحتل المجتمع العربي مركزاً استراتيجياً في خريطة العالم الجغرافية والحضارية، مما جعله مستهدفاً بالعدوان وأطماع المستعمرين. ومنذ فجر الإسلام وحتى اليوم كانت وما زالت الأمة العربية هدفاً للعداء الغربي ضد العروبة الإسلام، هذا الصراع الذي كانت له أبعاده الممتدة في عمق التاريخ، وصوره المختلفة التي ابتدأت بالغزوات والهجمات المسلحة وإثارة الفتن. وتجلى هذا الصراع واضحاً في الهجمة الاستعمارية على الوطن العربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي عبرت عن رغبة الغرب في السيطرة على الشرق. ولم يكفي الاستعمار أن يسيطر على مقدرات الشعوب والإضرار بأمنها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل إنه سعى إلى وضع الاستراتيجيات والخطط التي تمكنه من الهيمنة الفكرية والتأثير في المقومات والمؤسسات الثقافية، ودأب على تحويل مسارات الثقافة وضبط مؤشراتها بما يخدم أهدافه الفكرية في قطع العرب عن جذورهم وقيمهم حيث حاول الاستعمار ذلك من خلال طريقين أولهما : الاحتلال العسكري المباشر من أجل تمزيق الأمة وتحطيم معنوياتها وسلب ثرواتها وإقامة الحدود المصطنعة إمعاناً في تقطيع أوصال الوطن العربي والطريق الآخر : كان اتباع أساليب خبيثة من أجل اختراق البنية الثقافية العربية واحتواء مكوناتها ونشر مظلة من الثقافة الغازية. ثم كانت المؤامرة الكبرى بإقامة الكيان الصهيوني الغاصب في قلب الوطن العربي والسماح بهجرة اليهود من جميع أنحاء العالم وتجميعهم في أرض فلسطين، إحدى أوجه المؤامرة الاستعمارية في اختراق الوطن العربي ثقافياً وسياسياً وفكرياً

واقتصادياً، وإعلان الحرب على الوجود العربي الإسلامي المتوحد المتحضر بمقوماته الأساسية وإذابة المعالم الإسلامية لنظام الحياة العربية والفكر العربي ومن ثم إعادة تشكيل الواقع في إطار تغريبي تفقد فيه الشخصية العربية أبعادها المميزة وذاكرتها التاريخية. وأمام كل ذلك يتحول الواقع العربي إلى واقع مأزوم ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ويفقد العربي هويته وذاته الفارقة عن الغرب، وتتبدل مقاييس منظوره الفكري ويشمله شعور عميق بالتبعية والإعجاب تجاه الغرب وينحصر همه في متابعة وتقليد النماذج الغربية[1].

كما مارس المستعمرون سياسة تحريضية اعتمدت على إثارة الأوضاع النفسية للتجمعات الأقلية وتحويل الثقافات الفرعية الخاصة بالطوائف إلى ثقافة قومية وإبراز كيان ثقافي لتلك الأقليات وتوجيهها صوب إضعاف البناء العام للمجتمع العربي[2]. وكان لليهود دور في التأثير في الحياة الثقافية العربية منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال (سويسرا) حزيران ١٨٩٧ الذي كان نقطة تحول خطيرة في استهداف المجتمع العربي من خلال الصحافة ووسائل الإعلام وتأسيس الجمعيات ذات الأدوات الصهيونية، والسيطرة على سوق النشر والطباعة وإن مراجعة سريعة لبروتوكولات حكماء صهيون تؤكد خطة اليهود في السيطرة على وسائل الاقتصاد والمال والإعلام في العالم من أجل نشر سمومهم الفكرية والسيطرة على العالم من خلال تلك الوسائل[3] ويكفي أن نعرف أن اليهود اليوم يسطرون على (٩٧٪) من وسائل الإعلام الأميركية و (٩٠٪) من وكالات الأنباء العالمية الكبرى كما أن الكيان

---

(١) الحديثي، نزار: (سياسة التغريب في الوطن العربي) مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٨٠، ص ٢٧ / (العرب والتحديات) محاضرات يوم بغداد، مركز البحوث والدراسات، ١٩٩٦، ص ٥.

(٢) الحديثي، نزار: (سياسة التغريب) مصدر سابق، ص. ١٩

(٣) التونسي، محمد خليفة: (بروتوكولات حكماء صهيون: الخطر اليهودي القاهرة، دار الكتاب، ١٩٦٣.

الصهيوني كان وما زال يشكل عامل استنزاف للطاقات العربية ومصدر تهديد للأمن العربي، ولا تزال الأمة العربية تعيش حالة من انعدام الأمن والاستقرار ونشر الرذيلة والفساد بتخطيط ودفع من هذا الكيان[1]. وقد ثبت أن الصهيونية تقف وراء نشر المخدرات في المجتمع العربي، وكذلك إشاعة التحلل ونشر مرض الإيدز[2] ومازالت قنوات التلفزيون الصهيوني التي يتم التقاطها بوضوح في الأردن ولبنان وسوريا وأجزاء من مصر والسعودية تقوم بعرض الأفلام الإباحية المدبلجة باللغة العربية سعياً لنشر الفساد والإباحية بين الشباب العربي .

٣ . ٦ . ٢ تحديات العولمة

برز مصطلح العولمة إلى الواجهة مع بداية عقد التسعينيات ومع تفكيك الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار الكتلة الشيوعية تحاول أمريكا وحلفاؤها ترويج العولمة وإضفاء الجاذبية عليها وطرحها بصيغة الحتمية. وقد أثارت العولمة وما زالت تثير قلقاً يتصل بانعكاساتها المستقبلية على المجتمعات عموما وخاصة المجتمع العربي, كونها تقوم أساساً على هدم التوازنات التقليدية وتفكيك البنى الاجتماعية ودمجها قسراً في إطار أحادية السوق، إنها ـ بعبارة أخرى ـ تسعى إلى فرض نمط استهلاكي مكيس يستجيب

---

(١) العاني ، عبد اللطيف عبد الحميد : (التحديات الثقافية للأمن العربي) بغداد ، مجلة الشرطة ، العدد ١ ، ٢٠٠٠، ص ١٢ .

(٢) قبضت السلطات المصرية عام ١٩٩٤ على مجموعة من الفتيات الصهيونيات بصفة سائحات وهن مصابات بالإيدز يقمن بإغواء الشباب المصري في الفنادق والمواقع السياحية من أجل نشر هذا المرض الفتاك في مصر ومنها إلى باقي أقطار الوطن العربي وقد تحولت هذه القصة الحقيقية إلى فيلم سينمائي مصري .
انظر جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٢٣٥٦) في ١/ ١١ ١٩٩٤/

لتخطيطات الشركات الاحتكارية الكبرى ومصالح الرأسمالية العالمية في الهيمنة على العالم وجعله عالماً منمطاً تنميطاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً في إطار حضارة واحدة قسرية . إنها كما يقول (غارودي) هي (نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين تحت ذريعة التبادل الحر وحرية السوق)[1] إن العولمة كما يراها صاحبا (فخ العولمة) تعني : زيادة البطالة، انخفاض الأجور، تدهور مستوى المعيشة، تقليص الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة، إطلاق آليات السوق، ابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي واقتصار دورها على حراسة النظام وتفاقم التفاوت في توزيع الثروات بين المواطنين وتعني إيصال البشرية إلى نمط واحد في التغيير والأكل والملبس والعادات والتقاليد[2] . كما أنها تعني إمبراطورية استعمارية على غرار الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والشيوعية تريد فرض مبادئها ونظمها في الحكم وأنماط حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية بالقوة[3] إنها تستهدف كيانات ثلاث هي : (الدولة والأمة والوطن) وهي ثقافة الاختراق، اختراق مقدسات الأمم والشعوب في لغاتها وأوطانها[4] إنها تبدأ لتنتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي بحيث لا يبقى منه إلا خادماً

---

(١) غار ودي ، روجيه : (العولمة المزعومة . الواقع . الجذور .البدائل) تعريب ، محمد السبيطلي ، صنعاء ، دار الشوكاني للنشر ، ١٩٩٨ ، ص ١٧ .

(٢) مارتين ، هانس بيتر وشومان ، هارولد : (فخ العولمة) تعريب ، عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم ، رمزي زكي ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٦ ، ص ٥٥

(٣) غزاوي ، نجيب : (العولمة الخطر على الهوية والكيان) مجلة المعرفة ، ع ٤٣٢ ، بيروت ، ١٩٩٩ .

(٤) الجابري ، محمد عابد : (قضايا في الفكر العربي المعاصر) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧ .

للقوة الكبرى[1] إنها بمعنى آخر تعني الخضوع إلى نمط الحياة الأمريكية وإضفاء الطابع الأمريكي على االثقافات والهويات والإعلام والاقتصاد وأنماط التفكير والسلوك والذوق والاستهلاك والسيطرة على المعرفة والمعلومات والاتصالات والتحكم في الفضاء وبث الصور والأفلام المثيرة للشهوات والغرائز لذا يطلق عليها تسمية (الأمركة). كما دفعت العولمة، الأمم المتحدة، إلى عقد مؤتمرات بعناوين متعددة الهدف منها تغيير نظام الأسرة، ونشر الإباحية، وإطلاق الشذوذ الجنسي والترويج للمثلية الجنسية، وإطلاق حرية الإجهاض، وشل سلطة الأبوين، وإلغاء نظام الميراث، وهذا ما نادى به ما سمي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والسكان في القاهرة أيلول ١٩٩٤ ومؤتمر بكين للمساواة والتنمية عام ١٩٩٥ ومؤتمر السكان والتنمية في اسطنبول عام ١٩٩٩ ومؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك٢٠٠٠ . لقد كانت الجريمة هي من أبرز المستفيدين من ظاهرة العولمة (كما اعترف بذلك الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) في المؤتمر العاشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة عام ٢٠٠٠) من ظاهرة العولمة بفعل ما وفرته لها من عناصر الحركة والانتقال والتملص من السيطرة الوطنية وتسهيل اتصال رؤوس الجريمة وتيسير حركة متحصلاتها، فانتشرت الجرائم الحديثة والمنظمة والعابرة للحدود وغيرها من الجرائم التي شجعتها العولمة مثل الاتجار بالمخدرات وغسل أموالها القذرة وتهريب السلاح والاتجار بالبشر وجرائم الفساد الدولي وغيرها من جرائم العولمة[2].

---

(١) عبد الحميد ، محسن : (العولمة من المنظور الإسلامي) مجلة الشرطة، بغداد، ع٧, ٢٠٠١ .

(٢) درويش، محمد فهيم : (الجريمة وعصر العولمة) القاهرة ، مطبعة النسر الذهبي، ٢٠٠٠، ص ٢٧ .

ـ الرفاعي ، السيد الطاهر : (الشرطة العربية أمام تحديات عولمة الجريمة) من أوراق المؤتمر ٢٤ لقادة الشرطة والأمن العرب ، تونس ، ٢٠٠٠ .

ـ المشهداني، اكرم عبد الرزاق : (العولمة والجريمة) مجلة الشرطة ، بغداد ، ع ٢ ، ٢٠٠٠، ص ١٤ .

الفصـل الرابع

النظريات التفسيرية للجريمة

٤ . النظريات التفسيرية للجريمة

٤ . ١ مقدمة

ترى ما الذي يدفع الإنسان ليكون مجرما؟ أثار هذا السؤال العديد من المقاربات النظرية التي انتظمت في اتجاهات متعددة نظرت كل منها الى السلوك المنحرف من زاوية تختلف عن الأخرى . فجاءت بعضها ذاتية أو فردية ركزت على الفاعل (الجاني) فيما يتصل ببنية جسمه ومكونات شخصيته كعامل أساس في حصول الجريمة ، في حين جاءت نظريات أخرى لتهتم بالظروف الاجتماعية والمادية للظاهرة الإجرامية خلال تفحص جوانب البيئة كسبب أو أسباب لحدوث الجريمة .

وفيما يلي سنتناول هذين المدخلين مع إشارة إلى أهم النظريات التي تمثلها .

٤ . ٢ المدخل الفردي (الذاتي) في تفسير الجريمة

يتضمن هذا المدخل مجموعة الاتجاهات والنظريات التي حاولت ان تفسر الجريمة من خلال التركيز على الشخص القائم بارتكاب الفعل الجرمي ، فيما يتصل بتكوينه الجسمي مثلما ذهب أنصار المذهب البايولوجي ، أو في سمات شخصيته كما ذهب أنصار الاتجاه النفسي . ويمكن ان نتلمس في محاولات الفلاسفة اليونان الذين عزوا الجريمة الى نفس فاسدة شريرة في المجرم أساسها عيوب خلقية وجسمية فيه ، الجذر المعرفي الأول الذي بني على أساسه هذا الاتجاه ، حيث بدأ الاهتمام بالجريمة بالنظر الى الفاعل وليس الفعل او الظروف المحيطة به .

وتحت هذا المدخل أيضاً يمكن أن تصنف جهود المدرسة الكلاسيكية في علم الإجرام والتي تقوم على مبدأ اللذة والمنفعة في تعليلها للجريمة ، إلى جانب تأكيدها على الإرادة الحرة بمعنى حرية الإنسان فيما يختاره من سلوك يحقق له أكبر قدر من المنفعة واللذة، وحرية الإرادة من وجهة نظر هذه المدرسة هي الأساس في تقدير المسؤولية الجنائية ، وقد أضافت لها المدرسة التقليدية الجديدة أن هذه المسؤولية تختلف باختلاف الأشخاص فهي لا تتوفر لدى الأطفال والمجانين ، وعليه فإن العقوبة المقررة يجب أن تقدر في ضوء درجة المسؤولية للفرد وقت ارتكابه الجريمة .

وفي إطار المدخل الفردي لتفسير السلوك الإجرامي ، يمكن التمييز بين اتجاهين الأول بايولوجي عني بالجاني من خلال النظر إلى تكوينه الأنثروبولوجي كعامل أساس في الجريمة، والثاني نفسي يتناول شخصية المجرم وعناصرها التي تدفع به إلى الجريمة كخبراته وسمات طبعه التي ورثها ومسببات الجريمة على النحو الذي اتسمت في ذهنه . وستحاول الدراسة أن تتبع نمو كل من هذين الاتجاهين وأن تلم بالأفكار الرئيسية التي تمثله وأهم أنصاره .

١ . ٢ . ٤ الاتجاه البيولوجي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي وبين التكوين الأنثروبولوجي للإنسان، من حيث الملامح العامة أو الصفات التشريحية فضلاً عن الخصائص الوظيفية لأعضاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي أو الغدد الصماء[1] . ويعد الطبيب الإيطالي لومبروزو Lombroso

(١) علي، بدر الدين : (عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسبب الجريمة ، في : النظريات الحديثة في تفسير الجريمة) الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية، ١٩٨٤، ص ١٩ .

أحد أبرز رواد هذا الاتجاه إذ عُدّت أعماله بمثابة البداية العلمية الأولى لدراسة الجريمة، كما عدّها البعض تحولاً جذرياً في مجال تفسير الانحراف عندما اتجه إلى الفرد في تحليله للظاهرة واضعاً تنميطاً بايولوجياً (أساسي) ونفسياً (تبعي) واعتبره أساساً لتمييز المجرم من غير المجرم، وابتدع مفهوم (المجرم بالميلاد) Born Criminal وهو الإنسان الذي فيه ارتداد إلى الإنسان الأول، والذي تتوفر لديه وجهات الانحلال ومنها : عدم تناسق شكل الجمجمة وضخامة الفكين وبروز عظام الخد، ورقة الشفة العليا عن السفلى وكبر الأذنين وكثافة الشعر. ثم الحق بهذه الصفات الجسمية بعض الخصائص النفسية التي تتميز بها شخصيته منها : ضعف الإحساس بالألم والميل إلى العدوان وانعدام الشعور الخلقي وقصر النظر والغرور[1]. وقد استنتج (لومبروزو) استناداً إلى بحوثه التي أجراها أثناء عمله في الجيش الإيطالي، أن المجرمين الحقيقيين هم المتخلفون في تطورهم أو العائدون إلى صفات أسلافهم، الذين يمكن تشخيصهم بالملامح البدنية من أشكال أبدانهم ووجوههم وأيديهم، واستنتج (لومبروزو) أن هؤلاء الأشخاص المتخلفين غير قادرين وراثياً على السلوك القانوني. بعبارة أخرى إن الصفات الجسمية والعقلية للفرد المجرم تحول دون انصياعه للقوانين ومن ثم تؤدي الى انحرافه عن السلوك السوي[2].

---

(١) شتا، السيد علي : (علم الاجتماع الجنائي)، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص ٨٦.

إبراهيم، اكرم نشأت : (علم الاجتماع الجنائي) بغداد، ط ٢، مطبعة النيزك، ١٩٩٨، ص ٩.

(2) Pepinsky , H . Crime Control Strategies, Oxford, NY 1980 P.11

وقد أخذ على هذه النظرية مبالغتها في إظهار العيوب الجسدية وما يتبعها من عيوب نفسية، كما أنها أنكرت تماماً البيئة والظروف الاجتماعية كأبعاد أساسية في الجريمة ، وهو ما دفع لومبروزو إلى تعديل نظريته في أعمال لاحقة عندما قرر بأن الإجرام لا يورث في حد ذاته بل يورث استعداداً كامناً له تحركه البيئة الفاسدة[١] .

وقد اشتغل أتباع لومبروزو من المدرسة الوضعية الإيطالية التي تأسست عام (١٨٧٨) على أفكار معلمهم محاولين تقديم أبعاد جديدة لفهم الجريمة ومنهم (غاروفالو Garofalo) حيث أضاف إلى ما طرحه أستاذه : بأن المجرم ليس خلقة شاذة وإنما هو نفس شاذة أيضاً ينقصها الورع والأمانة ، وقد كان تخلف الأمانة سبباً في جرائم المال ، أما نقص الورع فقد كان مصدراً لجرائم الدم[٢]، في حين عمل (فيري Ferri) ، وهو من تلامذة لومبروزو أيضاً، على إبراز دور البيئة الاجتماعية في إنتاج الجريمة عندما أرجعها إلى ثلاثة أنواع من العوامل : (طبيعي جغرافي ، شخصي عضوي ، وأخيراً عامل اجتماعي) وعرّف الجريمة بأنها وليدة تجاوب بين عوامل شخصية داخلية في المجرم وعوامل مادية خارجية في البيئة الطبيعية الجغرافية وعوامل روحية في العلاقات الاجتماعية .

وتختلف نسبة العوامل الثلاث ـ حسب فيري ـ في هذا التفاعل باختلاف الجرائم والمجرمين [٣] وعلى هامش نظرية لومبروزو وجد كل من كنبرغ Kinperg وبند Pende أن الظاهرة الإجرامية لا يمكن أن تفسر إلا تفسيراً

---

(١) علي، بدر الدين : مصدر سابق، ص ١٨ .
(٢) بهنام، رمسيس بهنام : (علم الإجرام) الاسكندرية، دار المعارف، ١٩٨٨، ص ٤٣
(٣) المصدر السابق، ص ٤٤ .

انثروبولوجياً يتلمس في تكوين المجرم نفسه لا في ما حوله من ظروف سبباً لانحرافه . حيث يرى الأول أن كل شخص يولد ومعه خصائصه المورفولوجية والبايولوجية التي ينفرد بها وحده ، أما العوامل النفسية والبيئية فلا يظهر مفعولها إلا بعد الولادة كما يرى كنبرغ ان الفرد يستمر في تطوره العضوي وهذا ما يؤثر في تكوينه النفسي كما يعدل من استجابته لظروف البيئة[1] .

أما نظرية (بند) فإنها ترد الإجرام إلى خلل بايولوجي يتناول المخ والجهاز العصبي ، فالتهاب أغشية المخ مثلاً تجعل سيطرة الانا على الميول والغرائز واهياً ومن ثم يسلك المريض سلوكاً يتسم بالأنانية فلا يبالي لانحرافه . وإن اضطرابات الغدة الدرقية تؤدي إلى ارتكاب جرائم السرقة في حين أن اضطرابات الغدة النخامية تدفع إلى جرائم الجنس[2] .

هذا وقد وضع دي توليو De Tullio نظرية التكوين الإجرامي أو الاستعداد السابق للإجرام عام ١٩٤٥ التي تنص على وجود أفراد لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوفر لدى الآخرين ، واعتمد في رأيه على فكرة أن الظروف الخارجية أو البيئية لا تثير النزعة الإجرامية لدى جميع الأفراد ، فهذه الظروف تكون بمثابة مثيرات كاشفة لنزعات المجبولين على الإجرام، وترتبط هذه النزعة بتكوين خاص فيهم جسمي ونفسي على السواء يميزهم من الناس العاديين ، وقد حدد دي توليو معتمداً على ملاحظته بعض الخصائص التي تميز التكوين الإجرامي منها إصابة المجرم بعيوب في

---

(١) ثروت ، جلال : (الظاهرة الإجرامية ـ دراسة في علم الإجرام والعقاب) الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٢ ، ص ٨١ .

(٢) السراج ، عبود : (علم الإجرام وعلم العقاب) دار ذات السلاسل ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢٠ .

أعضائه الجسمية غالباً ما تتركز في الدماغ وفي شقي الجبهة، وجود عيوب في إفرازات الغدد الداخلية . أما الخصائص النفسية فثمة شذوذ في غريزة الاقتناء يفضي إلى تملك أموال الغير وشذوذ نفسي في الغريزة الجنسية كماً وكيفاً[١].

ومن النظريات أحادية الطرف التي تبحث عن الجريمة في مصادرها البايولوجية، ما جاء به البعض لتفسير السلوك الانحرافي وربطه بالاضطرابات التي تحدث في إفرازات الغدد المختلفة داخل الجسم[٢].

كما ظهرت دراسات عديدة أكدت الخصائص الفيزيقية والجسدية باعتبارها عوالم مشجعة للسلوك الإجرامي منها : دراسة شيلدون Sheldon عن المجرم التي ربط فيها بين التكوين البدني والسلوك الإجرامي، وقسم فيها تكوين جسم الإنسان إلى أربعة أصناف، موضحاً أن الصنف العضلي ذا الجسم الرياضي هو أقرب الأنواع صلة بالسلوك المنحرف[٣].

هذا ولا يزال الاتجاه البايولوجي سائداً في إيطاليا ، كما ولا تزال البحوث تجرى باتجاه إيجاد علاقة بين التكوين الفيزياوي والسلوك العدواني الانحرافي، منها الدراسة التي ربطت بين السلوك العدواني وبين وجود كروموسوم ذكورة زائد ـ عند الذكور ـ يطلق عليه كروموسوم (Y)[٤].

لقد واجهت المدرسة البايولوجية في علم الإجرام انتقادات كثيرة، منها وقوعها في خطأ التعميم ، وغياب أو قصور الجانب الإحصائي، كما اتهم

---

(١) بهنام ، رمسيس بهنام : مصدر سابق ، ص ص ٤٧ ـ ٥٠ .
(٢) علي ، بدر الدين : مصدر سابق ص ١٩ .
(٣) السراج ، عبود : مصدر سابق ، ص ٢٢١ .
(٤) المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

البعض لومبروزو بجهله بقوانين الوراثة ومبالغته في إظهار العيوب الجسدية كعامل وحيد في الجريمة . وقد فتحت هذه الانتقادات المجال أمام الاتجاه النفسي ليتولى تحليل المجرم لا من ناحية تركيبه العضوي وإنما تكوينه النفسي .

٤ . ٢ . ٢ الاتجاه النفسي

تقوم هذه المدرسة، في تفسيرها للجريمة ، على أسس منهجية منحت الأولوية إلى العوامل النفسية في تشكيل السلوك المنحرف .وقد ساعد التقدم الذي أحرزه علم النفس وتكنيك التحليل النفسي على تبلور مفاهيم جديدة فسرت الجريمة بالاعتماد على الخصائص النفسية للجاني، وتقصت أسباب هذا الفعل في العقلية اللااجتماعية أو المضادة للمجتمع، وهي العقلية التي تتقبل فكرة الإجرام وتهوّن لصاحبها أمر الانحراف وتيسر له الانتقال من الفكرة الإجرامية إلى العمل الإجرامي .

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الجريمة هي عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية ، والإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية ، وهذه العوامل هي التي يتعين البحث فيها عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية[1] .

ولما كانت الجريمة هي مظهر من مظاهر النشاط النفسي فإن هذا النشاط إما أن يكون عادياً أو شاذاً أو مرضياً. وعلى وفق هذا التقسيم تناول هذا الاتجاه الانحراف، إما بوصفه شذوذاً نفسياً كما ذهبت مدرسة التحليل النفسي، أو بوصفه تعبيراً، عن مرض نفسي أو اضطراب عقلي، أو باستبعاد مسألتي الشذوذ والاضطراب على اعتبار أنها ليست الطائفة المشمولة بالبحث عن العلّة، وهو ليس المجال الحقيقي للإجرام .

---

(١) السراج ، عبود ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

وسنحاول أن نوضح هذه الآراء ابتداءً من مدرسة التحليل النفسي حيث بدأ فرويد (Freud) تحليله النفسي للجريمة مؤكداًالعمليات اللاشعورية، والكبت الذي ينتج عن الصراع النفسي ، وبذلك تكون الجريمة تعبيراً عن الطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً مقبولاً مما حدا بها إلى البحث عن مخرج آخر غالباً ما يكون غير مقبول اجتماعياً[١] .

وأشار فرويد إلى أن الاضطرابات العائلية التي يخبرها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة والعلاقات غير السليمة التي تنعكس على حياته المستقبلية . أو تبقى رواسب هذه الخبرات عالقة في شخصية الفرد ، وتصبح دافعاً لا شعورياً لانحرافه[٢] .

أما الجريمة عند (ألفريد أدلر Adler) فإنها مثل المرض النفسي تأتي نتيجة للصراع بين غريزة الذات أي النزعة للتفوق وبين الشعور الاجتماعي[٣] .

وذهب البعض إلى معالجة الجريمة بوصفها نتاج مرض نفسي أواضطراب عقلي ، ووصف أنصار هذا المذهب أمراض العقل المسببة لحالات الإجرام إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي : التخلف العقلي أو الضعف العقلي، حيث إن ضعاف العقول على وفق هذا المنظور يرتكبون الجريمة في غياب ظروف كف أو كبح inhibition خاصة، بسبب انخفاض مستوى الذكاء لديهم عن الحد الذي يكفي لتقدير عواقب انتهاك القانون [٤] .

---

(١) الشتا، السيد علي : مصدر سابق ، ص ٨٧ .
(٢) علي، بدر الدين : مصدر سابق ، ص ٢٠ .
(٣) السراج، عبود : مصدر سابق ، ص ٢٦٤ .
(٤) الراضي، أسامة محمد : أثر العوامل الوراثية والتكوينية في قيام السلوك الإجرامي، في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، مصدر سابق ، ص . ٦٤

أما الصنف الآخر فهو الذهان أو الاضطرابات العقلية التي كانت تسمى الجنون ، أو فقدان العقل ، إذ درست الجريمة هنا بوصفها نتيجة لتوهمات وهلوسات يدركها المجنون ويتصرف على نحوها ، كما أن الذهان يخلق توترات وصراعات اجتماعية أو يقلل من قيود الكبح المفروض على العلاقات الجنسية[١] .

ويكشف الصنف الأخير وهو السايكوباثية أو الشخصية المضادة للمجتمع عن بعض الخصائص التي تؤهلها لارتكاب الجريمة مثل التركز حول الذات وانعدام الحس الشعوري بالمجتمع والارتياب ورفض الخضوع للسلطة [٢] .

ويرى (لاغاش Lagache) أن الشخصية الإجرامية تكونت نتيجة وجود خاصيتين أولاهما : التركيز الذاتي ومعناه التصاق الشخص بمصالحه وحدها أو برأيه وحده، دون أي اعتبار لمصالح وآراء الآخرين فضلاً عن الغياب الكامل للإحساس بالمسؤولية وعدم نضج الشخصية التي تمثل العجز عن إدراك الأمور في مدى زمني مناسب يتيح للفرد أن يفيد من خبراته السابقة وأن يتوقع النتائج المستقبلية[٣] .

وعلى العكس من الاتجاهات السابقة يرى أنصار المنحى الثالث ومنهم ميكيللي أن تفسير الظاهرة الإجرامية يجب أن يتجه إلى المجرم الحقيقي وهو شخص غير مصاب بأية آفة عضوية أو نفسية فضلاً عن أنه يتمتع بملكات طبيعية تجعله قادراً على الأداء المنظم إلا أنه وفي نفس الوقت مصاب باختلال من نوع خاص أطلق عليه ميكيللي أمراض التكيف الاجتماعي . Socio-pathologie

---

(١) المصدر السابق : ص ٧٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ٨٣ ، وينظر أيضاً : د. اكرم نشأت إبراهيم : (علم النفس الجنائي) عمان ، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

(٣) جلال ثروت : مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

وقد حدد غريسبيني العناصر المكونة لما أسماه بالنواة المركزية للشخصية الإجرامية التي تجعل المجرم يتخطى العقبات التي تعوق الأداء المنحرف وتمثل عقبة في طريقه وهذه العناصر هي :الانحصار بالذات Egocentrism التي تجعل المجرم لا يشعر بالعار الذي يلصق به عند ارتكابه للفعل الجرمي ، ذلك الشعور الذي يمثل عقبة تعترض طريق الانحراف ، أما العنصر الثاني فهو سرعة الانسياق Liability والتي تجله يتخطى إنذار القانون بالعقاب(وهو العقبة الثانية أمام المجرم) وتخطيها يعني قراراً بارتكاب الجريمة . وثمة أيضاً نزعة الاعتداء Agressivityي الشخصية الإجرامية تجعلها تتخطى الصعوبات المحتمل أن تعترض تنفيذ فكرة الفاعل الإجرامية . أما العائق الرابع فهو بشاعة تنفيذ الجريمة حيث إن المجرم يتخطاه بفعل ما يتميز به من انعدام الاكتراث العاطفي Indifference Affectiveوبهذه السمات أو العناصر يمكن الإقدام على الجريمة[1] .

لاقت العوامل النفسية للجريمة اهتماماً ملحوظاً في العصر الحديث ، فنجد الدراسات اليوم تتجه وجهة نفسانية حتى فيما يتعلق بدراسة البيئة الاجتماعية على الإنسان إذ تم تناول هذا المتغير السوسيولوجي في علاقته بتشكيل نفسية المجرم . غير أن ما يؤخذ على هذا الاتجاه هو مغالاته في الانحياز لأهمية العوامل النفسية إلى الحد الذي غيَّب أثر العوامل الاجتماعية . كما أنها لم توضح لماذا تتفاوت استجابات الأشخاص الخاضعين لعوامل نفسية مشتركة .

---

(١) بهنام ، رمسيس : مصدر سابق ، ص ص ٥٢ـ٥٤ .

٤ . ٣ المدخل الاجتماعي في تفسير الجريمة

تعالج اتجاهات هذا المدخل مشكلة السببية في إطار اجتماعي ، يؤكد أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والمادية في تطوير السلوك المنحرف . وبذلك فإنها تنقل مجال الاهتمام من الفاعل (المجرم) إلى مصدر الفعل الإجرامي ، وهو المجتمع ، بما يعتري تنظيمه من تصدعات بنائية تتمثل بالفقر والبطالة وسوء الأحوال الصحية ، فضلاً عن العلاقة بين الإنسان والمجتمع وما يمكن أن يصيبها من توترات وخلل واغتراب تنعكس في قدرة الفرد على الامتثال للقواعد والمعايير التي تضبط سلوكه .

وقد تناول هذا الاتجاه الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية ، مؤكداً صلتها ببعض العوامل ذات الأساس المجتمعي . وتضم هذه العوامل ـ حسب أنصار هذا المذهب ـ انحرافات البيئة الخاصة(*) ، ونعني كل ما يحيط بالفرد من ظروف اجتماعية وثقافية وجماعات يتفاعل في إطارها فيتأثر بمعاييرها وتتفاعل طباعه مع طباع الآخرين المكونين لهذه الجماعة ما يمكن أن ينشأ عن هذا التفاعل من خصائص تقرر نوعية سلوك الفرد وتصرفاته [١] .

كما تضم هذه العوامل القاعدة المعيشية للأفراد وعلاقات الإنتاج(**) السائدة في المجتمع ، وفي إطار ذلك يرى أنصار هذا الاتجاه ومنهم بونجيه

(*) تشير البيئة الخاصة إلى : (العائلة ، المدرسة ، العمل ، بيئة وقت الفراغ) ينظر : إبراهيم ، اكرم نشأت : (علم النفس الجنائي) ص ١٦ .

(١) إبراهيم ، اكرم نشأت : المصدر السابق ، ص ص ١٦ـ١٧ .

(**) تعبر النظريات الاقتصادية عن هذا الاتجاه ، إذ عدت الجريمة بمثابة انعكاس مباشر للأوضاع المادية في المجتمع ، وهي خاضعة لسمات متأهلة في التباين الاجتماعي والاقتصادي بشكل أكبر من خضوعها لحرية إرادة المجرم كما يذهب أنصار المذهب الفردي ينظر : (حسن الساعاتي : النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي) ص ١٠١ .

Bongerإن النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على المنافسة الحرة والصراع من أجل الحصول على المال، هو المسؤول عن جرائم كثيرة كالاختلاس والتزوير والنصب وخيانة الأمانة، وذلك بما يستتبعه من فقر وبطالة وازدحام المساكن. وكل هذه عوامل تساعد على الانحراف خصوصاً بين أبناء الطبقة العاملة[1].

كما ذهب دونالد تافت Taftورالف انغلاند England إلى أن دينامية وتعقد ومادية الثقافة الأمريكية كانت سبباً مباشراً في تلاشي العلاقات الأولية وبالتالي حدّت من الولاء للجماعة وقد كان ذلك سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات الجرائم في الولايات المتحدة.

ومن المفاهيم التي تشكل اتجاهات متمايزة (في إطار المدخل الاجتماعي) في تفسير الجريمة : باللامعيارية أو الأنومي Anomie، وعلاقة الثقافة بالسلوك المنحرف وعلاقة الانحراف بالجماعات والضبط الاجتماعي، وعلاقته بالتفاوت والضغوط الاجتماعية كذلك علاقته برد الفعل الاجتماعي[2].

ويعد (دوركهايم Durkheim) من رواد الاتجاه الاجتماعي حيث فسر الجريمة استناداً إلى كونها ظاهرة طبيعية تتصل بتكوين المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية. ينتجها المجتمع نفسه خلال إدانته وتحديده لبعض الأنماط السلوكية بوصفها أفعالاً مخلة بالمعايير والقواعد المألوفة ويعتبرها جرائم[3].

---

(١) المصدر السابق : ص ٢٢ .

(٢) شتا ، السيد علي : (علم الاجتماع الجنائي) ص ٨٨ .

(٣) إبراهيم ، اكرم نشأت : (علم النفس الجنائي) ص ١٤ . السراج ، عبود : مصدر سابق ، ص ٢٩٦

وقد أشار دوركهايم إلى أن حتمية الظروف غير الطبيعية على المجتمع تولد ما اصطلح عليه (بالأنومي Anomie)[١] التي تعني فقدان التكامل والتنسيق المتبادل والصراع بين العمل ونظام الأجور وزيادة التخصص . وتنشأ الأنومي بسبب أن تقسيم العمل المتزايد في المجتمع العضوي يفشل في إنتاج علاقات ذات أثر فاعل بين أعضاء المجتمع[٢] .

وقد طور (ميرتون Merton) مفهوم دوركهايم عن الأنومي عندما عرّفه بأنه حالة اجتماعية تتصف بالتناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها في تحقيق هذه الأهداف . كما يشير الأنومي إلى ضعف المعايير الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد أو غيابها أو عدم وضوحها .

ويظهر الانحراف على وفق رؤية ميرتون عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة والوسائل التي تؤدي إلى تلك الأهداف مما يولد لدى الفرد إحساساً بالتوتر داخل المجتمع ناشئ عن عدم قدرته على الانسجام مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة وهو ما يدفع به إلى الانحراف .

---

(١) تشير الأنومي من الناحية الاجتماعية إلى خاصية النظام الاجتماعي وليس حالة عقلية للفرد ضمن هذا النظام كما تشير إلى تحطم أو فقدان المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك وتدل على ضعف التماسك الاجتماعي وفقدان الأدوار الموجهة للسلوك قوتها وتحرم من شرعيتها، ينظر: جابر، سامية محمد : (الفكر الاجتماعي في نشأته واتجاهاته وقضاياه) الإسكندرية ، دار العلوم العربية، ١٩٨٩، ص ٢٥٥ . وينظر كذلك Pepinsky , H. : op.cit P. 33

(٢) السراج ، عبود : مصدر سابق ، ٢٩٧ .

وقد قدم ميرتون تصنيفاً لأنماط استجابة الأفراد وتكيفهم مع هذا الانفصام بين الأهداف والوسائل المتاحة . تتمثل بخمسة أنماط لتكييف الفرد هي : (الامتثال والابتداع والطقوس والانسحاب والتمرد)[1] .

وطرح بعض الباحثين منظوراً مختلفاً في تفسير الانحراف يؤكد أهمية الثقافة الفرعية ودورها في تشكيل السلوك الإجرامي ، ويشير مفهوم الثقافة الفرعية Sub-cultureإلى مجموعة من الأفراد الذين لهم قيم وتعاليم ولغة ومعتقدات وأساليب حيوية موحدة . ـ وحسب هذا المنظور ـ تنطوي المجتمعات الحديثة على العديد من الثقافات الفرعية المتباينة ، لكل منها نسقها الخاص من المعايير والقيم التي توجه سلوك أعضائها نحو هدفها الأساسي . وقد تأكد هذا الاتجاه من قبل البرت كوهن Cohen عندما ذهب إلى أن الثقافات الفرعية توجد بشكل واضح في المجتمعات ذات التباين والتمايز الفعلي حيث تتشكل عندما يقارن المنحرفون مكانتهم الدنيا مع الطبقة الوسطى ، فينشأ لديهم رد فعل يتخذ شكل الإنكار لقيم الطبقات المتوسطة وبالتالي الانحراف عنها : ويعتقد سيلين Sillinأن صراع القيم أو الثقافات هذا يستبطن صراعاً ذهنياً يقود إلى الجريمة [2] او الخروج عن القانون وروادع السلطة .

وفي حدود هذا الإطار قدم (سذرلاند Sutherland) نظريته عن الاختلاط التفاضلي Differential Association ، حيث اعتمد في تفسيره للانحراف على فكرة الثقافة الفرعية والناتجة عن الحراك الاجتماعي وأدوار

---

(١) الحديثي ، مساعد بن إبراهيم : (مبادئ علم الاجتماع الجنائي)الرياض ، مكتبة العبيكان ١٩٩٥ ، ص ١٠٨

(٢) شتا ، السيد علي : مصدر سابق ، ص ٨٩ .

المهاجرين وغيرها . وصراع القيم هو جزء من التنظيم التفاضلي الذي يتعلم الفرد من خلاله الإجرام ، وعلى ذلك يرى ساذرلند أن غالبية السلوك الإجرامي يتعلمه الشخص من خلال احتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة ومكانته في إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينة .

ويكتسب الشخص سلوكه المنتهك للقانون بتحقق أمرين : الأول : هو تعلم فن ارتكاب الجريمة وذلك بواسطة التقليد والإغراء أما الاخر : فهو توجيه الشخص لدوافعه وميوله وتفسيره للأمور وموقفه منها وجهة السلوك الإجرامي ، وطبقاً لذلك فإن سذرلاند يرجع الخلاف في استجابات الأفراد المنحرفة منها أو المقبولة اجتماعياً إلى تفاوت الجماعة الصغيرة التي ينتسب إليها الفرد كل من هاتين الفئتين[1] ويصبح الشخص منحرفاً إذا غلب عليه تأثير دعاة الخروج عن القانون على دعاة احترامه وهذا هو أمر (المخالطة الاجتماعية المتفاوتة أو التفاضلية)[2]

إذن فإن (سذرلاند) يؤكد دور الجماعة في تفسير السلوك الإجرامي ، فالاختلاط بالجماعات الإجرامية المنعزلة عن المجتمع التي تشكل مجتمعاً متمايزاً (ثقافة فرعية) تساعد وبشكل مباشر على الدفع نحو الجريمة من خلال التأثير والتعلم والتقليد وإيجاد المسوغات للفعل الجرمي ، وتوجد علاقة مباشرة بين الأعضاء الذين يتصلون بها ويخالطونها بصورة مستمرة[3] .

---

(١) ثروت ، جلال : (الظاهرة الإجرامية) مصدر سابق ، ص ص ٩٢ـ٩٣ .

(٢) لم يتفق علماء الاجتماع الجنائي والباحثون على تسمية واحدة لنظرية ساذرلاند ، فقد اختلفت ترجمة المصطلح إلى (العلاقة التفاضلية) (الاختلاط التفاضلي) (الاختلاط الفارق) (المخالطة الفارقة) (المخالطة الفارقية) (التفاوت التفاضلي) . وغيرها : السراج ، عبود : مصدر سابق ، ص ٣١٨ .

(٣) سذرلاند ، أيدوين وكريسي ، دونالد : (مبادئ علم الإجرام) ترجمة اللواء محمود السباعي ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٣٠ .

هذا وقد أظهر اتجاه جديد في علم الإجرام ينظر إلى الانحراف بوصفه انفصال واعي عن المعايير الأخلاقية فتبلورت مجموعة من المقاربات النظرية عرفت بنظريات الضبط الاجتماعي . وتقوم هذه النظريات على افتراض أساسي مؤداه أن الأفعال المنحرفة تنجم عن ضعف الرابطة بين الفرد والمجتمع . وتشكل قوة الرابطة والعلاقة بين الفرد والمجتمع المفهومين الأساسيين اللذين ترتكز عليهما هذه النظرية في تفسيرها للجريمة . ويذهب هيرشي Hirschiأحد أقطاب هذا الاتجاه : الى أن تشكيل علاقة متوافقة بين الفرد والمجتمع يتحقق من خلال التنشئة الاجتماعية أما عناصر هذه العلاقة فهي حسب هيرشي :

١ ـ التعلق أو الالتصاق ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقعات الآخرين المهمين .

٢ ـ الانغماس ويشير إلى الوقت المبذول في النشاطات التقليدية الاجتماعية ، إذ وجد أن ممارسة هذه النشاطات ذات تأثير مانع للانحراف .

٣ـ ثم الالتزام ويعني عملية التبرير التي يفحص بموجبها الفرد نتائج سلوكه المرتبط بتحقيق الأهداف ، وأخيراً المعتقد ويعني مستوى امتثال الفرد لعرف الجماعة[١] .

كما ذهب كنت بولك Bolk في دراسته (هؤلاء الذين فشلوا) إلى أن المدرسة والأسرة هما مدخلان أساسيان للتواصل مع المجتمع وإذا فشلت العلاقة بين الصغار وبين هاتين المؤسستين فإن النتيجة هي الجناح .

---

(١) البداينة ، ذياب : (واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي) ص ٤٥ .

وبصورة عامة فإن نظريات الضبط الاجتماعي تنظر إلى الجناح على أنه التحرر النسبي من الارتباط والتطلعات والمعتقدات الأخلاقية التي تربط معظم الناس وتجعلهم يعيشون حياة واحدة في ظل القانون[١].

كما ظهرت طائفة أخرى من النظريات اعتمدت في تفسيرها للسلوك الإجرامي ليس على طبيعة الفعل نفسه وإنما على ردة فعل المجتمع تجاهه وما يطلبه من تصنيفات على من يرتكب هذا الفعل (وهذا هو الوصم بالانحراف) Labeling Theoryإن الانحراف ـ حسب نظرية الوصم ـ عملية اجتماعية تقوم بين طرفين : الانحراف نفسه ورد فعل الآخرين تجاه هذا السلوك[٢] وإن المسلمة الأساسية لهذه النظرية تتلخص في أن الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل بل على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل توصمه بالانحراف .

وقد وصف ليمرت Lemert هذه العملية حين أكد أن الانحراف يتم عندما يرتكب شخص ما الفعل (غير السوي) دون تمييز ودون وضوح (الانحراف الأولي) وهذا الفعل يلاحظ من قبل الآخرين الذين يصنفون الشخص كمجرم أو جانح, وهذا التصنيف يقصي الفرد من دائرة التفاعل التقليدي في المجتمع إلى التفاعل مع المنحرفين ثم استدماج الثقافة المنحرفة والسلوك تبعاً لذلك (الانحراف الثانوي)[٣] واستعمل بيكر Beckerمصطلح الغرباء أو اللامنتمين Outsiderليشير إلى أولئك الأفراد الذين يحكم عليهم من قبل الآخرين كمنحرفين وبذا يتم إبعادهم خارج دائرة الأعضاء المألوفين في الجماعة .

---

(١) شتا ، السيد علي : مصدر سابق ، ص ص ٩١ ـ ٩٢ .

(2) Lemert, Edwin : Human Deviance, Social Problem, Prentice – Hall 1972 P. 22

(٣) ذياب البداينة : مصدر سابق ن ص ٤٩ .

أما المعايير الاجتماعية المنتهكة فهي ابتداع جماعات اجتماعية خاصة وهذه الجماعات تختلف كثيراً على صعيد الطبقة الاجتماعية، المهنة، الثقافة، العرف .

إن الجريمة طبقاً لنظرية الوصم هي منتج اجتماعي يصيغه المجتمع من خلال تحديده للمعايير التي يتضمن مخالفتها الانحراف .

ويذهب بعض المفكرين (مثل بيبينسكي Pepinsky) ممن راقبوا عصابات الشوارع الأمريكية ، إلى أن السلوك المحظور يمكن أن يكون رد فعل للحالة الآنية ، واستنتج أن العديد من الأشخاص الذين ارتكبوا القتل كانوا قد أثيروا لقتل ضحاياهم جراء فرصة الأفعال المثيرة من قبل المجنى عليهم بالذات[1] .

٤ . ٤ المدخل التكاملي في تفسير الجريمة

إن تعقد الظاهرة الإجرامية وتعدد العوامل الداخلة في تشكيلها جعل من الصعوبة بمكان الأخذ بالنظريات الأحادية الطرف لتفسيرها ، حيث إن الخطأ الذي وقعت فيه المداخل الفردية والاجتماعية هو أنها فسرت طرفاً من الظاهرة وأغفلت أطرافها الأخرى ، مما وسم التنظير للسلوك الإجرامي بإشكالية عمدت المدرسة التكاملية إلى حلها وذلك بالجمع بين متغيرات هذه النظريات للتوصل إلى فهم أفضل للسلوك المنحرف . وتنطلق المدرسة التكاملية في تفسيرها للسلوك الإجرامي من نقاط رئيسية ثلاث، هي :

---

(1) Pepinsky . H. op.cit p22.

١ ـ الشمولية ، أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط .

٢ ـ عدم الارتباط باختصاص معين ، بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك المنحرف .

٣ ـ تعدد العوامل ، أي أن الجريمة لا تفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل .

وقد حاولت نظريات الاتجاه التكاملي أن تربط العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية في صورة من التفاعل الدينامي، أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه[١] مؤكدة الأبعاد الأساسية للعمل الإجرامي والمتمثلة بالجوانب الثقافية التي تتضمن القيم والمعايير والمعاني، والجوانب الاجتماعية التي تشمل النظم والجماعات والأوضاع والأدوار والبناء الاجتماعي ، والجانب الشخصي الذي يشير إلى الدوافع والاستعداد والميول والرغبات والتطلعات والإمكانيات التي تترجم إلى الاتجاهات وصور السلوك المختلفة[٢] .

وهي بذلك تنظر إلى الإنسان على أنه وحدة عضوية ، نفسية، اجتماعية، ويمكن اعتبار نظرية الاحتواء Containment على أنها نظرية متكاملة تجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية وقد اقترحها ريكليس Reclessكبديل لنظريات علم الإجرام مفترضاً أن هناك نوعين من الاحتواء (أو الكبح) الأول داخلي يتمثل في قدرة الفرد على الإمساك عن تحقيق رغبته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية .

---

(١) علي ، بدر الدين : (عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسبب الجريمة) ، في : النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي ، ص ٢٤ .

(٢) شتا ، السيد علي : مصدر سابق ، ص ٩٤ .

والثاني احتواء خارجي يتولاه البناء الاجتماعي الذي يتحكم في ضبط سلوك الأفراد ويتمثل في قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية في أن تجعل لمعاييرها أثراً فاعلاً للأفراد وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية في حين تتمثل قوة الاحتواء الداخلي في مدى مقاومته لعوامل دفع متمثلة في توترات داخلية وشعور بالنقص والعدوانية[1].

أما عناصر الكبح أو الاحتواء الداخلي فتتضمن التصور المناسب للذات في علاقاتها مع الآخرين وتعريف الأهداف وإهمال الإحباط ونمواً مناسباً للذات والذات العليا كموجه للسلوك . ويعتقد هذا العالم بأن ضعف أو غياب هذا الاحتواء يجعل الفرد عرضة للانحراف .

ومن النظريات الأخرى التي تمثل الاتجاه التكاملي خير تمثيل نظرية الفرصة Opportunityإذ يرى أصحابها (كون وفيلسون) أن حدوث الجريمة المكاني والزماني يستوجب وجود ظروف معينة مثل الهدف ، والشخص المدفوع للجريمة ، وغياب الحماية اللازمة ضد الجريمة (عدم وجود شرطة أو رقابة داخلية عند الفرد أو ضبط اجتماعي)[2].

كما يرى بعض الباحثين أن نظرية الاغتراب Alienation هي نظرية تكاملية تعكس حالة البناء الاجتماعي من جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية وتؤدي إلى فهم أقرب لواقع الجريمة . والاغتراب حسب هذه النظرية هو مفهوم تجريدي يشير إلى حالة الانفصال عن القيم والمعاني والمعايير ويتحدد من خلال مفاهيم إجرائية هي : فقدان السيطرة نتيجة لغياب القدرة على التأثير في المحيط الاجتماعي للفرد ، وفقدان المعنى

---

(١) علي ، بدر الدين : المصدر السابق ، ص ٢٥ .
(٢) البداينة ، ذياب : مصدر سابق ، ص ٣٥

ويتمثل في غياب الأهداف وفقدان المعايير ويعني الانفصال أو تصدع بناء المعايير . وترتبط أبعاد الاغتراب هذه بصورة مباشرة بالجريمة والانحراف[١] .

لقد حظيت النظريات التكاملية بتأييد واسع وذلك لأهميتها في تحليل دور الشخصية كمتغير وسيط بين الضغوط الاجتماعية وبين ظهور الجريمة غير أنها اقتصرت على تأثر الشخصية بالظروف, وعجزت ـ كما يرى البعض ـ عن تفسير الطابع الاجتماعي للجريمة والذي يختلف باختلاف البناء الاجتماعي والذي يتوجب تفسيره على مستوى الجماعة أو المجتمع ككل [٢] .

٤ .٥ التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي

يعرض بعض الباحثين في مجال علم الإجرام ، موضوع التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي ضمن عرض نظريات التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية [٣] ، لقناعتهم من أن المنهج الإسلامي لا يحدد أسباب الجريمة في سبب واحد وإنما يعزوه إلى جملة من الأسباب . لقد وضع الإسلام مبادئ واضحة وثابتة حول تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وأسباب الجريمة متقدماً بذلك على نظريات علم الإجرام الحديث بأكثر من عشرة قرون .

يستند التفسير الإسلامي للجريمة إلى الحديث الشريف (ما من مولود إلا و يولد على الفطرة . .)[٤] أي أنه لا يوجد هناك مجرم بالولادة ، أو

---

(١) شتا ، السيد علي : مصدر سابق ، ص ٩٤ .
(٢) علي ، بدر الدين : مصدر سابق ، ص ٢٧ .
(٣) حبيب ، د. محمد شلال : (أصول علم الإجرام) بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ط ١ ، ص ١٢٩ .
(٤) صحيح البخاري عن رواية أبي هريرة

بالفطرة، وإنما السلوك الإجرامي والانحرافي يكتسب من خلال التربية، والتعلم، والتقليد، كما يستند المفهوم الإسلامي للجريمة إلى حقيقة أن الجريمة هي خروج على الفطرة السليمة والمألوف من السلوك الإنساني السوي، أي أنها سلوك شاذ، وإفساد في الأرض ﴿ ... **وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴿١٨٣﴾ ﴾ (سورة الشعراء)، والجريمة هي معصية دنيوية ودينية (أخروية)، وقد نهى الله تعالى عن المعاصي. والمعاصي هي: الإثم والفواحش، ما صغر منها وما كبر، والمنكر من الأعمال كالقتل والزنا والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر والغش والقذف وقول الزور والغيبة والنميمة، ونقض العهود. وسبق أن تم التطرق الى تعريفها الفقهي بأنها: (محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير). أي أن مفهوم الجريمة في الإسلام هو اتيان أفعال محرمة شرعاً أو الامتناع عن أفعال مأمور بها، والعقاب على الجريمة يكون عقاباً دنيوياً وعقاباً أخروياً.

إن الجريمة في عرف الشريعة الإسلامية هي نوع من أنواع السلوك البشري الموصوف بالسوء، نصت الأحكام الشرعية على منعه، فالجريمة هي خرق للقانون والشرع، وهي مرض يؤذي المجتمع والفرد وتسبب إيذاءً وأضراراً مادية ومعنوية بالأشخاص والمؤسسات, وتعرّض الناس للخطر وتهدد سلامتهم وتؤدي إلى خوفهم وفزعهم, وإن المجرم حين يرتكب جريمته يجلب الدمار على نفسه وعائلته والمجتمع.

إن سبباً واحداً لا يكفي لتعليل وقوع الجريمة، أو السلوك المنحرف، بل إن جملة من العوامل والأسباب تدفع الفرد نحو الإجرام منها مخالطة قرناء السوء, وتعلم الأساليب المنحرفة، وغياب أو ضعف الدور التربوي

للأسرة وأدوات الضبط في المجتمع ، إضافة إلى الاختلالات الفردية وضعف الإرادة والخضوع لأغواء الشيطان .

لقد حرص الإسلام منذ انبثاق فجره على بناء مجتمع سليم يمثل القاعدة الصحيحة في إنشاء دولة العدل التي جاء لإقامتها ، ولما كانت إقامة المجتمع السليم لا تتحقق إلا من خلال إعداد اللبنات الصالحة, وهم (الأفراد), لذلك اهتمت الشريعة ببناء الإنسان لأنه أساس المجتمع الصالح ، وهو الغاية والوسيلة في آن واحد . خلق الله الإنسان من أجل إعمار الأرض ومنح كل فرد دوراً في الحياة وعّد الإنسان أكرم المخلوقات بالعقل وتحمّل الأمانة وعليه فليس لتكوينه البدني وطريقة خلقه علاقة بالسلوك الإجرامي .

وينطلق المسلم في عقيدته من قاعدة صلبة هي الإيمان بالله والكتب والرسل وأن الله هو الذي يسير هذا الكون . ويقوم الإسلام على اعتبار أن الجريمة هي دليل ضعف الإيمان ولا يهمل الإسلام دور المجتمع والأسرة والظروف الاجتماعية في تكوين وتشجيع النزعة الإجرامية والإسلام لا ينظر إلى من تورط في ارتكاب جريمة بأنه مجرم معتاد يرفضه المجتمع إلى الأبد بل يترك أبواب التوبة مفتوحة ويدعو المنحرفين والضالين للعودة إلى طريق الخير والصواب .

البـاب الثاني

الجانب الاحصائي التطبيقي

الفصـل الأول

واقع الإحصاء الجنائي في الوطن العربي

١. واقع الإحصاء الجنائي في الوطن العربي

١ . ١ مقدمـة

في بحث يختص بقياس واقع الجريمة واتجاهاتها ، يبرز (الإحصاء) كوسيلة أساسية لا غنى عنها لقياس حجم الجريمة واتجاهاتها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه : ترى ماذا نقيس؟ وكيف نقيس؟ وإذا كان الهدف قياس معدلات الجريمة واتجاهاتها فمن أين يؤخذ المصدر الأكثر ثقة ودقة : هل إحصاءات الشرطة؟ أم إحصاءات القضاء والمحاكم ؟ أم إحصاءات السجون والمؤسسات العقابية؟ وأي منها يعكس الحقيقة ؟ . وهل البيانات الرسمية تعطي الأرقام الواقعية الصحيحة ؟

تلك وغيرها أسئلة تبحث عن إجابات نحاول في هذا الفصل أن نناقشها لكي تكون مفتاحاً لعملية تحليل إحصائي لبيانات الجريمة المسجلة في أقطار الوطن العربي . لقد بات من المسلمات اليوم حقيقة أنه لا يمكن تحقيق درجات متقدمة من النماء والتطور دون وجود تخطيط ، وإنه لا يمكن لدولة أن تنجح في إعداد وتنفيذ خططها دون وجود بيانات إحصائية معبرة ودقيقة ، فالإحصاء خلال تطبيقاته المختلفة يقدم حلولاً لكثير من المشكلات التي تواجه الإنسان والمجتمع في مختلف ميادين العلوم التطبيقية والتقنية ومجالات الاقتصاد والتربية والسكان والعلوم الاجتماعية . ومع تطور العلوم الإنسانية أصبحت دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وتحليلها ومراقبة تطورها خلال فترة زمنية تشكل محور اهتمام واسع للباحثين والمسؤولين ، ولعب تطور التكنولوجيا الحديثة ، وبخاصة في مجال الحاسبات الإلكترونية ، دوراً مهماً في تطوير فاعلية ونتائج العمل الإحصائي ، وبهذا فقد أخذ الإحصاء في عالمنا المتطور مفهوماً جديداً وشمولية أوسع .

١ . ٢ في معنى الإحصاء والإحصاء الجنائي

للإحصاء معنيان، عام وخاص أو بعبارة أخرى واسع وضيق، فالإحصاء بمعناه العام هو أسلوب علمي لجمع البيانات عن ظاهرة من الظواهر، أما المعنى الخاص أو الضيق: فهو مجموعة من الوقائع العددية حول ظاهرة من الظواهر. أو ترجمة حجم الظاهرة إلى أرقام، وفي موضوع بحثنا هو وسيلة من وسائل البحث العلمي لترجمة ظاهرة الجريمة إلى أرقام في سبيل الكشف عن حجمها بين سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع العربي[١].

والإحصاء Statistics هو الدراسة الكمية Quantative للظواهر الطبيعية والاجتماعية وفي مجال بحثنا في الجريمة فإن الإحصاء الجنائي هو عملية جمع البيانات والمعلومات عن الجريمة وتحويلها إلى أرقام من أجل تحديد حجم الجريمة وتصنيفها حسب أنواعها ومكانها ونمطها وأسلوبها ودوافعها ومن ثم معرفة العلاقة بينها وبين مختلف المتغيرات من اجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية.

ويستعين الإحصائي الجنائي بقواعد الإحصاء العامة وبقواعد العلوم الاجتماعية والجنائية، وأصول البحث العلمي لإجراء تحليل علمي منهجي لتبيان عناصر الظاهرة الإجرامية والتعرف على سماتها من خلال ملاحظة التكرارات، والمؤشرات والمعدلات الإحصائية، ومعامل التباين والارتباط، والقيم المرجحة والنسب. . الخ، من أجل تفسير البيانات واستنباط الحقائق المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة[٢].

---

(١) البكري، اللواء نشأت: (أصول الإحصاء الجنائي)، ص ١٢٤.

(٢) البكري، اللواء نشأت: (أصول إعداد خطط الإحصاء الجنائية) ضمن كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي في ميادين مكافحة الجريمة، الرياض، أكاديمية نايف، ١٩٩٩، ص ٦٤.

والبحث الجنائي الإحصائي قد يأخذ أحد أسلوبين، الأول: هو الأسلوب الثابت Statique المتمثل بإحصاء الجرائم التي يرتكبها نمط محدد من المجرمين مثلاً (المدمنين على المخدرات) وقد يكون التحديد بالمكان حين تدرس الجرائم لمنطقة معينة. والأسلوب الآخر: هو الأسلوب المتحرك Dinemique ويتمثل في إحصاء موضوع متحرك مثاله (إحصاء حجم الجريمة ومناسيبها خلال فترة أو فترات زمنية معينة) وغالباً ما يقترن الإحصاء المتحرك بحركة ظاهرة اجتماعية معينة، كأن يكون مكرساً لملاحقة اتجاهات الجريمة خلال فترة الحصار.. الخ.

والإحصاء بشكل عام هو علم رياضي يتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهتم باستقراء وملاحقة الظواهر المختلفة وتحليلها على وفق مبادئ وأسس علمية تعتمد تصميم البحث وجمع البيانات الإحصائية عن الظاهرة المدروسة وتحليلها واستخلاص النتائج التي تعين في التنبؤ والاستقراء للظاهرة موضوع الدراسة[1].

١ . ٣ أهمية الإحصاء الجنائي

للإحصاء الجنائي جملة من الفوائد، فهو السبيل الوحيد لإظهار وعرض سير الإجرام وأوضاعه في منطقة ما ولفترة زمنية محددة، كما أنه يفيد المخطط الأمني في وضع خطط المنع والمكافحة فضلاً عن كونه في مقدمة الوسائل العلمية لطرق البحث في جوانب الجريمة وكشف عوامل ارتباطها. ومن جهة أخرى فإنه مرشد للسلطة التشريعية في تتبع سير الجريمة ومراقبة

(١) الأخرس، عبد الملك: (الإحصاء ودوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية) في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي، الرياض، أكاديمية نايف العربية، ١٩٩٩، ص ٢٨.

أثر التشريع ومدى نجاحه في تحجيم الجريمة أو الحد منها ، كما أنه يعطي الجمهور والرأي العام والسلطات المختصة صورة عن أوضاع الإجرام في المجتمع وحصيلة جهود أجهزة مكافحة الجريمة . أي أنه يعد وسيلة لتقويم مستوى كفاءة الأداء للمؤسسات المعنية . وثمة فائدة أخرى في أن الإحصاء الجنائي يزود أجهزة الشرطة والأمن معياراً لتوزيع قواتها وإمكاناتها وتعديل خططها وتوجيه نشاطها على نحو يحقق المزيد من الفعالية في منع الجريمة . ثم إن الإحصاء الجنائي يوفر معلومات تمكن من الوقوف على الظواهر الإجرامية المستحدثة وأثر البيئة والوسط الاجتماعي والعوامل الأخرى في ارتكاب الجرائم .

إن الإحصاء الجنائي هو مؤشر مهم لمعرفة نجاح أو فشل أجهزة مكافحة الجريمة في ممارسة دورها ومن ثم تعديل خططها في ضوء معطيات ونتائج هذا الإحصاء[1] .

وتلعب الإحصاءات الجنائية دوراً هاماً في مجال (التنبؤ) بما سيحدث مستقبلا على أسس علمية لتوقع مايحدث على الساحة الجنائية ، واستكشاف تطورات الجريمة نمطا وحجما ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف آثار ماسيقع ، وفي غيا ب البيانات والمعلومات الجنائية الصحيحة فإن فرص التنبؤ هذه قد تنعدم .

إن للإحصاء الجنائي أهميته في تحليل السياسة الجنائية وتعزيز أثر المتغيرات السكانية في الجريمة وأثر نسبة التغيرات في الجريمة على ما تلقيه

---

(١) أبو شامة ، د. عباس : (مدى حاجة كل قطر عربي لتدريب العاملين في مجال الإحصاء الجنائي) في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية ، ١٩٩٩ ، ص ١٧١ .

من ثقل على كاهل الشرطة في منع الجريمة . والدولة التي تسعى الى اجتثاث الجريمة لابد أن تهتم بالإحصاء الجنائي وإعداد كوادره، إذ إنه هو مفتاح الحل لسبر أغوار الجريمة ومعرفة آفاقها واتجاهاتها[1] .

١ . ٤ مصادر الإحصاء الجنائي

هناك ثلاثة مصادر رئيسية يعتمد عليها كمصدر لإحصاءات الجريمة لكن لكل منها مزاياها وعيوبها .

١ . ٤ . ١ إحصاءات السجون

هناك إحصاءات خاصة بالمؤسسات العقابية والإصلاحية تتضمن عدد المحكوم عليهم بعقوبات أو تدابير سالبة للحرية ومدد هذه العقوبات وأنواع جرائمها وحركة النزلاء الداخلين والخارجين وهذه الإحصائيات تقتصر فقط على الذين تصدر عليهم المحاكم أحكاماً بعقوبات سالبة للحرية (الحبس) ويتم إرسالهم إلى تلك المؤسسات لتنفيذ العقوبة . من هنا نشأت الانتقادات التي توجه لهذا النوع من الإحصاءات الجنائية، فليس كل من يصدر عليه حكم جنائي من محكمة ما، يرسل إلى المؤسسة العقابية، فهناك عقوبات مع وقف التنفيذ، وهناك عقوبات الغرامة المالية التي تسدد في المحكمة ولا تصل إلى المؤسسات العقابية، لذلك يرى كثيرون أن إحصاءات السجون لا تكفي لإعطاء صورة متكاملة عن حجم واتجاهات الجريمة في قطر ما . ولكن السجون توفر مكانا جيدا للباحثين عن طريق الاستبيان أو المقابلة الشخصية أو دراسة ملفات النزلاء كبحث ميداني يتعلق بالجريمة .

---

(١) أبو السعود، علي : (استخدامات الإحصاء الجنائي في ميادين مكافحة الجريمة) الرياض، أكاديمية نايف، ١٩٩١

١ . ٤ . ٢ إحصاءات القضاء

لقد كانت الطريقة الأقدم لقياس الجريمة هي : الاعتماد على حساب عدد الادانات التي تصدرها المحاكم، إن هناك إحصائيات خاصة تصدر عن المحاكم تتضمن عدد القضايا المحالة إليها للنظر فيها وعدد الأشخاص الذين تمت إدانتهم بواسطتها وهي مرحلة من مراحل العدالة الجنائية. وبذلك تعد سجلات المحاكم المصدر الأقدم للمعلومات بصدد حجم الجريمة وما إذا كانت الجرائم في ازدياد أم في نقصان. وقد بدئ في استخدام إحصاءات الإدانة في بريطانيا في القرن الرابع عشر على يد الباحث البريطاني (غريمي بيتشام Bitcham) الذي كان أول من بدأ بإحصاء قرارات الادانة الصادرة عن المحاكم، وفي فرنسا في عام ١٨٢٧، أما أقدم إحصاءات الجريمة على صعيد البلاد في الولايات المتحدة فكانت تحتوي على معلومات الاتهام والإدانة لمنطقة نيويورك عام ١٨٢٩[1].

ويدافع مؤيدو الاستعانة بهذه الإحصاءات، إنها أكثر دقة من إحصاءات الشرطة، لأنه في هذه المرحلة (مرحلة القضاء) يثبت قضائياً ارتكاب المتهم للجريمة، في حين كان من قبل مجرد (متهم) قد يدان وقد يبرأ. وتشمل إحصائيات المحاكم أيضاً أنواع العقوبات التي أصدرتها تلك المحاكم في فترات مختلفة وهذا يفيد الباحث في معرفة اتجاهات التشديد والتخفيف في العقوبة، ومدى ميل المحاكم إلى الأخذ بها في مختلف أنواع الجرائم .لكن النقد الذي وجه إلى هذا النوع من الإحصاءات أنها لا تعكس الحجم الحقيقي للجرائم الواقعة فعلاً حيث هناك عدد كبير من الجرائم تعجز

---

(1) Pepinsky, H. : Crime Control P. 23

الأجهزة المختصة من القبض على مرتكبيها فتبقى مقيدة ضد مجهول أو لا تصل إلى مرحلة الحكم القضائي. وثمة رأي آخر يرى أن هذه الإحصاءات تتسم بالنقص وعدم الانتظام إما من جراء عدم اهتمام القضاء بالإحصاء أو لأن الرقابة القضائية لا تأخذها بالحسبان[1].

١ . ٤ . ٣ إحصاءات الشرطة

تعد أجهزة الشرطة في مقدمة مصادر الإحصاء الجنائي نظراً لكونها أول من يتلقى البلاغ عن الجريمة لذلك يتم الاعتماد على محاضر الشرطة وملفاتها في تحديد أعداد الجرائم المبلغ عنها، أي الجرائم التي وصلت إلى علم السلطات الرسمية وهذه السجلات تعكس الحركة اليومية للظاهرة الإجرامية المسجلة وتحدد أبعادها بشكل يعد من أقرب الإحصاءات الجنائية إلى الواقع وأوسعها نطاقاً في تبيان عدد الجرائم بأنواعها وتوزيع مناطقها وظروفها والمتهمين بها والتصرف بهم. ويتوقف مدى تقليص أو توسيع تفاصيل هذه البيانات على نوعية النظام الإحصائي المتبع وطرق تنميط ووصف الجرائم وأيضاً على مدى الدقة والاهتمام من قبل القائمين على شؤون الإحصاء.

وتذكر المصادر أن شرطة نيويورك هي أول مديرية شرطة شرعت بجمع أرقام إلقاءات القبض في عام ١٨٤٠ كما أنها استخدمت عام ١٨٥٨ لتحديد أو لتبرير مدى حاجة ميزانية الشرطة إلى الزيادة سنوياً[2].

---

(١) البكري، اللواء نشأت: (أصول إعداد خطط الإحصاء) مصدر سابق، ص ٧٢

(2) Pepinsky, H.: Crime Control P. 23

وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إلى إحصاءات الشرطة فإنها كانت وما زالت هي المعول عليها والأصلح نظراً لشموليتها وكونها الأكثر تعبيراً عن الواقع الجنائي من غيرها[1] ولأنها تعكس على الأقل نسبة الجريمة التي وصلت إلى علم السلطات الأمنية.

١ . ٥ الأرقام المظلمة Dark figures

إن المعلومات التي توفرها الإحصاءات الجنائية تعبر عما وصل فعلاً إلى علم الجهات الرسمية من النشاط الإجرامي، ومن الطبيعي أن هذا لا يعني كل النشاط الإجرامي الفعلي الذي حصل وقد لا يكون للسلطات علم به.

إن الإحصاءات الجنائية تشير إلى ما تم الإبلاغ عنه رسمياً إلى السلطات أو تم اكتشافه من قبلها، حيث إن هناك نسبة لا يستهان بها من النشاط الإجرامي لا تصل إلى علم السلطات ولا يعرف عنها الكثير وإنما تسمى بالجرائم الخفية أو الجرائم المستترة أو الأرقام السوداء (Dark Figures) أي الجرائم التي لم تظهر على السطح لتعرف، أي ظلت خفية مستترة لم يعلم بها أحد.

وهناك جملة من الأسباب التي تدعو إلى عدم ظهور بعض النشاط الإجرامي ضمن الإحصاءات الجنائية ومنها :

أ- قد يتردد الأشخاص الذين علموا بوقوع الجريمة، عن الإبلاغ عنها ضماناً لمصلحتهم أو حفظاً على سمعتهم أو خشية من بطش الجاني إذا تم الإبلاغ عنه.

(1) Ibid P. 23

ب ـ قد يكون سبب عدم الإبلاغ هو الجهل بالقانون وعدم المعرفة بأن الفعل المرتكب هو مخالف للقانون .

جـ ـ قد يرى المتضرر أو المجنى عليه أن الضرر الواقع عليه بسيط ولا يستدعي تحمل عناء إبلاغ الشرطة أو الجهات المسؤولة .

د ـ كون الشخص من أقرباء الجاني أو معارفه فيتردد عن الإبلاغ .

هـ ـ قد تكون الجريمة المرتكبة أو الواقعة ذات طبيعة خاصة تدعو إلى التكتم أو الخوف من فضيحة اجتماعية مثل : الجرائم الجنسية والإجهاض وسرقة الفروع من الأصول فيفضل اهل المجنى عليه عدم الإبلاغ .

و ـ قد يشعر صاحب المعلومات أن أجهزة العدالة لن تسهل له السبل في الإخبار نتيجة عدم ثقته وعدم قناعته بجدوى ذلك ، و اعتقاده أن تلك الاجهزة لن تحقق له غايته في القصاص من الجاني .

ز ـ التقاليد الاجتماعية الخاطئة قد تدفع الشخص إلى التكتم وعدم الإبلاغ حيث قد يشعر أن ذلك يسبب له عيباً اجتماعياً .

حـ ـ قد يفضل البعض حل مشاكلهم الناجمة عن وقوع الجريمة من خلال المصالحة والتراضي أو من خلال اللجوء إلى الانتقام والثأر .

ي ـ قد يكون السبب في عدم الإبلاغ هو عدم وجود وسيلة اتصال قريبة أو بعد مركز الشرطة عن مكان الحادث فيركن ذو العلاقة إلى السكوت تفادياً لمتاعب السفر ومصاريفه .

ك ـ وقد يكون السبب عائداً إلى قصد من قبل بعض جهات التحقيق في تخفيض أرقام المسجل من الجرائم تحاشياً للمسائلة من قبل الجهات الأعلى ، أو الاتهام بالتقصير أو عدم الكفاءة في منع وقوع الجرائم .

١ . ٦ مآخذ على الإحصاءات الجنائية الرسمية

ينظر البعض بحذر شديد إلى الإحصاءات الجنائية الرسمية على أساس أنها لا تعكس سوى ما وصل إلى علم السلطات وتم الإبلاغ عنه وتم تسجيله، ومنهم سيلين Sillin حيث يرى أنه يجب الاعتماد على إحصائية الأشخاص الذين تمت إدانتهم أو ثبتت حقيقة ارتكابهم للجريمة، منطلقاً من حقيقة ما أثبتته دراسة جرت في ألمانيا أن نسبة الإدانات في الجرائم التي وصلت إلى علم الشرطة تبلغ ما بين (٢٠٪ ـ ٣٠٪) في جرائم القتل و(٢٥٪)لجرائم السرقة و (٥٪) للجرائم البسيطة[1] .

إن هناك بعض العيوب التي توجه إلى الإحصاءات الجنائية وتثير الكثير من الإشكاليات حولها ومن ذلك :

أ ـ أن اعتماد تقسيم الجرائم حسب جسامتها وفقاً لما يرد في قانون العقوبات، قد لا يفيد الباحث الجنائي الذي يهمه أثر الفعل الجنائي وخطورته على الجماعة أكثر مما يهمه الفعل كعدد مجرد .

ب ـ أن التصنيف بحسب الوصف القانوني قد يتغير خلال مراحل التحقيق الجنائي، فقد تسجل الواقعة على أنها من صنف معين وتسجل على أساس ذلك ولكن بمرور الوقت يتضح أنها من صنف آخر .

جـ ـ تلجأ أجهزة الشرطة والقضاء إلى تسجيل الجريمة الأخطر والأهم في حالة تعدد الجرائم المرتكبة من قبل الجاني باعتبارها الجريمة ذات الجسامة الأكبر دون بقية الجرائم فقد يرتكب الجاني جريمة قتل وسرقة واغتصاب في آن واحد لكن الجريمة تسجل قتلاً .

---

(1) Sillin , T, (Measurment of Delinquency) , John Wiley , N. Y. 1964

د ـ قد تكون الجريمة واحدة ولكن البلاغات عنها تكون متعددة كما في حالة تسجيل بلاغ عن العثور على رأس جثة في مركز ما وتسجيل بلاغ آخر في محل العثور على بدن الجثة .

هـ ـ كما سبق أن ذكرنا قبل قليل فهناك جرائم تقع ولا يصل علمها إلى السلطات لأسباب عديدة .

و ـ أن الإحصاء الجنائي يساوي بين الأفعال الموصوفة وفق مادة قانونية واحدة (القتل أو السرقة مثلاً) دون تصنيفها حسب خطورتها وأثرها في المجتمع . كما أن الإحصاء الجنائي لا يركز على الدوافع .

ز ـ يذهب البعض إلى القول إن الإحصاءات الجنائية الرسمية في حقيقة الأمر لا تعكس إلا نشاط الشرطة في مكافحة الجريمة ، كما في جرائم المخدرات والتهريب ، فكلما زاد نشاط الشرطة في منطقة من المناطق ، ازداد عدد المسجل من الجرائم ، وهذا يعطي انطباعاً خاطئاً بأن هناك زيادة في الإجرام في تلك المنطقة ولكن واقع الحال غير ذلك وهو أن تزايد نشاط الشرطة أدى إلى ارتفاع مؤشرات الجريمة .

ح ـ يوجه بعض الباحثين اتهاماً بصدد إساءة استعمال الإحصاءات الجنائية وخاصة فيما يسمى بـ (موجة الجريمة Wave The Crime) حيث إن بعض الجهات ، قد تكون منها الشرطة ، أو شركات التأمين ، تستفيد من هذه الظاهرة في إعطاء التبريرات لعملها ، فعلى سبيل المثال ، ورد في البحث الذي قام به الباحثان مكلنتوك و أفيسون عام ١٩٦٨ بشأن مناسيب التحقيق (أن بعض التباينات الكبيرة في مناسيب التحقيق يمكن ردها إلى صيغ التباينات في ممارسات الشرطة ، في تنفيذ القانون الجنائي وفي تسجيل الجريمة) ويشير الباحثان إلى تعاظم أعداد جرائم السرقة نتيجة لاتساع ممارسة الناس للتأمين على ممتلكاتهم ، والذي كان له الأثر

الواضح في زيادة أرقام جرائم السرقة رغم أنه لا يوجد دليل على أن هذه الزيادة كانت ناتجة عن حجم حقيقي أو زيادة في السكان[1].

١ . ٧ واقع الإحصاء الجنائي العربي

من خلال الرجوع إلى بيانات الإحصاءات الجنائية العربية، سواء منها ما يصدر عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب سنوياً، أو التقارير الإحصائية الجنائية القطرية الصادرة عن بعض وزارات الداخلية أو دوائر الشرطة والأمن في الأقطار العربية، يجد المرء نفسه غير قادر على تكوين فكرة صادقة واضحة جامعة وشاملة ومفيدة عن أوضاع الجريمة في الوطن العربي (هذا في حال ما إذا تيسرت البيانات بسهولة لأن عددا من الأقطار العربية لا تزود المكتب العربي المذكور بإحصاءات الجريمة لديها لأسباب مختلفة)، وبهذا فإن أكثر البيانات لا تساعد في الوقوف على تفسير كيفية تغير مناسيب الجريمة، ومدى تفشيها وانتشارها خلال فترة زمنية معينة، أو التعرف على سمات وظروف هذه الجرائم ومرتكبيها، أو السلوك الإجرامي الحاصل، أو الاتجاهات العامة لمثل هذه الأوضاع[2] فلازالت هناك حالة من عدم الاهتمام بالمعلومات المسجلة لدى أجهزة العدالة الجنائية العربية، إضافة إلى عدم انتهاج أصول وخطط التبويب والتصنيف. ويلاحظ المرء أنه على الرغم من أن هناك

---

(١) أشار إلى ذلك نشأت البكري، انظر :
ـ البكري، اللواء نشأت : (أصول الإحصاء الجنائي) مصدر سابق ، ص ٨٠ .

(٢) البكري ، اللواء نشأت : (معوقات مسيرة الإحصاء الجنائي العربي الموحد) في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي ، الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩١ ، ص ٢٢٦
ـ الامم المتحدة : (استعراض السياسات و البرامج الوطنية لمنع الجريمة في منطقة الاسكوا) ص ٥ ، ١٩٩٢

نشاطاً جيداً مبذولاً من قبل أجهزة العدالة الجنائية في تناول قضايا الجرائم على اختلاف أنواعها من حيث القبض على المتهمين، والتحقيق معهم، ومحاكمتهم، وإيقاع العقوبات والتدابير عليهم، وما تبذل من جهود تصل إلى حد الاستشهاد والتضحية في مطاردة الجريمة، إلا أن هذه المؤسسات رغم ممارستها كل هذه الأنشطة المتتابعة والمستمرة، وتدوينها جميع مجرياتها وتفاصيلها في سجلاتها، نجد معظمها غير مستطيع غالباً أن يقدم عن نفسه صورة واضحة ودقيقة لتفاصيل مواجهته أوضاع الجريمة ونوعية وخصائص المجرمين، إلا بقدر محدود .إن الوصول الى ذلك لا يتم إلا من خلال الاهتمام بالإحصاء الجنائي واعتماد الطرق الحديثة والمنهج العلمي، والاهتمام بإعداد الكوادر ذات الكفاءة في مجال احصاءات الجريمة.

إن إحصاءات أجهزة العدالة الجنائية في معظم الأقطار العربية (الشرطة، القضاء، المؤسسات العقابية، وهي الجهات المسؤولة عن تناول قضايا الجريمة والمجرمين) مازالت تقتصر على التسجيل الروتيني، حيث البيانات مقتضبة ولا تتعدى مجال التعداد على الرغم من أن الإحصاءات المسجلة والمفصلة هي المعين الأول الذي تستقى منه المعلومات، للوقوف على أوضاع الإجرام في الأقطار العربية. يضاف الى ما تقدم، مشكلة اللامبالاة في تدقيق الأرقام الاحصائية، حيث اكتشفت هذه الدراسة وجود بعض التناقض والاختلاف بين الأرقام المعطاة الى المكتب العربي لمكافحة الجريمة، وتلك المعطاة إلى الأمم المتحدة ـ سواء لبرنامج التنمية البشرية، أو دائرة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ـ، أو الشرطة الجنائية الدولية(الإنتربول)، وهو تباين قد يعود الى التباين في التصانيف المعتمدة، أو إلى اسلوب ملء الاستمارات، أو عدم إيلاء الدقة المطلوبة.

١ . ٨ المساعي المبذولة لإيجاد إحصاء جنائي عربي موحد

برز الاهتمام بموضوع الإحصاء الجنائي على مستوى الوطن العربي على اثر انعقاد الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعي في القاهرة، التي تمخضت عن عدد من التوصيات منها ضرورة دراسة الواقع الاجتماعي العربي للتعرف على أبعاده، وضرورة قيام الأجهزة العلمية المتخصصة بتحديد أنماط السلوك الإجرامي التي تستوجب تطبيق الأسس المنهجية في سبيل الكشف عن أسبابها وعواملها، ثم تحديد طرق ووسائل المكافحة. كما أوصى بضرورة الاهتمام بالإحصاءات الجنائية نظراً لأهميتها البالغة في تحديد حجم الظواهر الإجرامية واتجاهاتها ودعم الأجهزة الإحصائية في الأقطار العربية. وعلى اثر ذلك اختص المكتب العربي لمكافحة الجريمة (الذي تأسس أوائل الستينيات في ظل المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ثم في ظل مجلس وزراء الداخلية العرب أوائل الثمانينيات)، بتجميع وإصدار المجموعات الإحصائية الجنائية للأقطار العربية. وقد باشر المكتب المذكور بتهيئة نموذج تمهيدي ومبسط يحتوي على بعض أنواع الجرائم المهمة يوزع على الأقطار العربية لملئه مع التعليمات الخاصة بذلك وكانت تلك بداية العمل الإحصائي الجنائي العربي الموحد حيث صدرت النشرة الإحصائية العربية السنوية للجرائم المسجلة عام ١٩٦٧ ومازالت مستمرة وإلى الآن.

ونظراً للتفاوت الظاهر في أساليب رصد الظواهر الإجرامية بين الأقطار العربية، وفي مدى كفاءة أجهزة الإحصاء الجنائي فيها، وفي اختلاف عملية الإحصاء نتيجة انعدام القاعدة القانونية المشتركة وعدم توحيد قوانين العقوبات العربية ومرجعياتها ولتباين المصطلحات المستخدمة من حيث الألفاظ ومدلولاتها، فقد اعتمد المكتب إيجاد معايير أو مدلولات أو

تسميات بأنواع الجرائم بين مختلف الأقطار العربية، وذلك من خلال استمارة الإحصاء الجنائي العربي وزعت أنواع الجرائم فيها على (١٣) باباً رئيسياً، ثم درج مجموع كل باب تحت الآخر في آخر الجدول لغرض إعطاء المجموع القطري العام.

وفي عام ١٩٩٥ ناقش المؤتمر العربي الخامس لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية المنعقد في تونس مشروع تحديث وتطوير استمارة الإحصاء الجنائي العربي بعد أن حصلت القناعة بأن الاستمارة المطبقة سابقاً أصبحت قاصرة عن تغطية التطورات الحاصلة[١]، فتم إقرار الاستمارة الجديدة المحتوية على (١١) عنواناً رئيسياً يحتوي كل منها على عدد آخر من التصانيف الإجرامية [٢] ينظر الملحق (أ).

---

(١) مجلس وزراء الداخلية العرب، الأمانة العامة: (مشروع تحديث وتطوير استمارة الإحصاء الجنائي العربي)، من أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية، تونس، للمدة ٢٩-٣١/ . ١٩٩٥ /٥

(٢) تتضمن استمارة الإحصاء الجنائي العربي تصانيف الجريمة كما في أدناه:

الصنف الأول: (١) الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس وتضم: القتل العمد، الإجهاض الجنائي، القتل الخطأ في حوادث المرور، القتل الخطأ في غير حوادث المرور، القتل شبه العمد أو الضرب المفضي إلى الموت، الإيذاء البسيط والشديد، الشروع بالقتل، الانتحار.

الصنف الثاني: رقم (٢) الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة أو العرض، وتضم: زنا الزوجية، هتك العرض أو الاغتصاب، الشذوذ الجنسي أو اللواط، البغاء والدعارة.

الصنف الثالث: رقم (٣) الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم وتضم: خطف الأشخاص (خطف الذكور البالغين وخطف الإناث البالغات وخطف الأطفال والقاصرين)، حجز الأشخاص، الإرهاب والوعيد، القذف والشتم، خرق حرمة المنازل.

الصنف الرابع: رقم (٤) الجرائم المرتكبة ضد الأموال، ويضم: السرقات، السلب والنهب واغتصاب الأموال بالإكراه، سرقة المساكن أو السطو عليها، سرقة المحال التجارية، سرقة السيارات، النشل، السرقات العادية، الشروع بالسرقات، الشروع بالسلب على طريق عام، الشروع بالسطو على المساكن، الشروع بالسرقة من المتاجر، الشروع بسرقة سيارة، الشروع بسرقات أخرى، حيازة الأموال المسروقة. ==

== الصنف الخامس : رقم (٥) الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ، وتضم : النصب والاحتيال، التزييف والتزوير ، خيانة الأمانة ، الاختلاس والرشوة ، إصدار صك دون رصيد .

الصنف السادس : رقم (٦) التعدي على الأملاك الخاصة والعامة ويضم : الحريق العمد والخطأ والإهمال .

الصنف السابع : رقم (٧) الإخلال بحقوق الأبوة والأمومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة وإهمال العائلة والأولاد.

الصنف الثامن : رقم (٨) الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة وتضم : إهانة أو ذم أو قدح أو تحقير الموظفين العموميين أو التعدي عليهم ، البلاغ الكاذب وافتراء الجرائم ، شهادة الزور واليمين الكاذب ، انتحال الوظائف أو الصفات الرسمية .

الصنف التاسع : رقم (٩) الجرائم المرتكبة ضد النظام العام وتضم : جرائم المخدرات ، جرائم السكر والعربدة وتعاطي المسكرات ، صناعة وتجارة المسكرات ، التشرد والتسول ، مخالفة قوانين الإقامة والجوازات ، مخالفة قوانين الأسلحة والمتفجرات .

الصنف العاشر : رقم (١٠) جرائم تهريب الأرصدة أو الأموال أو البضائع من الدولة وإليها والجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني .

الصنف الحادي عشر : رقم (١١) الجرائم الأخرى عدا المذكورة أعلاه .

الفصـل الثاني

عرض وصفي لواقع الجريمة في الوطن العربي

٢ . عرض وصفي لواقع الجريمة في الوطن العربي

٢ . ١ مقدمـة

شملت الدراسة ستة عشر قطرا عربيا وعلى مدى(١٢) سنة، وعليه يفترض أن تتوفر (١٩٢) قراءة لمجموع الجرائم في منطقة الدراسة، إلا انه وبعد البحث و التقصي تم الحصول على (١٦٦)قراءة تم تحليلها، أولا، كقيم حقيقية figure Actual ، ثم حسبت معدلات الأقطار على أساسها لاشتقاق نسب الجريمة الى السكان Ratio والنسب المئوية Percentage للجرائم حسب أنواعها (السرقة، القتل العمد، و المخدرات). وقدتم تجميع البيانات من مصادرها الأصلية (حيثما توفرت) ومن نشرات الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، و بعض المجاميع الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارات الداخلية في عدد من الأقطار العربية، و نشرات مراكز البحوث الأمنية العربية.

وقد توفرت بيانات كاملة عن كل من : الأردن، سوريا، العراق، قطر، ليبيا، و مصر، و (١١) قراءة لكل من السعودية و عمان، و عشر قراءات عن البحرين و السودان، وأقل عدد من القراءات توفر عن اليمن. ينظر جدول رقم (١ـ٦). ولم تتوفر بيانات عن: جيبوتي، فلسطين، المغرب (عدا المخدرات)، و موريتانيا، لذا استثنيت هذه الأقطار من التحليل. و عند حدوث تعارض بين بيانات هذه المصادر اعتمد الوارد في نشرات القطر المعني، أو القراءة التي تكون قريبة من المعدل العام لذلك القطر. ولتسليط الضوء على الواقع الجنائي فقد اعتمدت الدراسة زوايا نظر مختلفة، بدأت بمجموع الجرائم المسجلة، و انتهت بعرض جرائم القتل العمد.

٢ .٢ المنظور الأول: مجموع أعداد الجرائم المسجلة

بلغ المعدل السنوي العام لعدد الجرائم المسجلة في منطقة الدراسة (٩٧١٤٣) جريمة، وكان معدل الجرائم في عام ١٩٩٠ هو الأدنى (٦٧٠٢٢) جريمة، تصاعد ليصل عام ١٩٩٥ الى (١٤٩٧٦٣) جريمة. وهذا يعني أن هناك تباينا زمنيا طفيفا بين تسجيلات الجريمة خلال مدة الدراسة. ويعرض الشكل رقم (١ ـ ٢) التوزيع الزمني لمعدلات الجرائم المسجلة في المجتمع العربي[١] ومنه تتضح حالة النمو المتصاعد لعدد الجرائم المسجلة، وهو أقرب الى التذبذب منه إلى التدرج المنتظم.

(١) إن اعتماد صيغة معدل مجموع الجرائم المسجلة نابع من أن عدد القراءات مختلف بين السنين ، لذا فإن المجموع لا يمثل الواقع، بينما معدل كل سنة يكون أقرب إليه، ولهذا استخدم في التحليل و اشتقاق النسب. فالحقيقة المطلقة غير متوفرة نتيجة نقص في البيانات ، و تباين في درجة دقتها.

شكل رقم (١ - ٢) التوزيع الزمني لمعدلات أعداد الجرائم المسجلة
في منطقة الدراسة للمدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

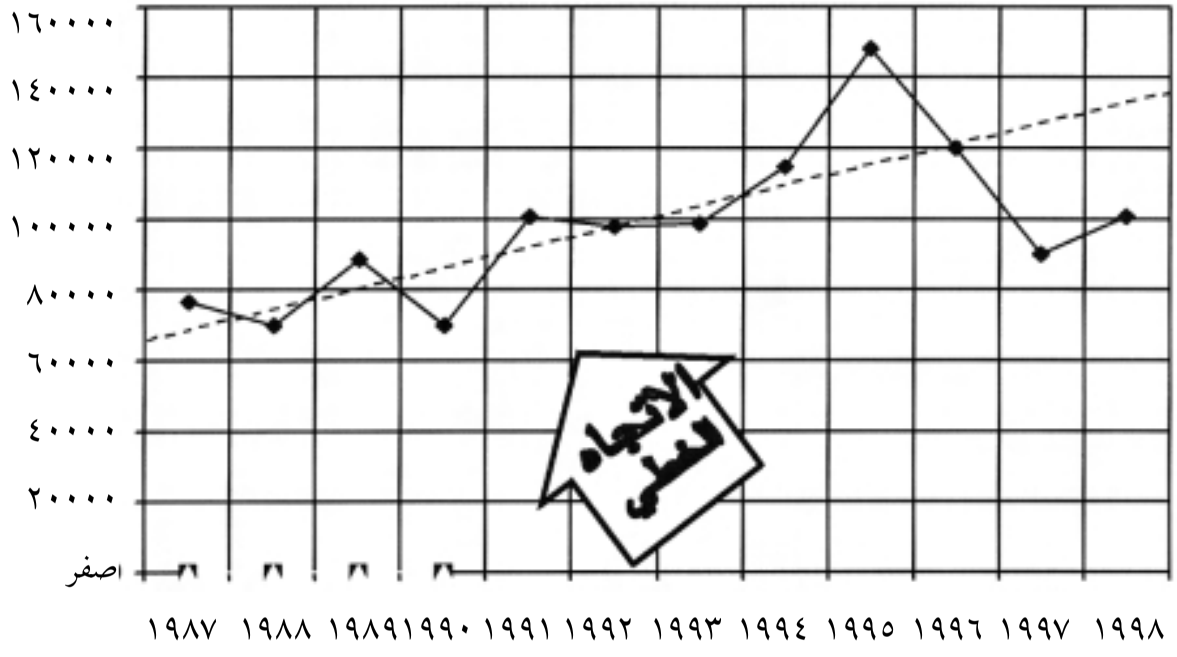

ويتضح من الشكل السابق أنه، على الرغم من وجود تباين زمني، إلا أن الفرو قات بين السنين لم تكن كبيرة، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري للقيم عن معدلها (٢٣٦٦٢) جريمة، وعند قسمة هذا الرقم على قيمة المعدل (٩٧١٤٣) و ضرب النتيجة بمائة للحصول على قيمة معامل التغاير variation Coefficient of الذي يمثل مسطرة معيارية (نسبة مئوية) للمقارنة بين المتغيرات عند مقارنة درجة تشتت القيم عن معدلها [١] طبقا لهذا القياس (المسطرة) يتضح أن التباين الزمني كان بنسبة (٢٤٪) من قيمة المعدل، مما يعني أن تباين المعدلات السنوية من بعضها ليس كبيرا.

كما أظهرت النتائج أن تسجيلات الجرائم تتباين في القطر الواحد من سنة إلى أخرى، مما يعكس تذبذبا في اتجاهها، وقد كانت لبنان الأكثر تذبذبا، تلتها اليمن ثم قطر، أما في السعودية، العراق، و الإمارات فقد اقتربت أعداد الجرائم فيها من معدلها العام خلال مدة الدراسة. وهذا يعني، أن الجريمة في الأقطار التي يكون فيها التباين الزمني منخفضا قد أخذت نمط[*] يمكن تأشيره. ويوضح الجدول رقم (١-٢) المعدل السنوي للجرائم في الأقطار العربية و معاملات تغايرها زمنيا.

---

(١) شريجي، عبد الرزاق و خالد الملا، الإحصاء الوصفي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧، ص ١١٢.

(*) يشير مفهوم النمط إلى استقرار أعداد الجرائم خلال مدة زمنية محددة حيث تبقى هذه الأعداد قريبة من معدلها. بعبارة أخرى يعني النمط أن الجريمة في قطر ما تتكرر بأعداد متقاربة مع بعضها.

جدول رقم (١ ـ ٢)

معدل مجموع الجرائم في الأقطار العربية خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

الأقطـــار	عدد القراءات	المعدل السنوي	المـــدى	معامل التقارير٪
الأردن	١٢	٣٢٧٣٩,٨	٣٧٥١٨	٣٧,٧٦٣
الإمارات	٩	٢٨١٥٢,٨	١٢٥٧٠	١٤,٠٢١
البحرين	١٠	١٤٥٧٤,٨	٩٨٠٦	٢٠,٦٧٨
تونس	٨	٨٨٠٣٠,٤	١٢٢٢١٤	٥٤,٩٠٥
الجزائر	٩	٦٥٨٦٣,٠	٧٦٧٥٢	٣٥,٩٧١
السعودية	١١	٢٣٩٢٨,٥	٥٨٠٣	٨,١٢١
السودان	١٠	٣٤٩٨٨٠,١	٥٠٩٦٩٣	٥١,٥٠٠
سوريا	١٢	٣٢١١٦,٦	٣٠٩٤٢	٣٤,٨٧٠
العراق	١٢	٣٣٣٠٣,٣	١٧٧٩٦	١٣,٦٧٧
عمان	١١	٤٠٧٥,٦	٣٠٩٤	٢٣,٠٥١
قطر	١٢	٢٢٥٥٩,٥	٣٢٤١٢	٥٩,٤٥١
الكويت	٧	١٨٥١٩,٧	١٤٣٧٩	٢٨,٠٤٩
لبنان	٨	٢٨٨٦٢,٣	٤٩٨٨٥	٦٤,٩٣٣
ليبيا	١٢	٣٢٩١٩,٣	٢٣١٠١	٢٥,٤٢٨
مصر	١٢	٦٢٠٧٥٧,٥	٣٦١١٨٥	١٩,٧٦١
اليمن	٤	١٦٠١٥,٣	١٧٧٠٧	٦١,٣١١
معدل المعدلات		٨٨٢٦٨,٦٥٦	٨٢٨٠٤	٣٤,٥٩
الإنحراف المعياري		١٦٣٩١٣,٣	١٤٣٥١٣	١٨,٦
معامل التغاير ٪		١٨,٥٦٩	٣٥,٠٠	٥٣,٧٧٢

وفي ضوء هذا الجدول يمكن تصنيف الأقطار العربية حسب التباين الزمني (استقرارية حدوث الجريمة) الى :

أ ـ أقطار قد أخذت الجريمة فيها نمطا (*) ، (معامل التغاير أقل من ١٥٪ من قيمة المعدل)، وهي : السعودية، العراق، الإمارات ، وذلك لقلة التذبذب في معدلات الجريمة سنويا في هذه الأقطار، وتكرار حدوثها بعدد قريب من المعدل سنويا .

ب ـ أقطار تتجه الجريمة فيها لتشكل نمطا، (معامل تغاير بين ١٦ ـ ٣٠٪ من قيمة المعدل)، وهي : مصر، البحرين، عمان، ليبيا، و الكويت. اتسمت الجريمة في هذه الأقطار بقرب تسجيلاتها من المعدل، ولكن بدرجات متباينة أكثر من الفئة السابقة.

جـ ـ أقطار تتباين الجريمة فيها بنسبة (٣١ ـ ٤٥٪) من قيمة المعدل، وهي : سوريا، الجزائر، و الأردن.

د ـ أقطار تباينت الجريمة فيها بنسبة (٤٦ ـ ٦٠٪) من المعدل، وهي : السودان و تونس، و قطر.

هـ ـ أقطار درجة التباين الزمني للجريمة فيها عالية نسبيا (معامل تغاير أكثر من ٦٠٪)، وهي : لبنان، و اليمن .

و يعرض الشكل رقم (٢ـ٢) الأقطار العربية قيد الدرس مرتبة حسب درجة التباين الزمني للمعدلات السنوية لحدوث الجرائم خلال مدة الدراسة. يفيد هذا في تحديد درجة توطن الجريمة في الأقطار ، خاصة تلك التي كانت درجة التباين الزمني فيها قليلة، مما يعني تأثر الجريمة فيها بعوامل محلية في الغالب.

(*) إن ارتفاع درجة تباين معدلات الجريمة في بعض الأقطار العربية تعكس تذبذبا عاليا لحدوث الجريمة سنويا و ابتعادها عن المعدل في هذه الأقطار . أما انخفاض درجة التباين تدلل على نمطية تكرار حدوث الجريمة.

شكل رقم (٢ ـ ٢) ترتيب الأقطار العربية حسب درجة التباين الزمني للجرائم خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

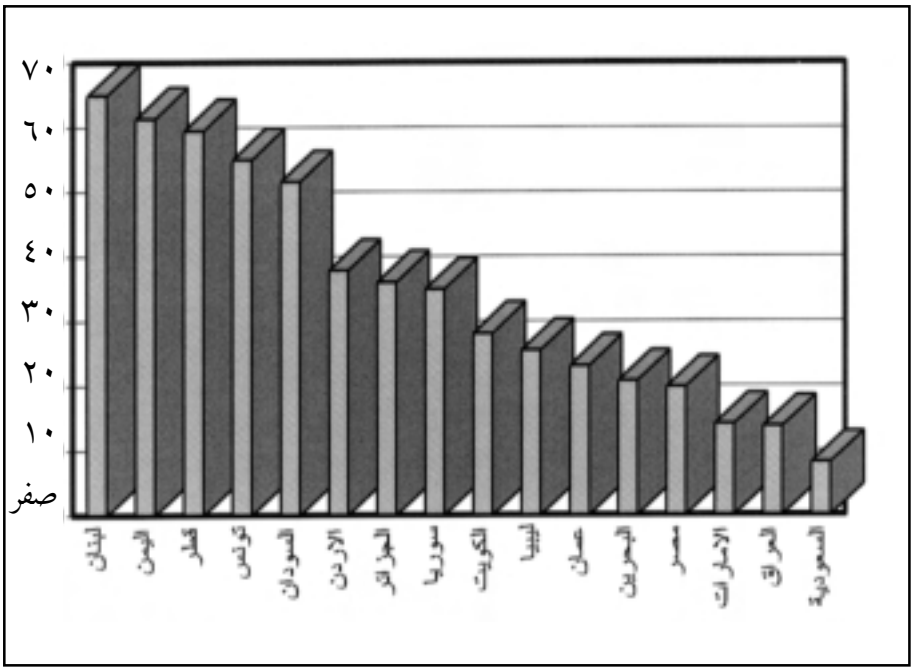

يشير الشكل أعلاه الى درجة استقرارية (أو تذبذب) حدوث الجريمة سنويا ، وفيما يتعلق بأعداد الجرائم المسجلة في الأقطار العربية (أي التباين المكاني للجريمة) فقد ظهر أن هناك تفاوتاً بين الأقطار العربية في الأعداد المجردة للجرائم المسجلة، وقد حققت مصر المرتبة الأولى تلتها السودان ثم تونس، الجزائر، العراق، وجاءت عمان بأقل معدل لعدد الجرائم المسجلة فيها . ينظر شكل رقم (٣ـ٢) . وقد بلغ المدى بين أعلى معدل سنوي لحدوث الجريمة في مصر (٦٢٠٧٥٧) و أدناه في عمان (٤٠٧٥) (٦١٦٦٨١) جريمة سنويا، وهو أعلى بكثير من معدل المدى البالغ (٨٢٨٠٣) .

شكل رقم (٣ ـ ٢) ترتيب الأقطار العربية حسب المعدل السنوي لمجموع الجرائم فيها خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

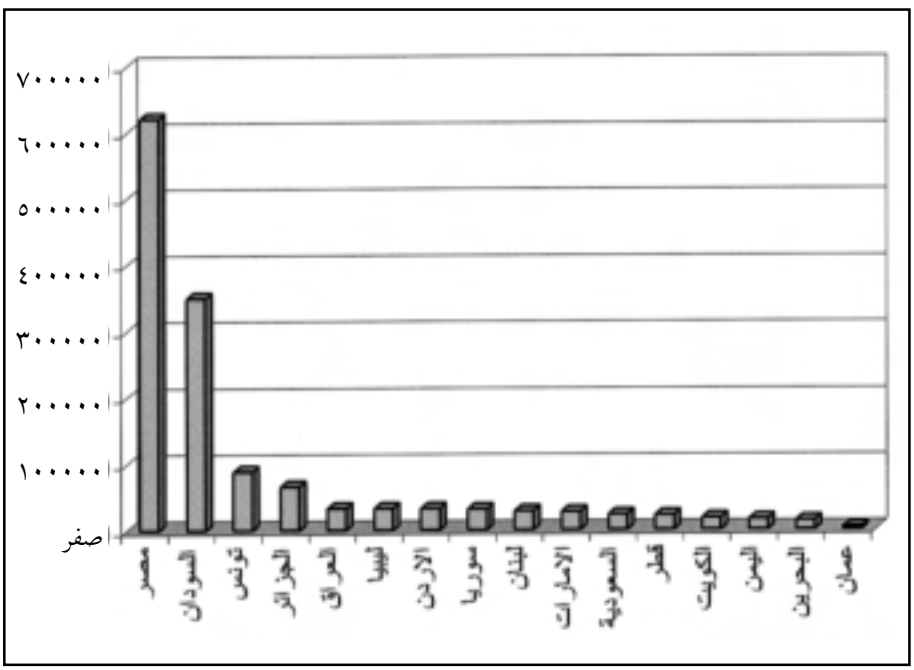

وعند مقارنة المدى بين أعلى معدل في مصر وأدناه في عمان (٦١٦٦٨١)جريمة (تباين مكاني) والمدى بين معدل سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٥ البالغ (٨٢٧٤١) جريمة (تباين زماني) نجد أن الفرو قات المكانية قد تجاوزت كثيراً الفرو قات الزمنية ولذلك فقد اعتمدت الدراسة التباينات المكانية للجريمة واهتمت بتفسيرها وتحليل أسبابها المحلية كما اعتمدتها أساساً في تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والجريمة .

٢ . ٣ المنظور الثاني : قياس توطن(*) الجريمة و اتجاهاته

بعد معرفة التباين الزمني لحدوث الجريمة، وتباينها مكانيا، ولغرض تقصي طبيعة العوامل المؤثرة في الجريمة، فيما إذا كانت محلية (ناشئة عن ظروف بنائية تتعلق بتركيبة المجتمع و خصائصه) أم أنها ناتجة عن ظروف طارئة (خارجية)، فقد تم الربط بين التباينين الزمني و المكاني من خلال اشتقاق دليل يحسب درجة توطن الجريمة وذلك بقسمة معامل تغاير (الجزء) القطر(**) على معامل تغاير (الكل) مجموع الأقطار قيد الدرس، و عندما تكون النتيجة أقل من (١) دل هذا على أن تباين الجريمة في القطر أقل من تباينها في عموم المنطقة، ويعني هذا أن الجريمة متوطنة و ناتجة عن عوامل محلية. أما عندما تكون حصيلة قسمة تغاير الجزء على تغاير الكل أكثر من(١) فإن هذا يدل على أن تباين الجريمة في القطر اكثر من تباينها في مجموع الأقطار، مما يعني أنها متذبذبة الحدوث وغير متوطنة، وبالتالي فإن العوامل التي أوجدتها طارئة و خارجية.

لقد استخدم مصطلح (التوطن) من قبل المختصين بطب المجتمع، عند تحديد المناطق المصابة بشكل مزمن بمرض أو وباء معين. وقد تمت استعارة هذا المصطلح في هذه الدراسة، ولعلها من المحاولات المستجدة في مجال

(*) يقصد بمصطلح التوطن Endemic توفر الظروف البيئية المحلية المساعدة على تكون نمط معين لحدوث الجريمة و استقرارها في مكان معين طالما بقيت الظروف كما هي. أي هو استقرار وقوع الجريمة ضمن بيئة محلية معينة و بمعدلات متقاربة نتيجة لاستمرار وجود الظروف المتواجدة في تلك البيئة التي تشكل عوامل مساعدة على حدوث الجريمة بحيث تشكل نمطا مكانيا.

(**) يقصد بتغاير الجزء هو التباين الزمني لعدد الجرائم المسجلة خلال فترة زمنية محددة في قطر معين، و تغاير الكل هو التباين الزمني لمعدلات الأقطار قيد الدرس مجتمعة.

علم اجتماع الجريمة على نطاق القطر و الوطن العربي . وعملية الاستعارة مألوفة في مجال البحث العلمي في نطاق المصطلحات و المفاهيم و التقنيات ، عندما يلجأ الباحث الى الاستعارة من العلوم الأخرى ليوضح وجهة نظره .

وقد تبنت الدراسة مصطلح (التوطن) ليعبر عن (أو لتوصيف) حالة استقرار معدلات الجريمة خلال فترة زمنية معينة في بيئة محددة ، وهو يختلف عن مصطلح (تحجيم الجريمة)الذي يشير الى النشاط المبذول لإبقاء نسب الجريمة عند معدلاتها و السيطرة عليها . فالمصطلحان يشيران الى تشابه ظاهري يعكس بقاء الجريمة عند معدل معين يميل الى الثبات ، إلا أن الفرق يكمن في أن التوطن يعكس حالة مرضية تستدعي المعالجة و الوقاية ، في حين تعكس عمليات التحجيم نشاط العاملين في تنفيذ السياسة الجنائية للحيلولة دون تفاقم الجريمة عن معدلاتها .

وفي مجال عمل الشرطة لحفظ الأمن و الاستقرار ، فإن مصطلح (تحجيم الجريمة) و الحفاظ على الجريمة عند معدلاتها دون زيادة يعد من مؤشرات نجاح المساعي المبذولة في مكافحة الجريمة . وهو أحد المعايير المعتمدة في تقييم أداء مديريات شرطة المحافظات في القطر[1] وبما أن التحجيم هو إبقاء الجريمة عند معدلاتها لمدة زمنية محددة (خمس سنوات مثلا) ، والتوطن هو قرب أعداد الجريمة من معدلها لمدة زمنية محددة ، فالاثنان يتفقان في المظهر العام ، إلا أن التوطن يؤشر حالة مرضية تستوجب العلاج ، في حين أن التحجيم يعد مؤشرا لنشاط أجهزة مكافحة الجريمة .

إن معرفة درجة استقرارية حدوث الجريمة و طبيعة الظروف المحلية أمر مهم بالنسبة للمعنيين برسم السياسات العلاجية و الوقائية للجريمة . وباعتماد

---

(١) العمر ، مضر خليل و المشهداني ، أكرم عبد الرزاق (تقييم أداء مديريات شرطة محافظات القطر في مجال مكافحة الجريمة ٢٠٠٠) وهي تمثل سياق عمل سنوي تمارسه وزارة الداخلية .

هذا المقياس يمكن تصنيف الأقاليم و المدن و المناطق المختلفة طبقا لدرجة الاستقرار النسبي للجريمة من حيث الكم و النوع. فمثلا، يمكن تسمية المنطقة(أ) بأنها تتعرض الى جرائم سرقة الدور أو جرائم القتل، او غيرها من الأنواع وذلك لتكرار حدوث هذا النوع أو ذاك فيها خلال مدة زمنية غير قصيرة بأعداد قريبة من معدلها، وذلك لتوفر ظروف قد تكون ديموغرافية، عمرانية، اقتصادية، أو سياسية. ولعل لتحديد مناطق توطن الجريمة فاعلية أكبر على المستوى المحلي منه على المستوى الكبير، وذلك لسهولة رصد المتغيرات التي أدت الى توطن الجريمة دون تراكمها وبالتالي ضياع تأثيرها عندما يتم تناولها على المستوى الكبير.

أما عن اتجاه الجريمة و ميلها الى الزيادة أو النقصان زمنيا في القطر المحدد فقد تم احتساب نسبة الزيادة في عدد الجرائم المسجلة و مقارنتها مع متوالية عددية افتراضية تمثل النمو المتدرج لأعداد الجرائم. وبمقارنة معامل نمو الجريمة في القطر مع درجة توطنها تبين أن هناك أقطارا قد توطنت الجريمة فيها مع ميل للزيادة و التفاقم، وهي : الإمارات (٠,٥٧٥ دليل توطن, ٠,٥٨ معامل نمو)، السعودية (٠,٣٣٣ ، ٠,٥٩)، مصر (٠,٨١١ , ٠,٨٩). و هناك أقطار أخرى توطنت الجريمة فيها، (حيث كان التباين الزمني للجريمة أقل من التباين العام على مستوى أقطار منطقة الدراسة)، ولم يتضح لها مسار معين وهي : العراق (٠,٥٦١ ، ٠,٠٣)، البحرين (٠,٨٤٨ ، ٠,١٠)، و عمان (٠,٩٤٦ ، ٠,٤٥). ينظر جدول رقم (٢-٦). في حين أن الجريمة لم تتوطن في كل من الأردن و لبنان و السودان، نتيجة تذبذبها العالي، ولكنها تتجه الى التوطن من خلال نموها المضطرد.

ولم تؤشر ملامح توطن أو نمو موجب للجريمة في كل من : تونس، الجزائر ، الكويت، و اليمن. واتجهت الجريمة في قطر، سوريا، و ليبيا الى النمو السالب وعدم التوطن.

جدول رقم (٢ ـ ٢)

درجة توطن الجريمة و اتجاهها في الوطن العربي للمدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

القطـــر	معامل التغاير	معامل النمو	دليل التوطين
الأردن	٣٧,٧٦٣	٠,٩٨	١,٥٥٠
الإمارات	١٤,٠٢١	٠,٥٨	٠,٥٧٥
البحرين	٢٠,٦٧٨	٠,١٠	٠,٨٤٨
تونس	٥٤,٩٠٥	٠,٠٦	٢,٢٥٤
الجزائر	٣٥,٩٧١	٠,٠٨	١,٤٧٦
السعودية	٨,١٢١	٠,٥٩	٠,٣٣٣
السودان	٥١,٥٠٠	٠,٥٦	٢,١١٤
سوريا	٣٤,٨٧٠	-٠,٣٨	١,٤٣١
العراق	١٣,٦٧٧	٠,٠٣	٠,٥٦١
عمان	٢٣,٠٥١	٠,٤٥	٠,٩٤٦
قطر	٥٩,٤٥١	-٠,٨٢	٢,٢٤٠
الكويت	٢٨,٠٤٩	٠,٤٣	١,١٥١
لبنان	٦٤,٩٣٣	٠,٨٣	٢,٦٦٥
ليبيا	٢٥,٤٢٨	-٠,٤٦	١,٠٤٣
مصر	١٩,٧٦١	٠,٨٩	٠,٨١١
اليمن	٦١,٣١١	٠,٠١	٢,٥١٧

٢ . ٤ المنظور الثالث : نسبة الجريمة الى السكان

إن الاعتماد على الأعداد المجردة للجرائم لا يكفي لتأشير واقع الجريمة نظرا لتباين الأقطار العربية قيد الدرس في الحجم السكاني، لذلك فقد تم معالجة هذه الأعداد وفق نسبة معدلها الى السكان. حيث تم اشتقاق نسبة هذا المعدل لكل مائة آلف نسمة من السكان. و قد اختير عام ١٩٩٤ لحساب هذه النسبة وذلك لأنه يمثل منتصف مدة الدراسة. وقد أظهرت النتائج وجود تباين بين الأقطار العربية للجرائم المسجلة فيها بالنسبة الى السكان، حيث بلغ المعدل السنوي للقطر الواحد (١٤٩٨) جريمة، وبتباين كبير قدره (١٦٥٪) من قيمة المعدل. و يعرض الشكل رقم (٤ ـ ٢) الأقطار العربية مرتبة تنازليا حسب نسب الجريمة فيها إلى السكان .

شكل رقم (٤ ـ ٢)

تراتب نسب الجريمة إلى السكان في الأقطار العربية خلال المدة ١٩٨٧ـ ١٩٩٨

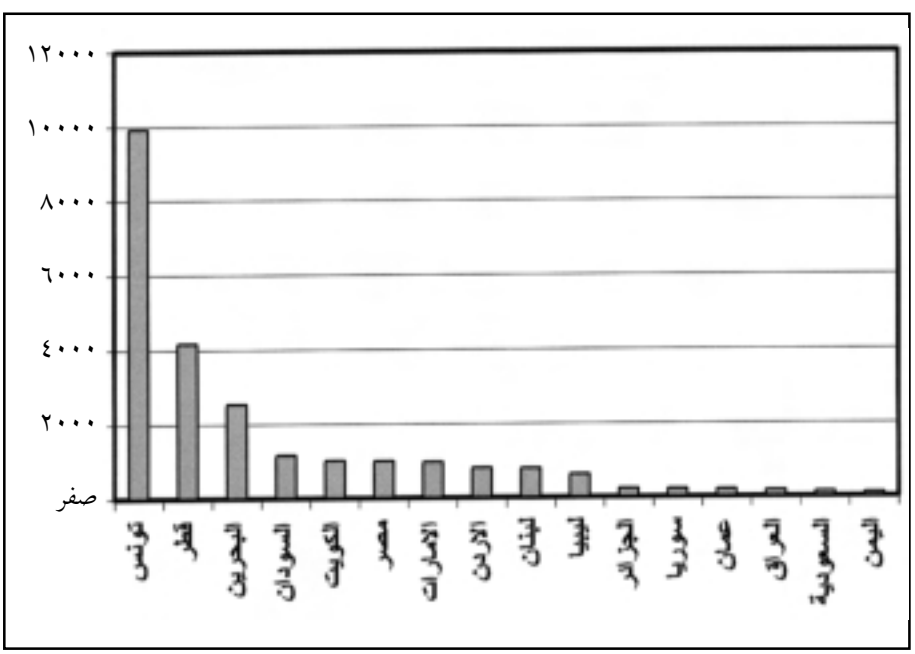

في ضوء هذا الشكل يستدل على أن ثلاثة أقطار عربية قد سجلت نسبا تفوق المعدل، و هي: تونس، قطر، و البحرين، أما الأقطار الأخرى فكانت نسبها دون المعدل، وكانت أقل نسب الجريمة الى السكان مسجلة في: اليمن، السعودية، العراق، عمان، سوريا، و الجزائر. تشير النتيجة أعلاه الى أن بعض الأقطار قليلة السكان تعاني من وضع داخلي يتسم باتجاه الجريمة نحو الزيادة والتفاقم.

بالمقابل، و على الرغم من الظرف الطارئ للبعض الآخر (العراق، الجزائر، اليمن) إلا أن وضعها الأمني العام مازال في حالة سيطرة عند إقران الجريمة بالحجم السكاني في كل منها.

ولغرض إجراء المقارنة الموضوعية بين معدلات الجريمة في الأقطار نسبة الى المعدل العام المطلق، و نسبة الجريمة الى مجموع السكان فقد لجأت الدراسة الى اعتماد الدرجة المعيارية التي تحدد موقع كل قطر من المعدل العام لمجموع الأقطار. ويشير الشكل رقم (٥ ـ ٢) الى هذه المواقع، حيث تمثل القيمة)صفر) المعدل العام، و القيم الموجبة تعني موقعا فوق المعدل، أما القيم في السالب فتؤشر مواقعا دونه.

شكل رقم (٥ ـ ٢) معدل أعداد الجرائم و نسبها الى السكان في الأقطار العربية خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

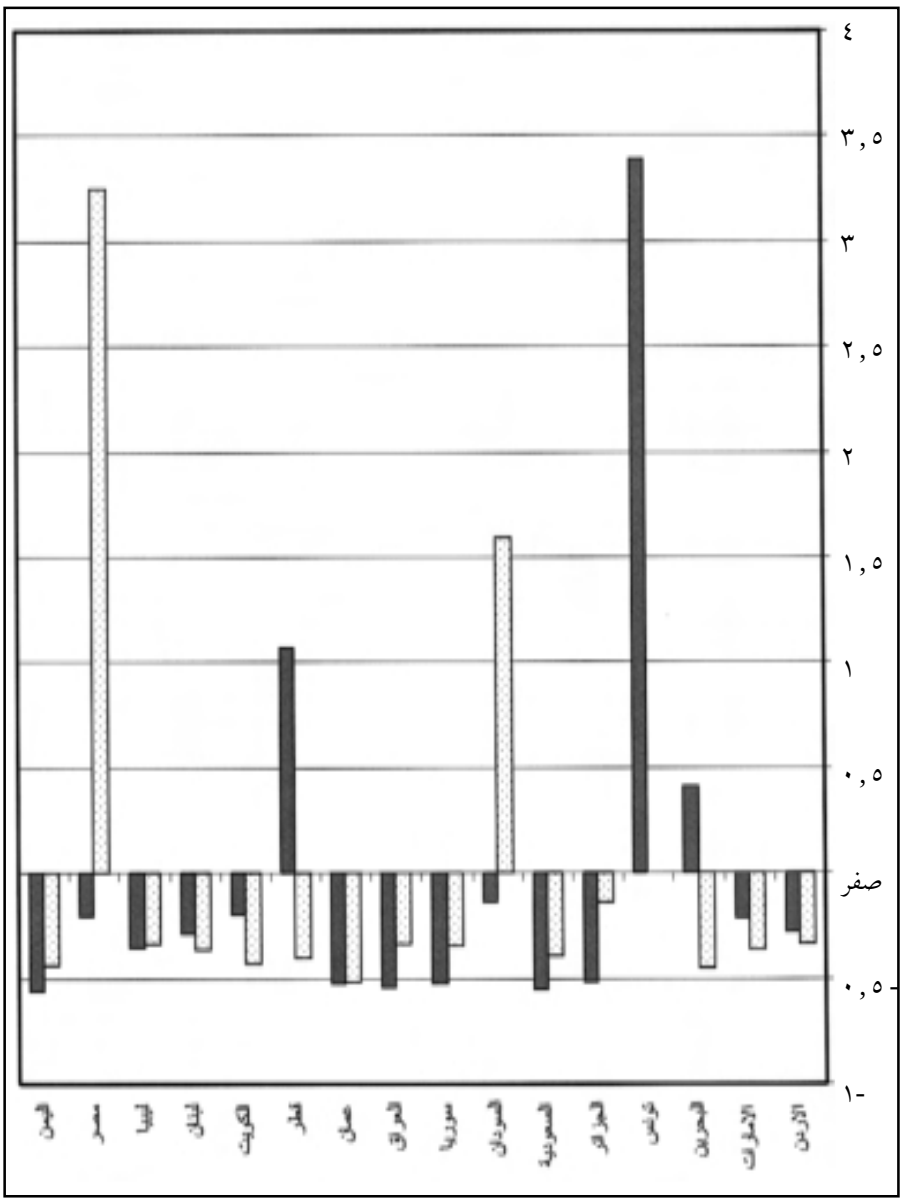

يستخلص من الشكل أعلاه، أن عدد الجرائم في قطرين عربيين قد فاق المعدل العام، وهما: مصر و السودان، وثلاثة أقطار ارتفعت نسبة الجريمة فيها الى السكان عن معدل هذه النسبة في منطقة الدراسة، وهي: قطر، تونس، و البحرين. أما الأقطار الأخرى، فقد كانت تحتل مواقعا دون المعدل في كل من العدد المجرد للجرائم و نسبته الى السكان. إن قلة عدد الأقطار في الجانب الموجب يعني أن تسجيلاتها عالية جدا بحيث وازنت العدد الكبير من الأقطار في الطرف المقابل (في السالب)، فالمعدل هو نقطة ارتكاز طرفي المعادلة.

٢ . ٥ المنظور الرابع : جريمة السرقة

بلغ المعدل السنوي لأعداد السرقات المسجلة في أقطار منطقة الدراسة (١٣٨٨٦) جريمة خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨، وكان التباين بين الأقطار العربية كبيرا جدا (معامل تغاير بقيمة ١٥٤٪ من قيمة المعدل)، حيث سجلت السودان أعلى معدل لعدد جرائم السرقة (٨٤٤٢٣)، تقابلها قطر في الطرف الآخر (٨٠٣)جريمة سرقة في السنة، وبهذا يكون المدى (٨٤٦٨٠) جريمة بين أقطار المنطقة. لم يختلف التوزيع الجغرافي للسرقات عن قرينه مجموع أعداد الجرائم، لذا لم تتولد حاجة لتوضيح ذلك برسم بياني.

شكلت السرقات أكثر من خمس جرائم منطقة الدراسة بقليل، حيث بلغت نسبتها الى المجموع الكلي (٢١٪)، و تباينت الأقطار العربية في النسب المئوية للسرقات من مجموع الجرائم، حيث تراوحت بين (٤٥ ٪) في ليبيا و (٣٪) في قطر، ولهذا كانت قيمة معامل التغاير (٥٩٪) من قيمة المعدل. انظر الجدول رقم (٣ـ٢). كما يعرض الشكل رقم (٦ـ٢) ترتيب

الأقطار العربية حسب النسب المئوية التي شكلتها جرائم السرقات من المجموع الكلي لأعداد الجرائم في هذه الأقطار. على ضوء هذا الرسم صنفت الأقطار العربية الى أربع فئات، هي:

أ- أقطار كانت نسب السرقات فيها عالية (٣٠٪ فأكثر) من المجموع الكلي للجرائم، وهي: تونس، السعودية، و ليبيا.

ب- أقطار تراوحت نسب السرقات فيها بين (٢١-٢٩٪) من المجموع الكلي للجرائم المسجلة، وهي: لبنان، العراق، السودان، عمان، اليمن، و البحرين.

ج- أقطار كانت نسب السرقات فيها بين (١٠-٢٠٪) من المجموع الكلي للجرائم المسجلة، وهي: الكويت و الأردن.

د- أقطار انخفضت فيها نسب السرقات عن (١٠٪) من المجموع الكلي للجرائم، وهي: سوريا، الإمارات، مصر، الجزائر، و قطر.

جدول رقم (٣ ـ ٢)

معدل أعداد السرقات في الأقطار العربية و نسبها للمدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

القطـــر	المعدل السنوي للسرقات	نسبة السرقات من المجموع	نسبة السرقات إلى كل ١٠٠ الف نسمة
الأردن	٦٧٨٠	٢٠,٧٠٨	١٥٨,٠٠٥
الإمارات	٢٥٦٥	٩,١١٠	١٠٦,٣٨٧
البحرين	٣٢١٤	٢٢,٠٥١	٥٥٧,٠١٩
تونس	٣٤١٣٦	٣٨,٧٧٧	٣٨١,٠٦٧
الجزائر	٣٤٨٩	٥,٢٩٧	١٢,٢٤٦
السعودية	٩٤٧١	٣٩,٥٨٠	٥٠,٣٧٧
السودان	٨٤٤٢٣	٢٤,١٢٨	٣١١,٥٣٥
سوريا	٣١٤٨	٩,٨٠١	٢٢,١٩٠
العراق	٨٧٨٩	٢٦,٣٩٠	٤٢,٧٩٨
عمان	٩٧٧	٢٣,٩٧١	٤٥,٣٧٨
قطر	٨٠٣	٣,٥٥٩	٩٤,٥٨١
الكويت	٣٠٠٧	١٦,٢٣٦	١٦٦,٨٧٠
لبنان	٨٦٥٤	٢٩,٩٨٣	٢٢٥,٧١٧
ليبيا	١٥٠٥٣	٤٥,٧٢٦	٣٤٢,٨٩٢
مصر	٣٣٩٣٥	٥,٤٦٦	٥٩,٠٠٧
اليمن	٣٧٤٥	٢٣,٣٨٣	٢٤,٣٦٧

شكل رقم (٦ - ٢)النسبة المئوية للسرقات من المجموع الكلي للجرائم المسجلة خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

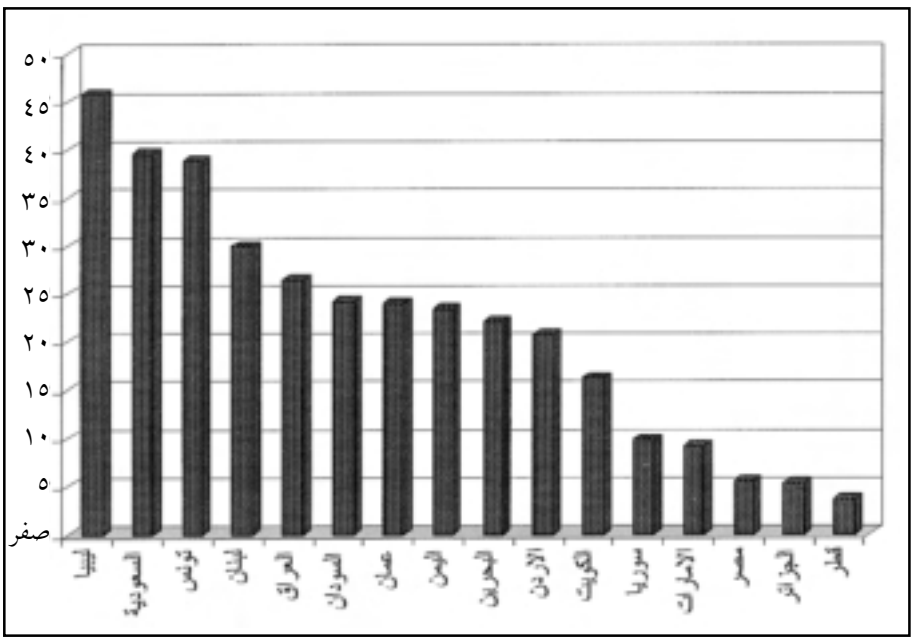

ولعل الاختلاف في نسب السرقات إلى المجموع العام للجرائم بين قطر وآخر راجع الى نسب الجرائم الأخرى وليس الى عدد جرائم السرقات بحد ذاته. فالنسبة المئوية هي نسبة الجزء إلى المجموع، لذا هي نسبية و ليست قيمة مطلقة. فالسودان على سبيل المثال لا الحصر هي الأعلى تسجيلا في عدد جرائم السرقة، ولكن عند قياس هذا العدد الى المجموع الكلي كانت نسبتها (٢٤٪) منه ، وعلى الرغم من أن مصر تأتي في المرتبة الثالثة بين الأقطار العربية من حيث المعدل السنوي لعدد السرقات، إلا أن نسبة السرقات فيها هي (٥٪) من المجموع الكلي للجرائم المسجلة.

وتختلف الصورة كليا عند النظر الى جرائم السرقة من زاوية نسبتها الى السكان، فالشكل رقم (٧ـ٢) يوضح أن البحرين قد سجلت أعلى نسبة تلتها: تونس، ليبيا، ثم السودان. وكانت أقل النسب من حصة: الجزائر، سوريا، واليمن. وقد كانت النسب متدنية في: العراق، عمان، السعودية، و مصر.

شكل رقم (٧ ـ ٢)

المعدل السنوي لأعداد السرقات في أقطار الوطن العربي للمدة ١٩٨٧ـ ١٩٩٨

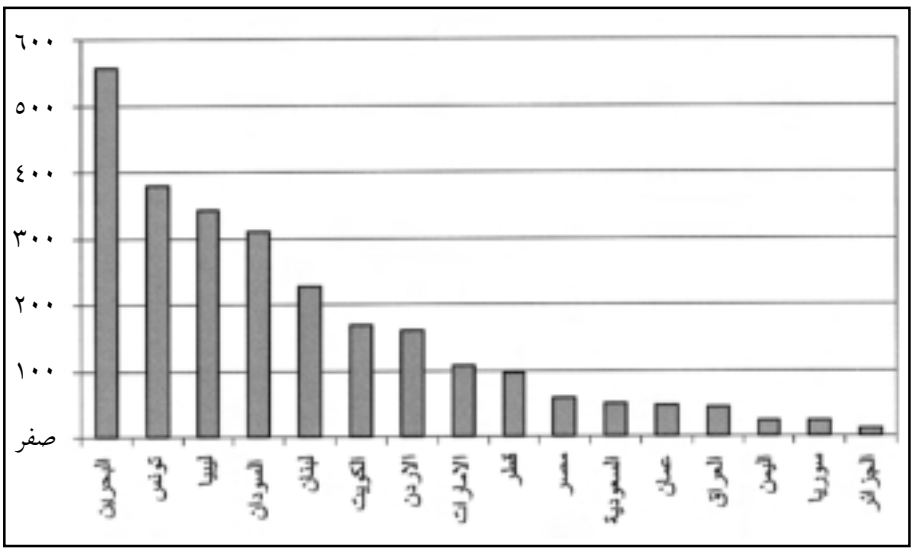

شكل رقم (٨ – ٢) الأقطار العربية حسب عدد جرائم السرقة و نسبتها إلى السكان مقاسة بالدرجات المعيارية

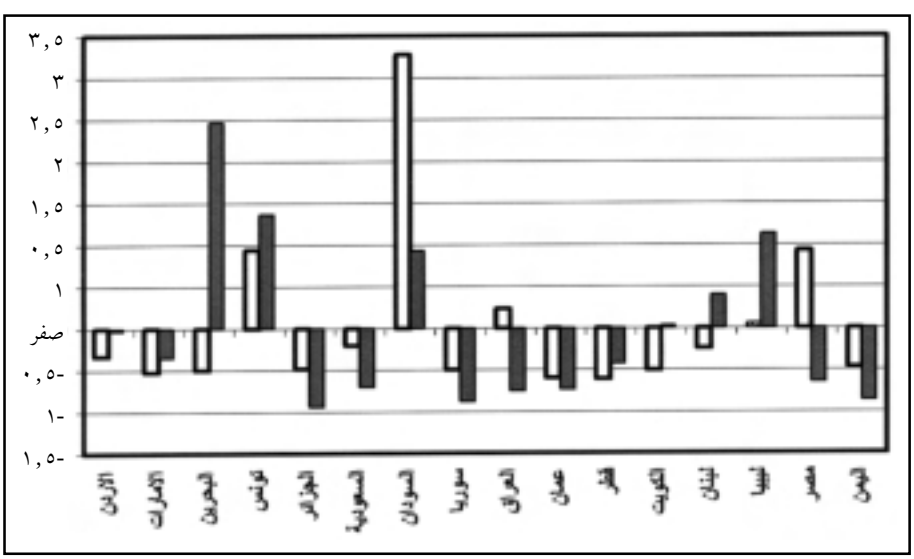

ويعرض الشكل رقم (٨ـ٢) مواقع الأقطار في أعداد السرقات و نسبها إلى السكان مقارنة مع المعدل (يمثل الصفر قيمة المعدل حسب مقياس الدرجات المعيارية Z-Score) . في ضوء هذا الرسم صنفت الأقطار العربية إلى :

أ ـ أقطار ارتفعت أعداد السرقات و نسبها الى السكان فيها عن المعدل، وهي : السودان، تونس، و ليبيا .

ب ـ أقطار ارتفعت أعداد جرائم السرقات فيها فوق المعدل و انخفضت نسبتها الى السكان، وهي : مصر، و العراق .

جـ ـ أقطار ارتفعت نسب السرقات الى السكان فيها رغم انخفاض عددها قياسا بالمعدل، وهي : البحرين، لبنان ، و الكويت .

د ـ أقطار انخفضت أعداد السرقات و نسبها الى السكان فيها عن المعدل، وهي : الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، قطر، و اليمن .

٢ . ٦ المنظور الخامس: جرائم القتل العمد

كان معدل جرائم القتل العمد في الأقطار العربية قيد الدرس(٢٥١) جريمة في السنة، خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨، مع تباين كبير بين الأقطار، فقد كانت قيمة معامل التغاير (١٢٥٪ من قيمة المعدل)، حيث سجلت السودان أعلى معدل سنوي لجرائم القتل العمد (٩٣٠)جريمة في السنة، وأدنى معدل كان في البحرين و قطر (٧) جريمة في السنة لكل منهما . تراتب الأقطار العربية تنازليا في هذا الصنف من الجرائم كما يلي : السودان، العراق، مصر، و اليمن .

خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨ سجلت (٦) جرائم قتل عمد من كل ألف جريمة في منطقة الدراسة، وتباينت الأقطار العربية في نسب هذا الصنف من الجرائم من المجموع الكلي للجرائم، فقد كانت قيمة معامل التغاير (١٦٣٪ من قيمة المعدل)، وسجلت اليمن أعلى نسبة مئوية (٣٪)، تلاها العراق (٢ ٪)، ثم لبنان (٠,٦٦١)٪ (و سوريا (٠,٦٣٨)٪)، وكانت أقل النسب في قطر (٠,٠٣١)٪) جريمة قتل عمد من المجموع الكلي للجرائم المسجلة. انظر جدول رقم (٤ ـ ٢)، وشكل رقم (٩ ـ ٢).

جدول رقم (٤ ـ ٢) معدل أعداد و نسب جرائم القتل العمد في أقطار الوطن العربي للمدة ١٩٨٧ـ ١٩٩٨

القطـــر	المعدل السنوي للقتل	نسبة القتل من المجموع	نسبة القتل إلى السكان
الأردن	٨٥	٠,٢٥٩	١,٩٦٩
الإمارات	٣٣	٠,١١٧	١,٣٦٨
البحرين	٧	٠,٠٤٨	١,٢١٣
تونس	١٤٣	٠,١٦٢	١,٥٩٦
الجزائر	١٢٨	٠,١٩٤	٠,٤٤٩
السعودية	١١٢	٠,٤٦٨	٠,٠٩٤
السودان	٩٣٠	٠,٢٦٥	٣,٤٣١
سوريا	٢٠٥	٠,٦٣٨	١,٤٤٥
العراق	٩٠٢	٢,٧٠٨	٤,٣٩٢
عمان	١١	٠,٢٦٩	٠,٥١٠
قطر	٧	٠,٠٣١	١,٤٣١

تابع جدول رقم (٤ ـ ٢)

القطـــر	المعدل السنوي للقتل	نسبة القتل من المجموع	نسبة القتل إلى كل ١٠٠ الف نسمة
الكويت	٢٧	٠,١٤٥	١,٤٩٨
لبنان	١٩١	٠,٦٦١	٤,٩٨١
ليبيا	٨٠	٠,٢٤٣	١,٨٢٢
مصر	٦٠١	٠,٠٩٦	١,٠٤٥
اليمن	٥٦٤	٣,٥٢١	٣,٦٦٩

يتعرض شخصان من كل مائة ألف نسمة في منطقة الدراسة الى القتل العمد، والتباين بين الأقطار العربية ليس كبيرا في هذا المضمار مقارنة مع التباين في أعداد جرائم القتل و نسبها من المجموع، حيث كانت قيمة معامل التغاير (٧٣٪ من قيمة المعدل البالغ ٩٣٢١ , ١ جريمة لكل مائة الف نسمة). جاء لبنان بأعلى نسبة جرائم قتل قياسا بالحجم السكاني، تلاه كل من: العراق، اليمن، ثم السودان. وكانت أدنى نسبة في السعودية (٠٩٤ , ٠).

من الشكل رقم (١٠ـ ٢) يتبين أن ثلاثة أقطار قد ارتفعت فيها أعداد جرائم القتل و نسبها الى السكان عن المعدل، وهي: السودان، العراق، واليمن. و قطر واحد فاق فيه العدد المعدل، وهو: مصر، و قطر آخر زادت نسبة جريمة القتل الى السكان عن المعدل، وهو لبنان. أما الأقطار الأخرى فقد بقيت قراءاتها دون المعدل في العدد والنسبة الى السكان.

شكل رقم (٩ ـ ٢)

النسب المئوية لجرائم القتل في الأقطار العربية للمدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

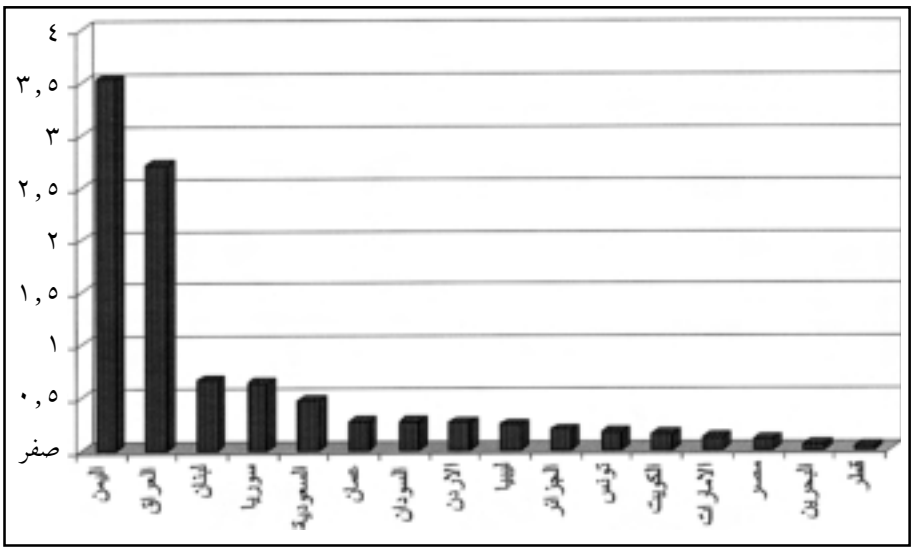

شكل رقم (١٠ ـ ٢)

معدل أعداد جرائم القتل ونسبها قي الأقطار العربية للمدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

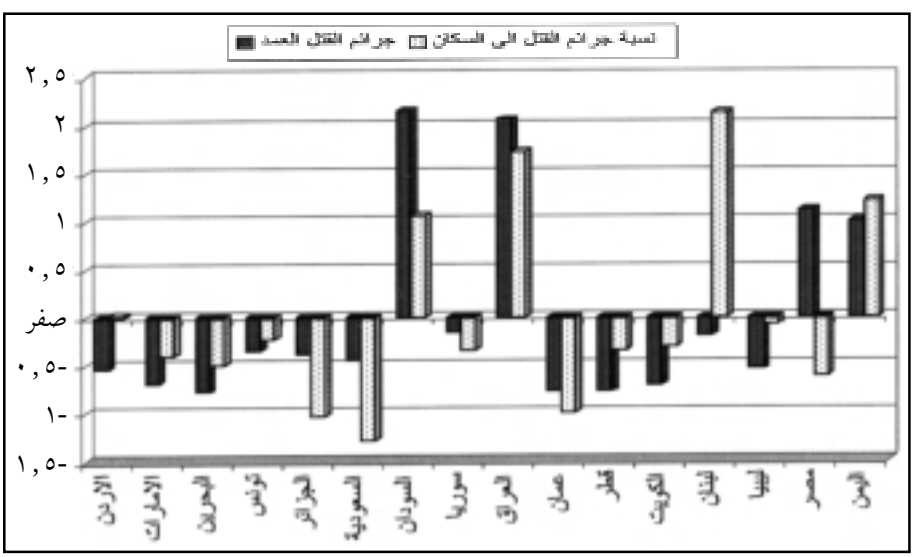

الفصـل الثالث

تحليل العوامل المؤثرة
في تباين الجريمة وتفسيرها

٣. تحليل العوامل المؤثرة في تباين الجريمة وتفسيرها

٣ . ١ مقدمـة

عرض في الفصل السابق واقع الجريمة في أقطار منطقة الدراسة، والذي يشكل أرضية التحليل العلمي، فالوصف يسبق التحليل، وهو سياق معتمد في جميع العلوم الطبيعية و الإنسانية. وقد نظر لواقع الجريمة من زوايا مختلفة، و على السياق نفسه سيكون التحليل. فالتحليل الإحصائي سيمر بجولات متعددة. في الجولة الأولى نظر الى العلاقة بين المتغيرات التفسيرية لكونها هي التي تؤطر العناصر التي سينتجها التحليل لاحقا. وفي الجولة الثانية جرى تكتل للمتغيرات مع بعضها لتشكل عنصرا جديدا يعتمد لتفسير التباين المكاني للجريمة. وفي الجولة الثالثة بحثت العلاقة بين المتغيرات التفسيرية منفردة مع الجريمة. و في الجولة الرابعة حللت العلاقة بين السرقة و العنصر البيئي، ثم بحثت العلاقة بين القتل و هذا العنصر في الجولة الخامسة. وفي كل جولة من جولات التحليل الإحصائي، تحلل الجريمة بمقياسي العدد المجرد و نسبتها الى السكان.

٣ . ٢ المتغيرات التفسيرية

واجهت الدراسة مشكلة اختيار العوامل البيئية المحلية التي تتوافر عنها بيانات، وتكون في الوقت نفسه مفسرة للتباين المكاني للجريمة على مستوى الأقطار العربية. ولما كانت التنمية البشرية متضمنة لعدد كبير من العناصر البيئية، وفي الوقت نفسه، تتباين في درجتها بين قطر عربي وآخر، لذلك

فقد اختيرت كإحدى أبرز عوامل تفسير الجريمة. وقد جاء اختيار الدراسة لهذا العامل، متسقاً مع التوجهات العالمية التي تربط بين متغير التنمية والجريمة، فضلا عن الاهتمام القومي بهذا الجانب[1].

وقد اعتمد مقياس التنمية البشرية كما حددته الأمم المتحدة بوصفه عاملا بيئيا يمكن في ضوئه تفسير الجريمة، ويتألف هذا المقياس من ثلاثة أدلة Indicesوهي: دليل العمر المتوقع (ويعرف أيضا بطول الأجل)، ودليل التعليم، و دليل الناتج المحلي. وكل دليل من هذه الأدلة قد حسب من خلال عدد من المتغيرات.

واشتق معدل الأدلة الثلاثة ليشكل قيمة دليل التنمية البشرية [*]، الذي

---

(١) يعضد هذا انعقاد مؤتمر (التنمية و الأمن في الوطن العربي) للمدة (٢٤ـ٢٥ / ٩ / ٢٠٠١) الذي تقيمه أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض.

(*) تستند التنمية البشرية على مجموعة من المفاهيم التي تشكل أدلة التنمية البشرية، هي:

- العمر المتوقع عند الولادة: أي عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.
- معدل معرفة القراءة والكتابة (بين البالغين): وهي النسبة المئوية لمن يبلغون من العمر ١٥ عاماً أو أكثر والذين يستطيعون، بفهم أن يقرأوا ويكتبوا فقرة صغيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية.
- نسبة القيد (الإجمالية و الصافية) هي نسبة عدد الطلبة المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى، من السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى. أما نسبة القيد الصافية فهي عدد الطلبة المقيدين في مستوى تعليمي معين ممن ينتمون الى الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون ضمن تلك الفئة العمرية. ==

يمتد بين الصفر و الواحد . حيث يمثل الواحد التنمية الكاملة الناجزة ، ويعني الصفر عدم وجود تنمية بشرية . وكلما اقتربت درجة البلد من الواحد دل

==ـ الحصول على الخدمات الصحية ، النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة سيرا على الأقدام او باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد على ساعة .

ـ العمر المتوقع عند الولادة ، هو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته .

ـ معدل وفيات الرضع ، هو العدد السنوي لوفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل ألف طفل يولدون أحياء . وهو بمزيد من التحديد ، ال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة و اكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط مضروبا بمائة .

ـ معدل وفيات الأمهات ، هو العدد السنوي من وفيات الأمهات لأسباب تتعلق بالحمل لكل مائة الف مولود حي .

ـ الحصول على المياه المأمونة ، هو النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على إمدادات معقولة من المياه المأمونة ، بما في ذلك المياه السطحية ، او المياه غير المعالجة ولكن غير ملوثة ، مثل مياه الينابيع و آبار المياه الصحية والآبار المحمية

ـ الناتج المحلي الإجمالي ، GDP هو أجمالي ما ينتج في اقتصاد ما من السلع و الخدمات المعدة للاستخدام النهائي ، التي ينتجها المقيمون وغير المقيمين بصرف النظر عن تخصيصها للمطاليب الداخلية او الخارجية . وهو لا يشمل الخصومات لانخفاض قيمة رأس المال او استنفاد الموارد الطبيعية او تدهورها .

ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلده محولا الى دولارات الولايات المتحدة على أساس تعادل القوة الشرائية لعملة البلد . وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للمقارنات الدولية نظام تعادل القوة الشرائية لإجراء مقارنات دولية للناتج المحلي الإجمالي وعناصره تكون أدق من المقارنات التي تستند إلى أسعار الصرف الرسمية ، التي يمكن أن تكون عرضة لقدر كبير من التقلب .

ـ تعادل القوة الشرائية ، هو القوة الشرائية لعملة البلد : عدد الوحدات اللازمة من هذه العملة لشراء نفس سلة السلع و الخدمات التي يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة

للاستزادة ينظر الى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، الأمم المتحدة ، ص ٢٦٩ وما بعدها .

ذلك على تقدمه اقتصاديا و ارتفع مستواه تعليميا و صحيا، وبالتالي حضاريا.

إضافة الى مؤشرات دليل التنمية البشرية، و رغم كبر عدد المتغيرات التي كونتها ، فقد اختيرت متغيرات أخرى، هي : الكثافة العامة، نسبة النوع (نسبة الذكور لكل مائة أنثى)، نسبة النوع في الحضر، النسبة المئوية لمن هم في سن العمل، النسبة المئوية للعاملين في القطاع الصناعي في القطر من مجموع العاملين فيه، النسبة المئوية للعاملين في قطاع الخدمات من مجموع العاملين في القطر، النسبة المئوية لسكان الريف من مجموع السكان، نسبة الأمية بين الذكور، النسبة المئوية للصرف على التعليم من مجموع الميزانية . يعرض الجدول رقم (١ ـ ٣) المؤشرات التي اعتمدت في التحليل بهدف تفسير التباين المكاني للجريمة بين الأقطار العربية .

جدول رقم (١ ـ ٣) المتغيرات المعتمدة في الدراسة

القطر	دليل				٪ الذكور	٪ سن العمل	٪ أمية ذكور	٪ صناعي	٪ قطاع خدمي	٪	نسبة النوع	ناتج محلي إجمالي	٪ التعليم	الكثافة العامة
	تنمية بشرية	تعليم	عمر متوقع	ناتج محلي										
الأردن	٠,٧٣٠	٠,٧٩	٠,٧٢	٠,٦٨	٥٢,٠	٦١,٤	١٠,٨	١٧,٨	٧٣,٨	٣١	٩٦	١٤٩١	٩,٥	٤٢,٠
الإمارات	٠,٨٦٦	٠,٨٠	٠,٨٢	٠,٩٨	٦٠,٠	٦٤,٤	١٧,٧	٥٣,٨	٣١,٧	١٨	٩٣	١٥١٧٩	١٠,٣	٢٧١,٠
البحرين	٠,٨٧	٠,٨٥	٠,٧٨	٠,٩٨	٤٧,٧	٦٢,٢	١٦,٧	٢٤,٦	٤١,٣	١٧	٩٨	٨٦٣٦	١٢,٩	٨٠٩٧,٠
تونس	٠,٧٤٨	٠,٦٦	٠,٧٢	٠,٨٦	٥٠,٧	٥٨,٢	٢٧,٦	٢٥,٤	٥٣,٩	٤٣	٩٧	١٨٢٦	١٥,٦	٥٢,٠
الجزائر	٠,٧٣٧	٠,٦٣	٠,٧١	٠,٨٨	٥٠,٦	٥٢,١	٣١,٩	٤٤,٢	٤٣,٢	٤٧	٩٨	١٥٤٨	٢٥,٠	١١,٠
السعودية	٠,٧٧٤	٠,٦٠	٠,٧٦	٠,٩٧	٥٥,٩	٧٣,٤	٢٦,٩	٤٩,٣	٤٥,٣	٢٦	٧٧	٦٧٣٧	١٣,٨	٨,٠
السودان	٠,٣٣٣	٠,٤٠	٠,٤٣	٠,١٦	٥١,٠	٥١,٩	٥٨,٠	١٥,٨	٥١,٧	٧٧	٩٥	٢١٨	١,٥	١١,٠
سوريا	٠,٧٥٥	٠,٦٨	٠,٧١	٠,٨٧	٥١,١	٤٩,٠	١٥,٧	١٩,٣	٣١,٠	٤٩	٩٤	١١٠٣	٨,٧	٧٢,٠
العراق	٠,٥٣١	٠,٥٦	٠,٥٣	٠,٥٢	٥٠,٣	٥٤,١	١٧,٩	٢١,٥	٤٣,٨	٢٧	٩٣	٣٩١٠	٦,٥	٤٤,٠
عمان	٠,٧١٨	٠,٤٣	٠,٧٥	٠,٩٧	٥٤,٧	٣٨,٠	٤٠,٩	٣٦,٠	٤٦,٥	٨٩	٩٢,٢	٥٦٤٥	١١,٣	٧٤,٠
قطر	٠,٨٤٠	٠,٧٧	٠,٧٦	٠,٩٩	٦٧,٢	٤٧,٤	٢٣,١	٤٣,٣	٤٩,٦	٢١	٤٩	١٢٩٢	٨,٦	٤٩,٠
الكويت	٠,٨٤٤	٠,٧١	٠,٨٤	٠,٩٩	٥٦,٥	٥٨,٣	٢١,٢	٤٣,٤	٤٥,٠	٤	١٠١	١٦٥٠١	١١,٨	١٢٧,٠
لبنان	٠,٧٩٤	٠,٨٦	٠,٧٣	٠,٧٩	٥٠,٢	٥٩,٦	١٣,٣	٤٣,٢	٧٨,٥	١٥	٩٧	٢٩٠٧	١٦,٦	١٠٧,٠
ليبيا	٠,٨٠١	٠,٨٠	٠,٦٥	٠,٩٥	٥١,٠	٤٩,٤	٢١,٦	٥٢,٣	٤٤,٠	١٦	٩٥	٧٦٩٩	٢٠,٣	٣,٠
مصر	٠,٦١٤	٠,٥٧	٠,٦٦	٠,٦٢	٥١,١	٥٦,٢	٣٦,٤	٢٣,٩	٥٣,٠	٥٦	١٠١	٨٩٣	٨,٥	٥٧,٠
المغرب	٠,٥٦٦	٠,٤٣	٠,٦٧	٠,٥٩	٥٠,١	٥٧,٢	٤٤,٥	٢٦,٠	٣٢,٨	٥٣	٩٩	١١٦٩	٢٣,٧	٥٨,٠
اليمن	٠,٣٦١	٠,٤٥	٠,٥٢	٠,١٢	٤٩,٧	٣٧,١	٤١,١	١٦,٢	٥٨,٩	٦٩	٩٢,٢	٣٠٥	١٨,٣	٢٥,٠

أن تفسير التباين المكاني للجريمة على المستوى الكبير، أقطار الوطن العربي، أمر لم يتم تجريبه إلا من القلة من الباحثين، ولعل السبب راجع الى صعوبتين، الاولى في اختيار المتغيرات، و الثانية في طريقة معالجة البيانات إحصائياً.

٣ . ٣ العلاقة بين الجريمة و المتغيرات التفسيرية

يبدأ التحليل بالوصف ، وصف توزيع قيم المتغيرات قيد التحليل، تتبعها خطوة تسليط الضوء على شبكة العلاقة بين المتغيرات، أي البحث عن النمط الذي قد يشكله توزيعها مع بعض. وبما أن كل قيمة في المتغيرات قيد الدرس تمثل خاصية لقطر معين ، لذا فإن تباينها هو تباين مكاني ، والأنماط التي قد تشكلها توزيعاتها هي أنماط مكانية . و يعرض الجدول رقم (٢ـ٣) معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات البيئية المختارة لتفسير التباين المكاني للجريمة في الاقطار قيد الدرس مع أعداد الجريمة ونسبها الى السكان .

جدول رقم (٢ ـ ٣)

معاملات العلاقة بين المتغيرات التفسيرية المختارة والجريمة في الوطن العربي

الكثافة العامة	مجموع الجرائم		القتل العمد		السرقة		المخدرات	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
التنمية البشرية	٠,٤٢ـ	٠,٢٠	٠,٨٨ـ	٠,٥١ـ	٠,٥٩ـ	٠,٢٠	٠,٢٢ـ	٠,٣١
دليل التعليم	٠,٣٦ـ	٠,١٨	٠,٦٣ـ	٠,٠٤ـ	٠,٤٥ـ	٠,٤١	٠,٢٨ـ	٠,١٨
الناتج المحلي	٠,٤٠ـ	٠,١٨	٠,٨٦ـ	٠,٦٣ـ	٠,٥٦ـ	٠,١٢	٠,١٨ـ	٠,٢٨
٪ للذكور	٠,١٨ـ	٠,١٢	٠,٣٨ـ	٠,٣٢ـ	٠,٢٥ـ	٠,٣٢ـ	٠,١٢ـ	٠,١١
٪ في سن العمل	٠,٠٣	٠,١١	٠,٢١ـ	٠,١٨ـ	٠,٠٣	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٤٥
الكثافة العامة	٠,١٢ـ	٠,١١	٠,٢٢ـ	٠,١٣ـ	٠,١٤ـ	٠,٦٦	٠,١٣ـ	٠,٥١
٪ أمية الذكور	٠,٥١	٠,٠٣ـ	٠,٥١	٠,٠٢ـ	٠,٦٦	٠,١٠ـ	٠,٣٦	٠,٠٠
GDP	٠,٣٣ـ	٠,١٣ـ	٠,٤٥ـ	٠,٢٦ـ	٠,٣٤ـ	٠,١٧	٠,٢٣ـ	٠,٣٦
الصناعي	٠,٣٣ـ	٠,٠٩ـ	٠,٦٠ـ	٠,٣٥ـ	٠,٣٩ـ	٠,٠٧ـ	٠,١٣ـ	٠,١٦
الخدمات	٠,١٠	٠,٠٩ـ	٠,١١	٠,٥١	٠,١٤	٠,١١	٠,٠٠	٠,٣٦ـ
٪ تعليم	٠,٣٧ـ	٠,٠٢	٠,٤٥ـ	٠,١٧ـ	٠,٤٤ـ	٠,٠٢	٠,٢٢ـ	٠,١٥
دليل العمر	٠,٣٨ـ	٠,١٧	٠,٩٠ـ	٠,٥٩ـ	٠,٦٣ـ	٠,٠٥	٠,١٥ـ	٠,٤٠
٪ ريف	٠,٣٨	٠,٠٩ـ	٠,٤٣	٠,٠٤ـ	٠,٤٢	٠,٢٩ـ	٠,١٥	٠,٣٦ـ
نسبة النوع حضر	٠,٢٣	٠,١٦ـ	٠,٢٠	٠,١٦	٠,٢٠	٠,٢٣	٠,١٥	٠,٠١ـ

يتضح من الجدول أن الجريمة كعدد قد كانت أكثر وضوحا في علاقاتها(*) مع المتغيرات مقارنة بنسبتها الى السكان. فقد ارتبطت معدلات المجاميع السنوية للجريمة بعلاقة متوسطة القوة مع النسبة المئوية للأمية بين الذكور (٠,٥١)، في حين لم تسجل نسبة مجموع الجرائم الى السكان أية علاقة قوية يمكن ان تساعد في التفسير. وارتبطت معدلات الأعداد السنوية لجرائم القتل بعلاقات عكسية قوية مع : دليل التنمية البشرية (ـ٠,٨٨)،

(*) تعني العلاقة وجود اشتراك في التوزيع المكاني لقيم المتغيرين ، أي أن تباين توزيع قيم المتغير الأول يرتبط (سلبا أو ايجابا) بالتوزيع المكاني لقيم المتغير الثاني . فهناك اشتراك في التباين covariance ، او اشتراك في التوزيع الجغرافي لقيم المتغيرين .

ومع عناصره الأساسية، دليل العمر المتوقع (-٠,٩٠)، دليل الناتج المحلي (-٠,٨٦)، و دليل التعليم (-٠,٦٣). يعني هذا أن للمستوى الاقتصادي و الصحي و التعليمي للقطر أثراً في جرائم القتل العمد، والعلاقة عكسية، فكلما تحسن الوضع الاقتصادي، و التعليمي في القطر ارتفع مستوى التنمية البشرية، وانخفضت أعداد جرائم القتل العمد فيه ، وبالتالي طال العمر المتوقع .

٣ .٤ تحليل العامل البيئي

يشير العامل البيئي، كما استخدم في هذه الدراسة، إلى مجموعة المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، و الديموغرافية التي تؤلف وسطا (متكاملا) يتفاعل معه الإنسان و تتشكل في ضوء هذا التفاعل البنية الثقافية و القيمية التي تحدد مستويات الفعل و اتجاهاته (سواء أكان هذا الفعل سويا أم منحرفا) . لغرض تحديد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات البيئية المستقلة كما عبر عنها مفهوم التنمية البشرية، وبين توزيع الجريمة مكانيا بين أقطار منطقة الدراسة، فقد تم أولاً اختزال هذه المتغيرات و تحويلها الى عنصر واحد أو أكثر حسب قوة العلاقة فيما بينها، بمعنى تجميع المتغيرات المترابطة مع بعضها في متغير واحد جديد، سمي بالعنصر الرئيسي(Principal Component Analysis)، وذلك ليسهل التعامل معها . ينظر جدول رقم(٣-٣) .

جدول رقم (٣ ـ ٣)
مصفوفة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية

	دليل تنمية	دليل تعليم	دليل العمر	دليل ناتج	GDR	٪ تعليم	كثافة عامة	٪ ذكور	٪ عمل	٪ أمية	٪ صناعي	٪ خدمي	٪ ريف	نوع حضر
١	١	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	-٠,٧	٠,٦	-٠,٢	-٠,٦	-٠,١
٢		١	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٤	-٠,٨	٠,٤	٠,١	-٠,٨	-٠,١
٣			١	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	-٠,٥	٠,٦	-٠,١	-٠,٥	-٠,١
٤				١	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٣	-٠,٥	٠,٦	-٠,٣	-٠,٥	-٠,٢
٥					١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣	-٠,٣	٠,٥	-٠,٤	-٠,٥	٠,١
٦						١	٠,٠	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	٠,٤	٠,١	-٠,١	٠,١
٧							١	-٠,٢	٠,٢	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	-٠,٢	٠,١
٨								١	٠,٠	-٠,١	٠,٥	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٧
٩									١	-٠,٤	٠,٢	٠,٠	-٠,٦	٠,١
١٠										١	-٠,٢	-٠,٠	٠,٨	٠,٠
١١											١	-٠,٢	-٠,٥	-٠,٢
١٢												١	٠,٠	٠,٠
١٣													١	٠,١
١٤														١

وفي ضوء معطيات مصفوفة العلاقة بين المتغيرات تشتق العمومية Communality [1]. تشير العمومية الى درجة الاشتراك في التباين بين المتغير و مجموعة المتغيرات في التحليل. وكلما ارتفعت درجة العمومية (تتراوح قيمتها بين الصفر و الواحد)، دل ذلك على قوة اشتراك المتغير مع شبكة العلاقة الداخلية، درجة التشابه في التوزيع الجغرافي لقيم المتغيرات.

وبناء على هذه الطريقة فقد حقق دليل التنمية البشرية أعلى درجة اشتراك في التباين المكاني بين المتغيرات الأربعة عشرة (٧٦٩, ٤٠٪)، تلته الأدلة التي تكون منها، وهي: دليل الناتج المحلي (٣٤٩, ٣٦٪)، ثم دليل العمر المتوقع (٤١١, ٣٥٪)، ثم دليل التعليم (٣٢٩, ٣٣٪).

اشترك كل دليل من هذه الأدلة في أكثر من ثلث التباين المشترك في شبكة العلاقات. بعد متغيرات التنمية البشرية جاءت المتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي اشتركت بين (٢٠ـ٣٣٪) من التباين في التوزيع الجغرافي لقيم المتغيرات قيد التحليل، و المتغيرات هي: النسبة المئوية لسكان الريف (٤١٠, ٣٢٪)، النسبة المئوية للامية بين الذكور (٨٢٠, ٢٨٪)، النسبة المئوية للعاملين في القطاع الصناعي (٤٩٩, ٢٧٪)، و الناتج المحلي GDP (٩٨٩, ٢٣٪). أما المتغيرات الديموغرافية فقد كانت نسب اشتراكها في التباين مع مجموعة المتغيرات بنسب بين (١٠ـ٢٠٪)، وهي: النسبة المئوية للذكور (٧٧٠, ١٩٪)، النسبة المئوية لمن هم في سن العمل (٧٨٩, ١٨٪)، نسبة النوع في الحضر (٥٤٥, ١٣٪)، نسبة السكان الى المساحة (الكثافة العامة) (٧٤٢, ١١٪)، النسبة المئوية للإنفاق على التعليم من الميزانية العامة (٥٧٦, ١١٪)، و النسبة المئوية للعاملين في القطاع الخدمي (٩٦٣, ١٠٪).

---

(١) communality هي درجة التباين المشترك بين المتغير و بقية المتغيرات قيد التحليل
Residential Areas in Cardiff . M.Sc. Thesis , Swansea , .Inder , R.A
University 1976 , 377

أدخلت المتغيرات التفسيرية المذكورة في أعلاه تحليل العنصر الرئيسي بهدف اختزالها الى عنصر واحد يسهل التعامل معه . وتكون العنصر(*) من المتغيرات الآتية :

دليل التنمية البشرية	٠,٩٦٦ـ	دليل الناتج المحلي	٠,٨٩٩ـ
دليل العمر المتوقع	٠,٨٨٧ـ	دليل التعليم	٠,٨٢٦ـ
٪ لسكان الريف	٠,٨١٧	للامية بين الذكور	٠,٧٥٢

تعني تشكيلة المتغيرات التي كونت العنصر الأول أن التنمية البشرية ترتبط عكسيا مع الأمية ومع سكنى الريف، فهي حضرية بدرجة كبيرة ، لذايمكن تسميته بعنصر التنمية الحضرية . وفي ضوء قراءات هذا العنصر Component score(١)، أمكن تصنيف الأقطار العربية إلى ست فئات هي :

١ ـ فئة امتازت بتنمية متدنية و نسبة أمية عالية، كذلك نسبة الريف، وهي : مصر و اليمن حيث سجلت قراءة أكثر من (+٢) .

٢ ـ فئة كانت التنمية البشرية فيها متوسطة، مع نسب عالية نسبيا من السكان الريف، وهي : الأردن و ليبيا، حيث كانت قراءاتها (+١ الى ٩٩ , ١) .

(*) تركيبة العنصر ، وتسمى درجة تشبع المتغيرات في العنصر Component loading وهي درجة العلاقة بين العنصر و المتغيرات ، و تفسر هذه العلاقة بالصيغة نفسها التي تفسر بها العلاقة الثنائية البسيطة Johnson , J. , Multivariate Statistical Analysis in Geography , Longman 1980 , London , 138

(١) تمثل قيم كل متغير ضمه العنصر مع القطر الذي يعود إليه (الوحدة الجغرافية ـ الإحصائية) ، وبصيغة معيارية لتسهيل المقارنة و القياس

٣ـ فئة ذات نسبة سكان ريف عالية، كذلك الأمية ولكنها متباينة في درجة التنمية البشرية، وهي : السعودية، السودان، العراق، و عمان، وقد سجلت قراءات موجبة أقل من (١).

٤ ـ فئة كانت التنمية فيها عالية نسبيا، مع نسب تحضر عالية، وهي: البحرين، قطر التي سجلت قراءات دون الصفر ولكن أقل من (١).

٥ ـ فئة ذات تنمية عالية، ومستوى تحضر عال، كذلك المستوى التعليمي، وهي : الإمارات، تونس، الجزائر، الكويت، حيث كانت قراءاتها تقل عن (ـ ١) في السالب.

٦ ـ فئة ضمت لبنان لوحدها حيث المستوى التعليمي العالي، و التنمية البشرية العالية نسبيا، وقد كانت قراءتها دون (ـ٢).

يمثل هذا تصنيفا للأقطار العربية حسب درجة التحضر و التنمية البشرية فيها. ولما كانت الجريمة حسب رأي معظم الكتاب مرتبطة بالتحضر[1]، وبالتنمية لذا فان مثل هذا التصنيف قد يفيدنا في تفسير التباين المكاني للجريمة في منطقة الدراسة.

في البدء اشتقت قيمة معامل الارتباط البسيط بين قراءات عنصر التنمية الحضرية و معدلات أعداد الجرائم حسب مجموعها، و نوعها، ثم نسبة كل منها الى السكان. و كانت علاقة قراءات عنصر التنمية الحضرية كما هو مبين على النحو التالي :

---

(1) Herbert , D. , The Geography of Urban Crime , Longman , London , 1982 ,

معدل مجموع الجرائم ٠,٦٠	معدل عدد جرائم السرقات ٠,٢٥
معدل عدد جرائم القتل العمد ٠,٤٦	معدل عدد جرائم المخدرات ٠,٦١
نسبة المجموع الى السكان ـ٠,٢٥	نسبة السرقات الى السكان ـ٠,٢٠
نسبة القتل العمد الى السكان ـ٠,٠٣	نسبة المخدرات الى السكان ـ٠,٢٠

من شبكة العلاقة أعلاه، يستدل على أن علاقة الأعداد المجردة لمجموع الجرائم بالتنمية الحضرية أقوى، بينما نسب الجريمة الى السكان كانت ضعيفة العلاقة، وفي السالب. واستنادا الى هذه الشبكة فقد جرى تحليل علاقة الانحدار البسيط Simple Linear Regression ، و قد فسر عنصر التنمية الحضرية (٣١,٨٢٠٪) من مجموع التباين المشترك مع التوزيع الجغرافي لمعدل مجموع الجرائم :

(R = ٠,٦٠٣٠٤ ، R^2 = ٠,٣٦٣٦٥ ، المعدلة = ٠,٣١٨٢٠).

وبما أن تحليل العنصر الرئيسي يضم كتلة موحدة من المتغيرات، لهذا تضيع بعض التفاصيل التي قد تكون ذات تأثير في الجريمة وتفسيرها. لهذا السبب أعيد التحليل بإضافة متغير مجموع الجرائم. وفي الحقيقة فإن مجموع أعداد الجرائم كان بعلاقة ضعيفة نسبيا (ـ٠,٤٩٨٪)، و لهذا السبب فقد أهملت النتيجة و لم يتم اشتقاق العنصر الرئيسي لها.

وبإعادة تحليل شبكة المتغيرات التفسيرية مع نسبة الجريمة الى السكان، فقد كانت العلاقة ضعيفة لدرجة لا تشكل عنصرا يعتد به (بقيمة للايكن فاليو Eigen value [1] يقل عن ١)، لذا أهملت النتائج كليا. ويعني هذا أن مجموع الجريمة (عدد و نسبة) لم تكن بعلاقة إحصائية قوية تساعد في تفسير تباينها المكاني على أساس المتغيرات البيئية المعتمدة في الدراسة.

---

(١) يقصد بالايكن فاليو Eigen value مجموع تربيع تحميل العنصر Loading (مجموع مربع قيم العمود الذي يمثل تحميل العنصر)، وتشير قيمته الى مجموع التباين المحسوب من قبل العنصر من مجموع التباين في مجموعة المتغيرات قيد التحليل . Goddard G. & Kirby A., An Introduction to Factor Analysis , Norwich, 20 1976,

٣ . ٥ تحليل جريمة السـرقة

كما يتضح من الجدول (٢ـ٧) ، أن لجرائم السرقة علاقة قوية نسبيا مع نسبة الأمية بين الذكور (٦٦ , ٠)، وتنخفض حيثما ارتفعت درجة التنمية البشرية

(ـ ٥٩ , ٠)، و الناتج المحلي (ـ ٥٦ , ٠)، ويطول أجل الإنسان (ـ٦٣ , ٠) . مما يعني أن جرائم السرقات تزداد بارتفاع نسبة الأمية بين الذكور، و تنخفض بتحسن الوضع الاقتصادي للقطر، و تقدم خدماته الصحية (مقاسة بطول الآجل) .

وسجلت نسبة السرقات الى السكان علاقة موجبة قوية نسبيا مع الكثافة العامة (٦٦ , ٠)، وأخرى ضعيفة مع دليل التعليم (٤١ , ٠) . أي، ان نسبة السرقات تزداد بارتفاع الكثافة العامة، وان للمستوى التعليمي أثراً عكسياً عليها، أي أن السرقة تنخفض حيثما ارتفع المستوى التعليمي .

لم ترتبط المعدلات السنوية لأعداد جرائم السرقات بعنصر التنمية الحضرية بعلاقة قوية (٢٥ , ٠)، لذا لم يجر تحليل الانحدار الخطي لها . عوضا عن ذلك فقد تم تحليل هذا المعدل مع المتغيرات التفسيرية منفردة، وقد تكون عنصر من المتغيرات الآتية، ويمكن تسميته بعنصر السرقة و التنمية البشرية، وقد غطى (٦٨٥ , ٤٣٪) من التباين المشترك في مجموعة المتغيرات قيد التحليل :

دليل التنمية البشرية	-٠,٩٥٧	دليل التعليم	-٠,٩٢٦
دليل العمر المتوقع	-٠,٨٩٢	دليل الناتج المحلي	-٠,٨٩٣
الناتج القومي	-٠,٦٦٢	٪ لمن هم في سن العمل	-٠,٥١٤
٪ للأمية بين الذكور	٠,٧٧٧	٪ العاملين في الصناعة	-٠,٧١٩
٪ لسكان الريف	٠,٨١٥	معدل عدد جرائم السرقات	٠,٦٦٢

يعني هذا أن جرائم السرقات تتناسب عكسيا مع التنمية البشرية ومؤشراتها الأساسية، وكذلك مع ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي ولمن هم في سن العمل (لعل للأحداث أثراً في هذه النتيجة)، وتتصاعد مع زيادة نسبة سكان الريف، ونسبة الأمية بينهم. فالسرقة من نتاج التخلف الحضاري و الاقتصادي، حسب هذا التحليل، وليس من نتاج التصنيع والتحضر كما جاء في العديد من الدراسات الأخرى. وقد يكون هذا ناتجا عن طبيعة مستوى scale هذه الدراسة, الذي هو بمستوى كبير حيث شمل معظم الاقطار العربية Macro على عكس الدراسات السابقة المتاحة التي اعتمدت مقياساً ضيقاً وأقل شمولية Micro في الغالب.

واعتمادا على قراءات عنصر السرقة و التنمية البشرية، صنفت الاقطار العربية الى الفئات الآتية:

١ ـ الفئة الأولى، وفيها السودان لوحده حيث سجل (٢,٣٧٤) كقراءة للعنصر، نتيجة ضعف موقعه في مقياس التنمية البشرية (٠,٣٣٣) وارتفاع معدل أعداد جرائم السرقات به (معدل سنوي قدره ٨٤٤٢٣ جريمة سرقة). كذلك بسبب ارتفاع نسبتي الأمية بين الذكور (٥٨٪) وسكان الريف (٧٧٪) فيه.

٢ ـ الفئة الثانية، وضمت اليمن بمفردها، التي سجلت (١,٦٥٧) كقراءة عنصر، حيث مازالت التنمية فيها متدنية (٠,٣٦١)، و ترتفع فيها نسبتا الأمية بين الذكور (١,٤١٪) و سكان الريف (٦٩٪)، فكان معدل جرائم السرقات (٣٧٤٥) جريمة في السنة.

٣ ـ الفئة الثالثة، وفيها الاقطار الآتية : تونس، سوريا، العراق، عمان، ومصر. تتباين هذه الدول في مستويات التنمية، كذلك في نسب سكان الريف و نسب الأمية بين الذكور، إلا أنها جميعا قد سجلت قراءات للعنصر تفوق الصفر وتقل عن الواحد[1].

٤ ـ الفئة الرابعة، وجاءت فيها أقطار : الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، قطر، لبنان، و ليبيا. كانت قراءات هذه الاقطار دون الصفر (بين الصفر و ـ١). أقطار هذه المجموعة أعلى في مستوى التنمية البشرية، إلا أنها متباينة في نسب التحضر، وفي أعداد جرائم السرقات فيها.

٥ ـ الفئة الخامسة، وتكونت من الإمارات العربية (ـ١,٣١٤) و الكويت (ـ١,٠٨٢٤)، وكلاهما بتنمية بشرية عالية (٠,٨٦٦ ، ٠,٨٤٤ على التوالي)، كذلك نسب التحضر (٨٢٪ ، ٩٦٪ على التوالي)، مع معدلات سنوية لجرائم السرقات مرتفعة نسبيا (٢٥٦٥ و ٣٠٠٧ على التوالي).

اختلفت الصورة كليا عند النظر الى السرقة كنسبة الى مجموع السكان فقد تكون العنصر الرئيسي من المتغيرات الآتية، لذا يمكن تسميته بالسرقة و نسبة النوع :

---

(١) تحسب قراءات العنصر خلال معالجة رياضية للدرجات المعيارية لقيم المتغيرات للقطر المعني . انها تمثل مجموع قراءات الوحدة الإحصائية في مجموعة المتغيرات المكونة المتغير الجديد (العنصر) .

الكثافة العامة ٠,٦٣٢ ٪ للذكور ـ٠,٨٠٧

نسبة النوع في الحضر ٠,٦٨٤ نسبة السرقة الى السكان ٠,٧١٥

مما يعني ان نسبة السرقة الى السكان ترتفع حيثما ارتفعت الكثافة العامة، و زادت نسبة الذكور في المناطق الحضرية، و رافقها انخفاض في نسبة الذكور على مستوى القطر. وقد يكون هذا معبرا عن حالة ديموغرافية خاصة، هي هجرة الشباب من الذكور الى المدن، وهجرة البعض الآخر الى الخارج مما يؤدي الى اختلال التوازن النوعي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية، و لعل السرقة إحداها. وقد فسر هذا العنصر (٠٥٠,١٧٪) من التباين في مجموعة المتغيرات قيد التحليل.

واستنادا الى قراءات عنصر السرقة و نسبة النوع، فقد صنفت الأقطار العربية الى الفئات الآتية :

١ ـ البحرين، التي سجلت قراءة قدرها (٢,٣٨٥) لهذا العنصر، بعد أن بلغت نسبة السرقة فيها (٥٥٧,٠١٩ جريمة لكل مائة الف نسمة)، وهي أعلى نسبة في منطقة الدراسة، و الكثافة فيها عالية جدا أيضاً (٨٠٩٧ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد)، ونسبة النوع في الحضر (٩٨) ذكر لكل مائة أنثى، والنسبة العامة للذكور هي (٤٧,٧٪) من مجموع السكان.

٢ ـ الفئة الثانية، وضمت الأقطار العربية الآتية : الأردن، تونس، السودان، العراق، لبنان، ليبيا، و مصر، التي سجلت قراءات تفوق الصفر وتقل عن الواحد، ونسب السرقات فيها عالية نسبيا قياسا بحجمها السكاني.

٣ ـ الفئة الثالثة، وانطوت تحتهاأقطار : الإمارات العربية، الجزائر، السعودية، سوريا، الكويت، و اليمن. سجلت هذه الاقطار قراءات تراوحت بين الصفر في السالب و (٠,٩ ـ)

٤ ـ الفئة الرابعة وفيها عمان التي سجلت قراءة عنصر قدرها (ـ ٠٩٥ , ١)، ونسبة السرقات فيها الى السكان هي (٣٧٨ , ٤٥) سرقة لكل مائة الف نسمة . تبلغ الكثافة العامة في عمان (٧٤ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد) و النسبة المئوية للذكور (٧ , ٥٤٪) من مجموع السكان .

٥ ـ الفئة الخامسة، وضمت قطر لوحدها التي سجلت قراءة عنصر بقيمة (ـ١٧٨ , ٢)، ومعدل نسبة السرقة الى السكان (٥٨١ , ٩٤) سرقة لكل مائة الف نسمة . الكثافة العامة في قطر (٤٩ شخص لكل كيلومتر مربع واحد)، والنسبة العامة للذكور فيها عالية (٢ , ٦٧٪) من مجموع السكان .

شكل رقم (١ ـ ٣) تراتب الاقطار العربية حسب قراءة عنصري السرقة والتنمية البشرية و السرقة ونسبة النوع

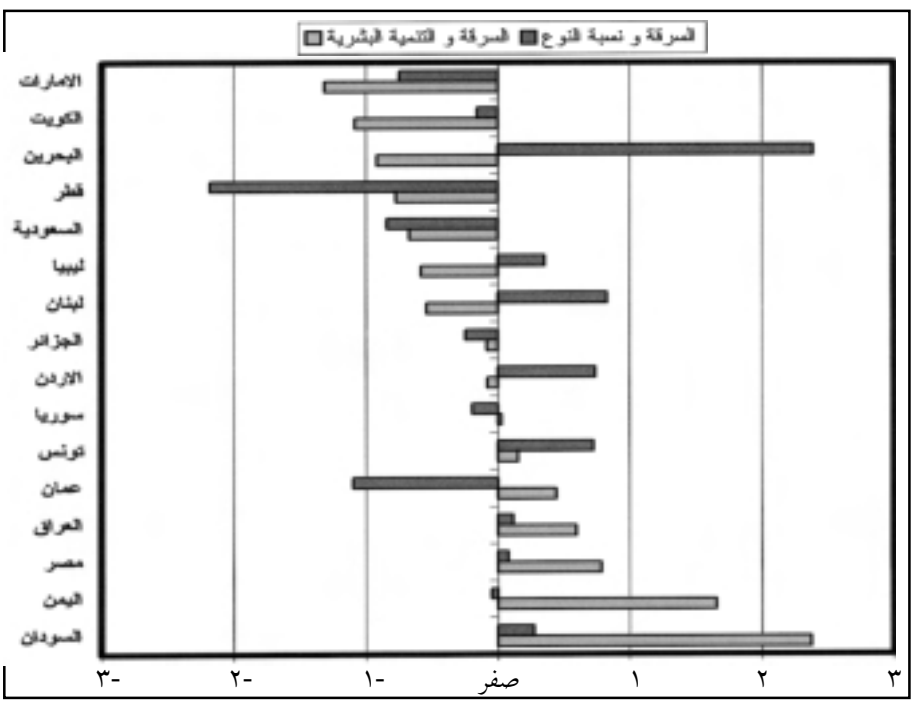

يعرض الشكل رقم (١ ـ ٣) تراتب الاقطار العربية حسب قراءة عنصري السرقة و التنمية البشرية، و السرقة و نسبة النوع. من هذا الشكل يستدل على أن:

١ ـ أقطار كانت قراءات عنصري السرقة و التنمية البشرية و السرقة و نسبة النوع في السالب، وهي: الإمارات، الكويت، قطر، السعودية، والجزائر.

٢ ـ أقطار كانت القراءات موجبة في العنصرين، وهي تونس، العراق، مصر، و السودان.

٣ـ أقطار كانت القراءات موجبة في عنصر السرقة و التنمية البشرية و في السالب في عنصر السرقة و نسبة النوع، وهي: عمان، اليمن، وسوريا.

٤ ـ أقطار كانت قراءات عنصر السرقة و التنمية البشرية موجبة، وفي السالب في السرقة و نسبة النوع، وهي: البحرين، ليبيا، لبنان، و الأردن.

٣ . ٦ تحليل جرائم القتل العمد

يشير الجدول رقم (٢ ـ ٣) الى أن جرائم القتل تتناقص مع ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي (ـ٦٠ , ٠)، وهي بعلاقة موجبة ضعيفة مع المجتمع الريفي (٤٣ , ٠)، بمعنى ان عدد جرائم القتل يزداد بزيادة نسبة سكان الريف. أما نسبة جرائم القتل الى السكان فإنها ترتفع مع زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات (٥١ , ٠)، وتتناقص مع ارتفاع مستوى الدخل (ـ٦٣ , ٠)، وازدهار التنمية البشرية (ـ ٥١ , ٠).

كما ارتبطت معدلات أعداد جرائم القتل العمد بعلاقة ضعيفة مع عنصر التنمية الحضرية (٠,٤٦)، مما يعني أن التنمية الحضرية تفسر فقط (٢١,١٦٪) من التباين المكاني في جرائم القتل العمد في منطقة الدراسة. وهذه نسبة لا تساعد كثيرا في إجراء تحليل الانحدار الخطي و تحليل العامل البيئي. عوضا عن ذلك تم تحليل معدل أعداد جرائم القتل العمد مع مجموعة المتغيرات التفسيرية بصيغة متغيرات منفردة وليست متكتلة كعنصر واحد. وقد أثمر التحليل عن تكون عنصر رئيسي جديد يمكن تسميته بعنصر القتل و التنمية البشرية، حيث ضم المتغيرات :

دليل التنمية البشرية	٠,٩٧١-	دليل التعليم	٠,٨٢٤-
دليل العمر المتوقع	٠,٩٠٨-	دليل الناتج المحلي	٠,٩١٠-
الناتج المحلي GDP	٠,٦٥٧-	٪ لمن في سن العمل	٠,٥٢٠-
٪ للامية بين الذكور	٠,٧٤١	٪ للعاملين في الصناعة	٠,٧٢٩-
٪ لسكان الريف	٠,٧٩١	معدل أعداد جرائم القتل	٠,٨٤٨

تشير هذه التركيبة الى أن لعدد جرائم القتل العمد علاقة موجبة مع الريف و مع نسبة الأمية بين الذكور، وأنها تتناقض مع ارتفاع مستوى التنمية البشرية بكامل مفرداتها. إضافة الى ذلك فأنها تتعارض مع ارتفاع نسبة من هم في سن العمل، ولعل لنسبة الإعالة (معدل الاعتمادية) علاقة بهذه الحالة، حيث ان انخفاض نسبة من هم في سن العمل و ارتفاع نسبة الأطفال تزيد من ضغوط الحياة و تجعل الفرد عرضة للمشاكل.

طبقا لتركيبة عنصر القتل و التنمية البشرية، فقد توزعت الاقطار العربية الى الفئات الآتية :

١ ـ الفئة الأولى، وفيها السودان، حيث سجلت قراءة عنصر قدره (٢٢٢ , ٢) نتيجة ارتفاع معدل جرائم القتل فيها (٩٣٠ جريمة قتل سنويا خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨). كما بلغت نسبة الأمية بين الذكور (٥٨٪)، ونسبة سكان الريف (٧٧٪)، و نسبة العاملين في قطاع الصناعة (٨ , ١٥٪)، و دليل التنمية البشرية فيها متدني، فهو بقيمة (٣٣٣ , ٠).

٢ ـ الفئة الثانية، و تضم اليمن لوحدها بعد ان سجلت معدلا سنويا لاعداد جرائم القتل العمد قدره (٥٦٤) جريمة، والتنمية البشرية فيها متدنية، بقيمة (٣٦١ , ٠)، ونسبة الأمية بين الذكور (١ , ٤١٪)، ونسبة العاملين في القطاع الصناعي (٢ , ١٦٪)، و (٦٩٪) من السكان يقطنون الريف.

٣ ـ الفئة الثالثة، وتتكون من : تونس، سوريا، العراق، عمان، و مصر، حيث سجلت قراءات للعنصر تراوحت بين الصفر و (+ ٩ , ٠).

٤ ـ الفئة الرابعة، وانضوت فيها أقطار : الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، قطر، لبنان، و ليبيا، حيث سجلت قراءات عنصر دون الصفر واقل من (١).

٥ ـ الفئة الخامسة و فيها الإمارات العربية (ـ٢٩٥ , ١) و الكويت (ـ٠٧٦ , ١)، وكان المعدل السنوي لجرائم القتل العمد فيهما (٣٣ و٢٧ على التوالي). بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في الإمارات (٨٦٦ , ٠) وفي الكويت (٨٤٤ , ٠)، وكانت نسبة السكان الحضر (٨٢٪ و ٩٦٪ على التوالي)، ونسبة الأمية بين الذكور (٧ , ١٧٪ و ٢ , ٢١٪ على التوالي).

وعند إعادة التحليل باعتماد نسبة جرائم القتل الى السكان، تكون العنصر الرئيسي من المتغيرات الآتية، لذا يمكن تسميته بالقتل و نسبة النوع :

٪ للذكور ٠,٧١٧

نسبة النوع في الحضر ـ٠,٦١٤

نسبة القتل الى السكان ـ٠,٥٢٣

مما يعني ان لنسبة جرائم القتل الى السكان علاقة موجبة مع ارتفاع نسبة الذكور في المناطق الحضرية، وقلتها في عموم القطر. وتحدث مثل هذه الحالة في الاقطار التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، و هجرة واسعة الى المدن، ومن المدن الى خارج البلاد.

انطوت الاقطار العربية تحت أربع فئات طبقا لقراءات عنصر القتل ونسبة النوع، وهي :

١ ـ الفئة الأولى، و تضم عمان (١,٦٠٥) و قطر (١,٩٤١). سجلت عمان نسبة قدرها (٠,٥١٠) جريمة قتل لكل مائة الف نسمة، بينما سجلت قطر (١,٤٣١) جريمة قتل عمد لكل مائة الف نسمة.

٢ ـ الفئة الثانية، وفيها الاقطار : الإمارات العربية، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، الكويت، و مصر. وكانت قراءات العنصر فيها تتراوح بين الصفر الموجب و (٠,٩).

٣ـ الفئة الثالثة، وتضم : تونس، العراق، ليبيا، و اليمن، مسجلة قراءات عنصر دون الصفر وأقل من الواحد.

٤ ـ الفئة الرابعة، وتضم الأردن (ـ١,١٦٧)، البحرين (ـ١,٤٩٧)، ولبنان (ـ١,٧٨٢).

وفي الحقيقة يصعب تفسير التوزيع الجغرافي لقراءات هذا العنصر، لوجود تناقض في التركيبة. وهذه من المشاكل التي يواجهها العديد من الباحثين، فبعض العناصر تكون تركيبتها غير واضحة أما في المتغيرات، او في قراءات العنصر.

شكل رقم (٢ ــ ٣)

تراتب الاقطار العربية حسب قراءة عنصري القتل و التنمية و القتل و نسبة النوع

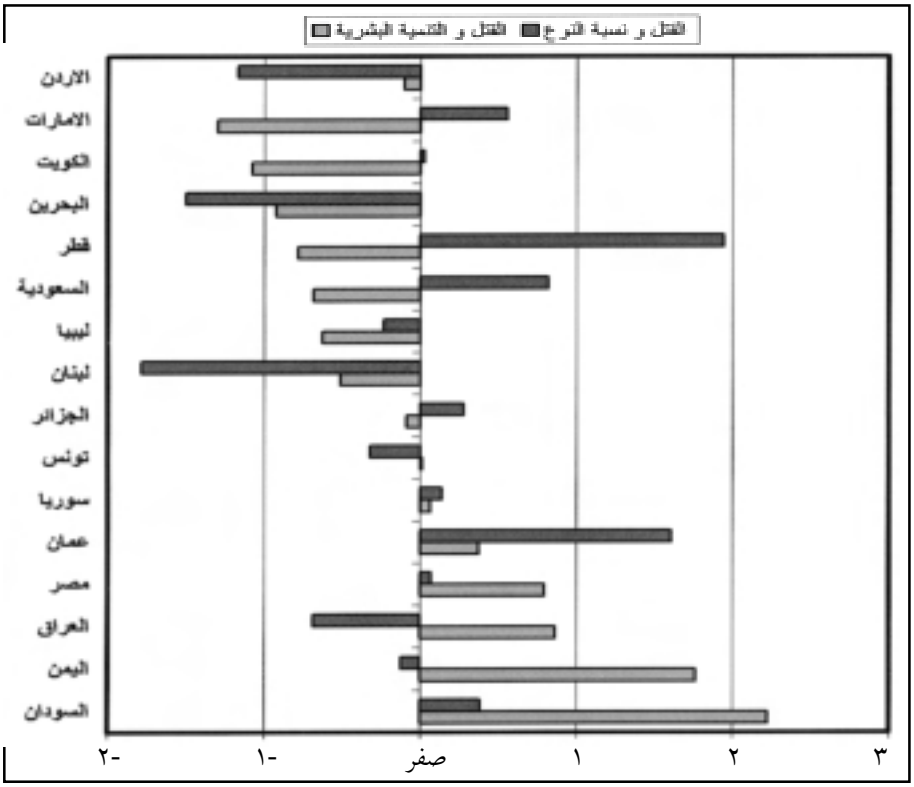

يعرض الشكل رقم (٢ ـ ٣) تراتب الاقطار العربية حسب قراءة عنصر جرائم القتل و التنمية البشرية ، كما يعرض موقع القطر في قراءة عنصر القتل و نسبة النوع . على ضوء هذا الشكل ، صنفت الاقطار العربية قيد الدرس الى :

١ ـ أقطار كانت قراءاتها موجبة في العنصرين ، وهي : سوريا ، عمان ، مصر ، و السودان .

٢ ـ أقطار كانت قراءاتها في السالب في العنصرين ، وهي : الأردن ، البحرين ، ليبيا ، و لبنان .

٣ـ أقطار قراءاتها موجبة في عنصر القتل و التنمية البشرية ، وفي السالب في عنصر القتل و نسبة النوع، وهي : الإمارات، قطر، السعودية، الجزائر، و الكويت .

٤ ـ أقطار كانت قراءات عنصر القتل و التنمية البشرية في السالب، وفي عنصر القتل و نسبة النوع موجبة، وهي : تونس، العراق، اليمن.

الفصـل الرابع

جرائم المخدرات: عرض وتحليل

٤ . جرائم المخدرات:عرض و تحليل

٤ .١ مقدمـة

ان ظاهرة تعاطي المخدرات و الاعتماد عليها، و بالتالي الإدمان على تعاطيها تنطوي على تهديد حقيقي للمجتمعات التي تنتشر فيها، وذلك بسبب تأثيرها البالغ في كافة أشكال النشاط الاجتماعي و الاقتصادي، وذلك خلال أضرارها على العنصر البشري من النواحي الصحية، العقلية، النفسية، و الاجتماعية. و يكمن التهديد الأكبر للمخدرات في استهدافها قطاع الشباب، مستقبل الوطن و حماته.

المخدرات آفة تبتلى بها الشعوب، فهي تنخر عصب الحياة في المجتمع خلال إدمان الشباب عليها. فشباب الطبقة الكادحة يهرب من الواقع الذي يعيشه و من المشاكل التي تواجهه بالإدمان عليها، و يعدها الشباب الغني من مستلزمات اللهو و المتعة. أما شباب الطبقة المتوسطة فإنه ينساق وراء تقليد أبناء «الذوات» من الطبقة الغنية في ملذاتهم و صخبهم ومجونهم مقلدا إياهم دون وعي أو إدراك للنتائج الوخيمة لهذا الإدمان. وفي جميع هذه الحالات إدمان المخدرات مرض يصيب الشباب ضعيفي الإرادة الهاربين من الواقع الى دنيا الأحلام. إنه ينقلهم من حالة الشعور بالمسؤولية و تحملها ذاتيا الى حالة الضياع في المرحلة الأولى ليقودهم لاحقا الى الانحراف والجريمة في مستواها الخطير.

إدراكا للأضرار التي يسببها إدمان المخدرات، تقوم بعض الدول المعادية بترويج تجارته الى أقطار الوطن العربي بهدف الهدم الداخلي قبل

الغزو الخارجي، فالمخدرات (قذيفة فيروسات) موجهة ضد شباب المجتمع العربي الذين هم السواعد المسؤولة عن تجسيد مبادئ الأمة و قيمها. لهذا السبب، ترتبط تجارة المخدرات بالوضع السياسي للدولة و طبيعة علاقاتها مع جيرانها، و الوضع السياسي في إقليمها الجغرافي.

إن الوطن العربي من المناطق المستهدفة لتهريب و ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية نظرا لخصوصية المجتمع العربي التاريخية و الجغرافية، وانعكاساتهما على وضعه السياسي الدولي. فالوطن العربي يتميز بموقع جغرافي مركزي (قلب العالم القديم) مما يدفع لممارسة عملية تهريب المخدرات عبره، خاصة وان حدوده الخارجية تضم العديد من المنافذ المتنوعة (الجبال و الصحارى و البحار). ومن ناحية ثانية، ينظر له كسوق واسعة ورائجة للتسويق و الاستهلاك، بحكم الكثافة السكانية العالية في العديد من أقطاره. ومن ناحية ثالثة، تحرص دول الجوار في معظمها، و الكيان الصهيوني المسخ، وبسبب سوء علاقاتها مع أقطار الوطن العربي الى محاولة إغراق الأسواق السوداء بالمخدرات و المؤثرات العقلية كوسيلة للتأثير على القدرات البشرية وإخماد طاقات قوتها حتى تظل غير قادرة على الحركة و الالتفاف حول نفسها والدفاع عنها.

ونظرا لما يميز هذا النمط من الإجرام من خصائص عن أنواع الجرائم الأخرى، و المبينة في أدناه، فقد تم تناوله بأسلوب في العرض و التحليل يختلف بعض الشيء عن معالجة سواه:

١ ـ ان جرائم المخدرات تعد من الجرائم المنظمة و العابرة للحدود ذات الأهداف السياسية وتقف ورائها في الغالب أطراف معادية.

٢ ـ ان هذه الجرائم تستهدف فئة الشباب اكثر من غيرها في المجتمع .

٣ـ اختلاف طريقة قياس هذه الجرائم المعتمدة من قبل المنظمات المتخصصة عن سواها من الجرائم حيث تتم من خلال احتساب كميات الضبطيات حسب أنواعها ، فمخدرات الحشيش و الأفيون والهيروين تقاس عادة بالكيلو غرام (الوزن) ، في حين ان المؤثرات العقلية تقاس بعدد الحبات او الأشرطة الدوائية .

٤ ـ ان البيانات المعلنة عن جرائم المخدرات لا تعني بالضرورة الحجم الحقيقي للظاهرة ، بقدر ما تعكس نشاط الجهات الأمنية الضابطة للمخدرات والأولويات التي تعطيها تلك الجهات لعملية المكافحة ، نظرا لأن جريمة المخدرات غالبا لا يكون فيها طرف مشتكي . كما ان الانتربول تعلن ان ما يعلن من أرقام جرائم المخدرات لا يشكل سوى (١٠٪) من الحقيقة[١] .

٥ ـ ان ازدياد حجم جرائم المخدرات له تأثيراته الآنية و المستقبلية على المجتمع .

٤ . ٢ عرض بيانات جرائم المخدرات

تتباين معدلات أعداد جرائم المخدرات في الوطن العربي بدرجة كبيرة جدا بين أقطاره ، إذ بلغ معامل التغاير (١٨٧٪) من قيمة المعدل البالغ (١٤٧٠) قضية سنويا ، فمعدل حدوثها سنويا في مصر هو (١٠٩٧٥) قضية ، وفي العراق (٥) قضايا سنويا . ويبقى التباين كبيرا عند النظر الى نسبة جرائم المخدرات من المجموع العام للجرائم (١٦٠٪ من قيمة المعدل

(١) إبراهيم ، اكرم نشأت (مشكلة المخدرات في الوطن العربي) مصدر سابق ٢٠٠٠ ، بغداد .

البالغ ٢,٣٠١). ويعرض الجدول رقم (١ ـ ٤) معدلات أعداد جرائم المخدرات و نسبها في الأقطار العربية قيد الدرس، أما الشكل رقم (١ ـ ٨) فيوضح الترتيب التنازلي لأقطار منطقة الدراسة حسب النسب المئوية لجرائم المخدرات من مجموع الجرائم المسجلة .طبقا لهذا الشكل فإن جرائم المخدرات سجلت أعلى نسبة مئوية في السعودية (١٥٪)، تلتها سوريا (٤٪)، ثم الكويت (٢,٨٦١٪) و الجزائر (٢,٣٠٤٪) .

جدول رقم (١ ـ ٤)

معدل أعداد و نسب جرائم المخدرات في الوطن العربي للمدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

القطـــر	المعدل السنوي لضبطيات المخدرات	٪ للمخدرات من مجموع الجرائم	نسبة السكان جرائم المخدرات الى السكان
الأردن	٢٢٨	٠,٦٩٦	٥,٣١٣
الإمارات	٤١٨	١,٤٨٤	١٧,٣٣٧
البحرين	٢٢٦	١,٥٥٠	٣٩,١٦٨
تونس	٣٢٢	٠,٣٦٥	٣,٥٩٤
الجزائر	١٥١٨	٢,٣٠٤	٥,٣٢٨
السعودية	٣٧٣٨	١٥,٦٢١	١٩,٨٨٢
السودان	٣٠٥٤	٠,٨٧٢	١١,٢٦٩
سوريا	١٣٤٣	٤,١٨١	٩,٤٦٧
العراق	٥	٠,٠١٥	٠,٠٢٤
عمان	٤٧	١,١٥٣	٢,١٨٣
قطر	٩٩	٠,٤٣٨	٢٠,٢٤٥
الكويت	٥٣٠	٢,٨٦١	٢٩,٤١١
لبنان	٤٣٧	١,٥١٤	١١,٣٩٨
ليبيا	٥١٧	١,٥٧٠	١١,٧٧٦
مصر	١٠٩٧٥	١,٧٦٨	١٩,٠٨٣
اليمن	٦٨	٠,٤٢٤	٠,٤٤٢

يتضح من الجدول أعلاه ان التباين بين الأقطار العربية في نسب جرائم المخدرات الى السكان يميل الى الانخفاض، ولكنه يبقى عاليا (٨٤٪ من قيمة المعدل البالغ ١٢,٨٧٠) . ويوضح الشكل رقم (٢ـ ٤) أن البحرين قد سجلت أعلى نسبة في جرائم المخدرات الى حجمها السكاني، تلتها الكويت و قطر و السعودية ثم مصر. وكانت أقل النسب من حصة ، اليمن و عمان والعراق. أما الشكل رقم (٣ـ ٤) فيعرض موقع الأقطار قياسا بالمعدل في عدد جرائم المخدرات و نسبها الى السكان. استنادا الى هذا الشكل، فان مصر و السعودية تفوق فيهما الأعداد و النسب على المعدل. أما: الكويت، قطر، البحرين، و الإمارات فنسب المخدرات فيها الى السكان تفوق المعدل. و السودان لوحدها يفوق عدد جرائم المخدرات فيها على المعدل. وتبقى بقية الأقطار العربية دون المعدل في العدد و النسبة الى السكان .

شكل رقم (١ ـ ٤)
النسب المئوية لجرائم المخدرات من مجموع الجرائم في الوطن العربي

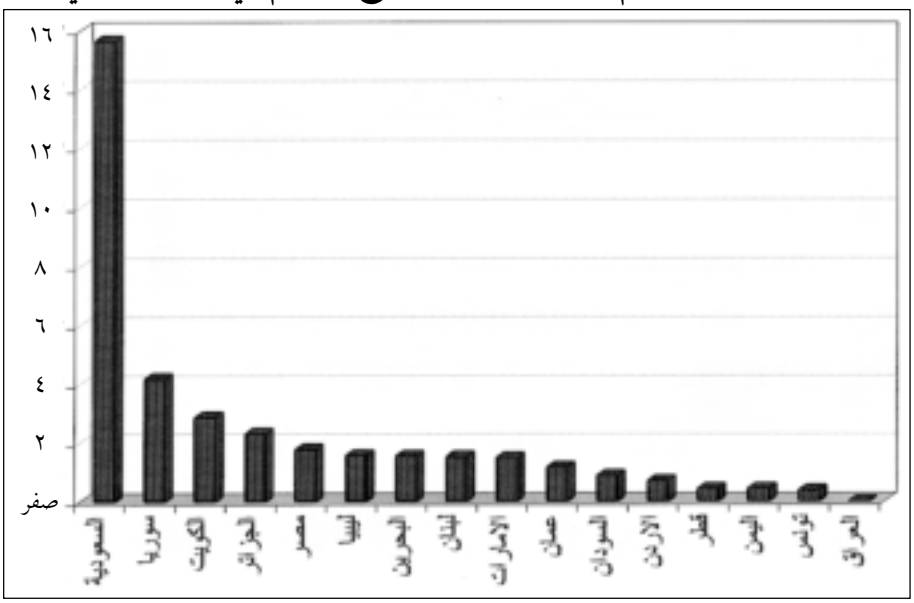

شكل رقم (٢ ـ ٤)
نسب المخدرات إلى السكان للمدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨م

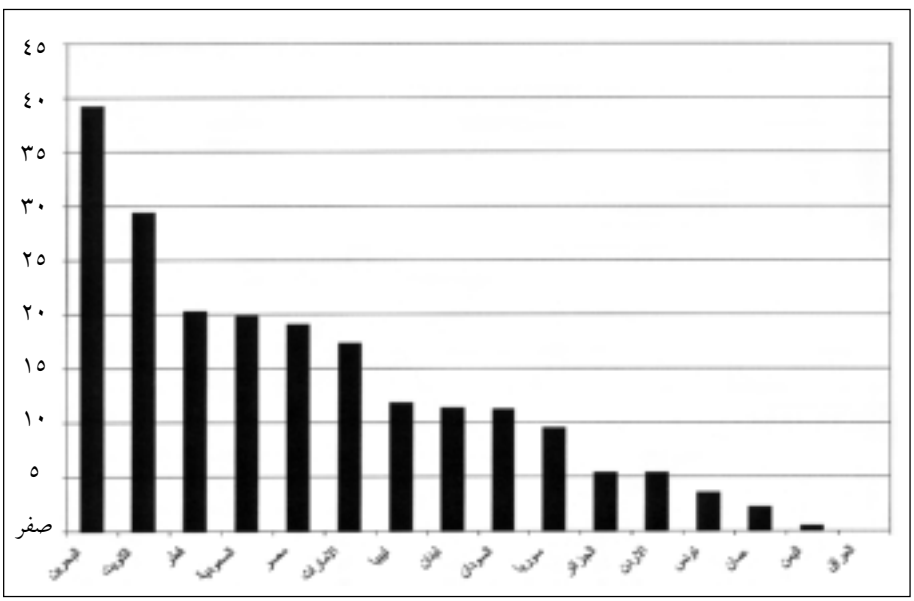

شكل رقم (٣ ـ ٤)
معدل أعداد جرائم المخدرات ونسبها في الوطن العربي

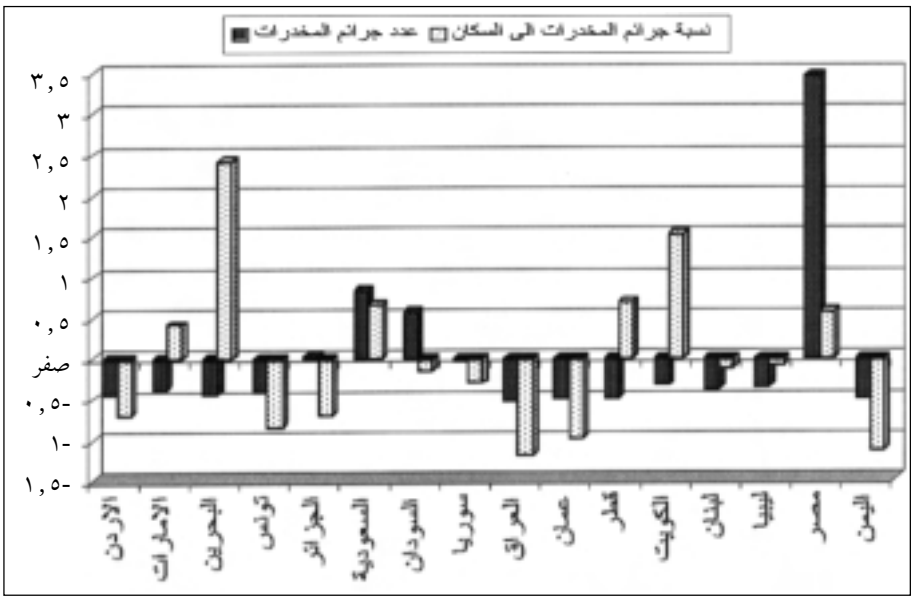

٤ . ٣ التوزيع المكاني لأنواع الـمخدرات

في هذا الجزء من البحث، اعتمدت بيانات تيسرت عن ضـبطيات المخدرات في (١٨) قطر عربي للسنوات ١٩٩٣ـ١٩٩٧ . في البدء استخرج المعدل السنوي للكمية المضبوطة في كل قطر، ذلك لأن اعتماد الكمية المضبوطة كوحدة قياس يعطي نتائج اكثر تمثيلا للواقع مع عدد تكرار الجرائم، إذ قد تعادل الكمية المضبوطة في واقعة واحدة في قطر ما مجموع المسجل في قطر آخر على مدى عام كامل.

وبالعودة الى نشريات الأمم المتحدة تم تقدير عدد الذكور بعمر (١٥ـ ٥٩) عاما لكونهم الفئة التي تتعرض الى أخطار الإدمان عـلى المخدرات أكثر من غيرها، فحسبت نسبة ما يصيب كل ألف نسمة منهم من ضبطيات

المخدرات حسب نوعها : حشيشة، أفيون، هيروين، كوكائين بالاعتماد على معدل سنوات الدراسة .

٤ . ٣ . ١ ضبطيات الحشيشة

لقد انتشرت الحشيشة في جميع الاقطار قيد الدرس، وبلغ المعدل السنوي لضبطيات الحشيشة فيها(٩١٢ , ٦٢٤٦٧ كيلو غرام)، و بتباين كبير (معامل التباين ٢٤٨٪ من قيمة المعدل). وقد جاءت المغرب بأعلى كمية ضبطيات، تلتها لبنان ثم السودان، و شكلت الاقطار الأخرى فئة توازنها في كمية الحشيشة. انظر جدول رقم (٢ ـ ٤) وشكل رقم (٤ـ٤).

وعند النظر الى الموضوع من زاوية أخرى، نسبة الكمية المضبوطة من الحشيشة الى كل الف ذكر بعمر (١٥ ـ ٥٩) سنة، حينها أختلف التراتب بعض الشيء حيث سجلت السودان أعلى نسبة (١١٠٨٢) غراماً لكل الف ذكر من الشباب، تتبعها على التوالي : الأردن، لبنان ثم المغرب. وقد كان معدل النسب (٢٤٧٧ غرام لكل الف ذكر من الشباب) مع تباين كبير بين الاقطار بقيمة (١٦٦٪) من قيمة المعدل. ويفسر هذا تسجيل أربعة أقطار فقط نسبا تفوق المعدل يوازنها (١٣) قطرا. ويعني هذا تباينا كبيرا بين الاقطار في ضبطيات الحشيشة. ويوضح الجدول رقم (٢ـ٤) المعدل السنوي لكميات الحشيشة المضبوطة ونسبتها إلى الشباب الذكور في الأقطار قيد الدرس.

جدول رقم (٢ ـ ٤) المعدل السنوي لكميات الحشيشة المضبوطة و نسبتها الى الشباب الذكور

القطر	معدل كمية الحشيشة بالغرامات	غرام / ذكر ١٥ ـ ٥٩
الأردن	٢٢٤٢,٧٠٥	١٠٦١٩
الإمارات	١٩٢٣,٢٣٢	١٥٤٦
البحرين	٤,٧٣٩	١٤
تونس	١٣,٢٩٩	٤
الجزائر	٧٩٢,٣٤٣	٦٦
السعودية	٢٠٠٠,٠٦٨	٣٤٤
السودان	١٣٤٢٤,٢٩٥	١١٠٨٢
سوريا	١٣٧٣,١٢٩	١٩٩
العراق	٩,٨٠٧	١
عمان	٩٢١,٣٣٩	٩٧٥
قطر	٣١٧,٣٥٤	٩٠٥
الكويت	٢٢٧,٠٢٤	٥٥٦
لبنان	١٣٧٧٨,٤٩٢	١٠٥٨٦
ليبيا	١٢٨٧,٥٥٤	٤٩٧
مصر	١٩٠٠,٣٣١	٧٤
المغرب	٥٥٢٧٣,٩٧٦	٤٦٣١
اليمن	٢٠,٤٩٧	٤

شكل رقم (٤ ـ ٤)

معدل كميات الحشيشة ونسبها إلى الذكور الشباب بالدرجات المعيارية

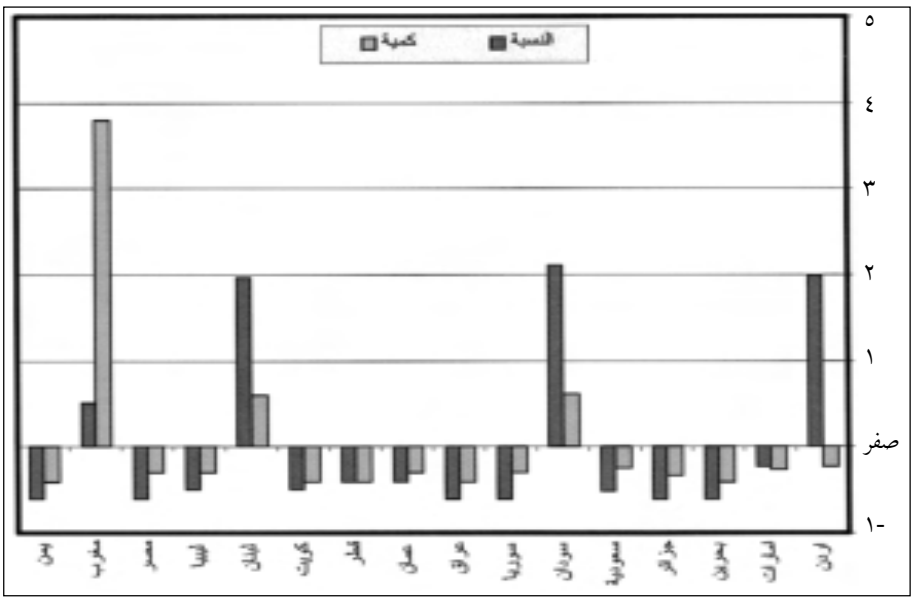

٤ . ٣ . ٢ ضـبطـيات الأفيون

ستة أقطار عربية خلت من ضبطيات الأفيون، هي : تونس، السودان، فلسطين، ليبيا، المغرب واليمن. وكان المعدل السنوي العام للضبطيات (١٧١ ,٢٨كيلو غرام) وبتباين أقل من التوزيع الجغرافي لضبطيات الحشيشة (١٢٨٪ من المعدل). برزت السعودية في أعلى كمية، تبعتها الإمارات ثم لبنان. وأيضا تجمعت الاقطار الأخرى في فئة دون المعدل. أي ان ثلاثة أقطار توازن (١٤) قطرا في ضبطيات الأفيون، مما يعني تباينا كبيرا.

بلغ معدل كمية الأفيون لكل الف ذكر من الشباب (٢٠) غراماً وبتباين بين الاقطار بقيمة (١٣٥٪) من المعدل. برزت الأردن بأعلى نسبة أفيون الى الشباب (٧٢ غراماً لكل الف ذكر من الشباب)، تبعتها الإمارات ولبنان والكويت على التوالي بنسب تفوق المعدل . انظر جدول (٣ـ ٤) وشكل رقم (٥ ـ ٤).

شكل رقم (٥ ـ ٤)
معدل كميات ونسب الأفيون المضبوطة بالدرجات المعيارية

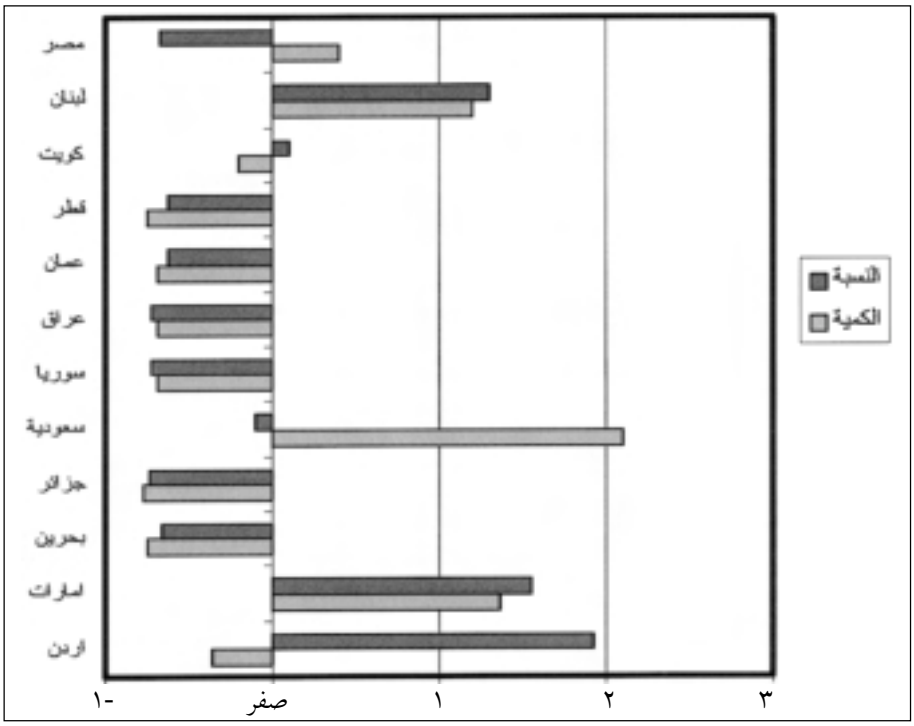

٤ . ٣ .٣ ضبطيات الهيروين

لم تؤشر البيانات المتوفرة ضبط أية كمية من الهيروين في العراق، وكان المعدل السنوي لضبطيات الهيروين في الاقطار الأخرى (٥ ,٢٩ كيلو غرام) وبتباين كبير بين الاقطار بنسبة (٢٠٣٪) من المعدل. سجلت السعودية أعلى نسبة منه، تلتها مصر ثم الإمارات و الأردن، وتكتلت الاقطار الأخرى في فئة دون المعدل. انظر جدول (٣ـ ٤) وشكل (٦ـ٤).

كان معدل نسب ضبطيات الهيروين (٢٠) غراما لكل الف من الذكور في عمر (١٥ ـ ٥٩) سنة وبتباين كبير في النسب بلغ (١٩٨٪) من قيمة المعدل .سجلت خمسة أقطار نسبا تفوق المعدل، وهي على التوالي: الأردن، السعودية، الإمارات، الكويت و لبنان.

جدول رقم (٣ ـ ٤) المعدل السنوي لكميات الأفيون المضبوطة و نسبتها الى الشباب الذكور

القطر	معدل كمية الأفيون بالغرامات	غرام / ذكر ١٥ ـ ٥٩
الأردن	١٥,٢٢٥	٧٢
الإمارات	٧٧,٣٣٠	٦٢
البحرين	٠,٧٤٩	٢
تونس	٠	٠
الجزائر	٠,١٧٧	٠,٠٥
السعودية	١٠٢,٣٨٨	١٨
السودان	٠	٠
سوريا	٢,٩٢٧	٠,٥
العراق	٢,٩٠٧	٠,٣
عمان	٢,٦٦٥	٣
قطر	٠,٩٥٢	٣
الكويت	٢٠,٤٨١	٢٣
لبنان	٧٠,٢٤٨	٥٤
ليبيا	٠	٠
مصر	٤٢,٠٠٨	٢
المغرب	٠	٠
اليمن	٠	٠

جـدول رقــم (٤ ـ ٤) الـمـعـدل السـنوي لكـمـيات الهيروين المـضـبوطـة و نـسـبتـها الى الشـباب الـذكـور

القطـــر	معدل كمية الهيروين بالغرامات	غرام / ذكر ١٥ـ٥٩
الأردن	٣٣,٥٦٣	١٥٩
الإمارات	٤٦,٨٥٠	٣٨
البحرين	٥,٩٦٧	١٨
تونس	٢,٢٢٦	١
الجزائر	٠,٢٩٥	٠,٠٢
السعودية	٢٣٩,٨١٢	٤١
السودان	٣,٧٦٥	٣
سوريا	١٠,٦٠٧	١,٥
العراق	٠,٠	٠,٠
عمان	٣,٠٦٩	٣
قطر	٠,٣٩٥	١
الكويت	٢١,٤٢٥	٢٤
لبنان	٢٧,٨٧٦	٢٢
ليبيا	٣,١٦٧	١
مصر	٨٥,٥٠٥	٣
المغرب	٢,٢٧٤	٠,٢
اليمن	٦,٢٦٧	١

شكل رقم (٦ ـ ٤)
معدل كميات الهيروبين المضبوطة ونسبها بالدرجات المعيارية

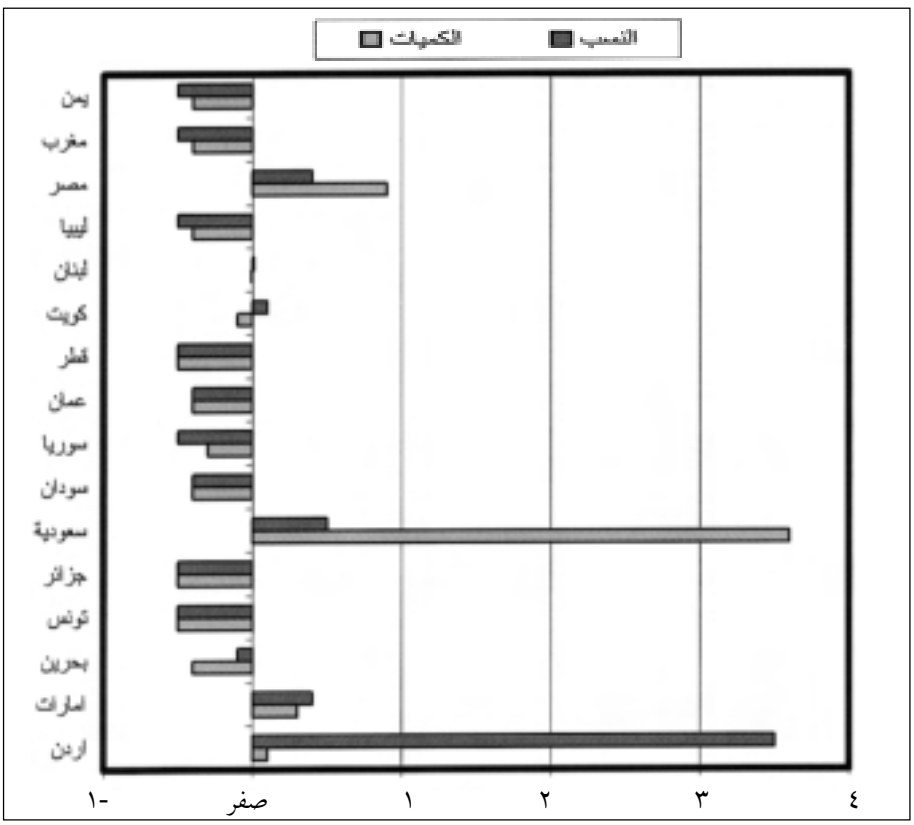

٤ . ٣ . ٤ ضبطيات الكوكايين

خلت خمسة أقطار عربية من ضبطيات الكوكايين، هي العراق، عمان، قطر، ليبيا واليمن. وكان المعدل السنوي للضبطيات (١٦٧) غراماً للقطر الواحد و بتباين كبير جدا بين الأقطار بلغ بنسبة(٣٣٨٪) من قيمة المعدل. وجاءت المغرب بأعلى كمية منفردة لوحدها بموقع فوق المعدل. أي أن المغرب حازت على نصف الضبطيات. كما بقيت المغرب في أعلى نسبة كوكايين للشباب تلتها لبنان، لتترك نسب الأقطار الأخرى دون المعدل جميعها. انظر جدول (٥ ـ ٤) وشكل رقم (٧ ـ ٤) .

جدول رقم (٥ ـ ٤) المعدل السنوي لكميات الكوكايين المضبوطة و نسبتها الى الشباب الذكور

القطر	معدل كمية الكوكايين بالغرامات	غرام / ذكر ١٥ـ٥٩
الأردن	٠,٣٤٠	٢
الإمارات	٠,٠١٧	٠,٠١٣
البحرين	٠,٠١٠	٠,٠٢٩
تونس	٠,٠٢٤	٠,٠٠٦
الجزائر	٠,٠٠٢	٠
السعودية	٤,٩١٩	٠,٨٤٥
السودان	٠,٢٣٥	٠,٢
سوريا	٣,٧٣٦	٠,٥٤٢
العراق	٠	٠
عمان	٠	٠
قطر	٠	٠
الكويت	٠,١٦٠	٠,١٨
لبنان	١١٧,٥٥٨	٩٠
ليبيا	٠	٠
مصر	٠,٧٦٢	٠,٠٢٩
المغرب	٢٠٤٣,٠٣٧	١٧١
اليمن	٠	٠

شكل رقم (٧ ـ ٤)

معدل كميات الكوكايين المضبوطة ونسبها بالدرجات المعيارية

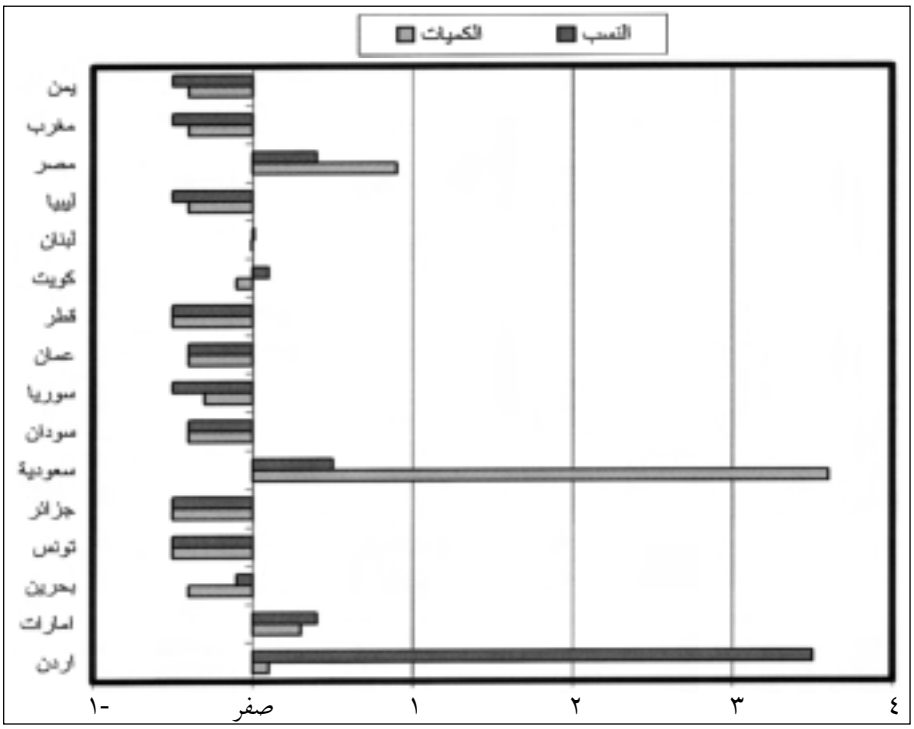

٤ . ٤ النمط المكاني لمجموع الضبطيات

باعتماد مجموع الدرجات المعيارية لكل قطر في أنواع المخدرات الأربع، وترتيبها تنازليا اتضح أن المغرب قد كانت الأكثر من حيث كميات المخدرات المضبوطة فيها، تلتها بالترتيب الآتي :ـ السعودية، لبنان، الإمارات ، مصر، السودان، ليبيا، اليمن ،الأردن، الكويت، العراق، تونس ، عمان، سوريا، قطر، البحرين، والجزائر.

بتكرار الإجراءات ذاتها مع نسب المخدرات الى الذكور الشباب جاءت الأردن بالمرتبة الأولى تبعتها : لبنان ،المغرب، السودان، الإمارات، السعودية، الكويت، البحرين، عمان، ليبيا، قطر، تونس، مصر،

اليمن، سوريا ،الجزائر والعراق على التوالي. وبالمقارنة البصرية بين التراتبين لوحظ الاختلاف الكبير بين التوزيعين الجغرافيين للمخدرات (الكمي و النسبي). مما يعني ان كميات المخدرات المضبوطة لا تتوافق مع الحجم السكاني للأقطار العربية .

باعتماد قياس الكميات المضبوطة مع نسبتها الى الذكور الشباب، مع بعض فقد صنفت الاقطار العربية الى الفئات الآتية :

١ ـ في جرائم الحشيشة:

أ ـ الفئة الأولى : أقطار ارتفعت فيها الكميات المضبوطة و نسبتها الى الشباب، وهي : السودان، لبنان و المغرب .

ب ـ الفئة الثانية : ارتفعت نسبة الحشيشة الى الذكور الشباب في الاردن رغم انخفاض كميتها عن المعدل العام .

جـ ـ الفئة الثالثة : أقطار انخفضت فيها الكميات و نسبها عن المعدل العام، وهي الاقطار الأخرى جميعا .

٢ ـ في جرائم الأفيون :

أ ـ الفئة الأولى : ارتفعت كمية الأفيون المضبوطة في الإمارات و لبنان، و نسبتها الى الشباب، عن المعدل العام.

ب ـ الفئة الثانية : ارتفعت فيها كمية الأفيون عن المعدل العام ولكن كانت نسبتها الى الشباب دون المعدل وهي : السعودية ومصر .

ج ـ الفئة الثالثة : كانت فيها الكميات المضبوطة أقل من المعدل العام إلا ان نسبتها الى الشباب مرتفعة، وهي : الأردن والكويت .

د ـ الفئة الرابعة : انخفضت كميات الأفيون المضبوطة، ونسبتها الى الشباب، في الاقطار العربية الأخرى .

٣ ـ في جرائم الهيروين :

أ ـ الفئة الأولى : ارتفعت كميات الهيروين، ونسبتها الى الشباب في الأردن، الإمارات، و السعودية .

ب ـ الفئة الثانية : انفردت مصر بارتفاع كمية الهيروين عن المعدل العام ولكن بنسبة أقل عن المعدل قياسا بعدد شبابها من الذكور .

جـ ـ الفئة الثالثة : جاءت الكويت ولبنان بنسبة الهيروين الى الشباب أعلى من المعدل العام رغم قلة الكميات المضبوطة بسبب قلة سكانهما .

د ـ الفئة الرابعة : انخفضت الكميات والنسب الى الشباب في الاقطار العربية الأخرى .

٤ ـ في جرائم الكوكايين :

أ ـ الفئة الأولى : انفردت المغرب لوحدها بأعلى كمية كوكايين مضبوطة ونسبتها الى الشباب .

ب ـ الفئة الثانية : سجلت لبنان نسبة عالية من الكوكايين الى شبابها رغم قلة الكمية المضبوطة فيها .

جـ ـ الفئة الثالثة : تجمعت الاقطار العربية الأخرى في هذه الفئة لأنها سجلت كميات ونسب دون المعدل العام .

٤ . ٥ تحليل جرائم المخدرات

ارتبط عنصر التنمية الحضرية بعلاقة موجبة متوسطة القوة (٠,٦١١٣)، مع معدل أعداد جرائم المخدرات كما أشير لذلك في الفصل السابق، وأن (٣٢,٨٩٩٪) من التباين المكاني لمعدلات جرائم المخدرات يمكن تفسيره بالتباين المكاني للتنمية الحضرية في الوطن العربي. ولم تشترك نسب المخدرات الى السكان مع عنصر التنمية الحضرية. كان هذا عند تكتيل مجموعة مؤشرات التنمية البشرية مضافا إليها متغير نسبة الحضر لتشكل عنصرا واحدا، ولكن بإعادة التحليل مع المتغيرات التفسيرية منفردة (دون تكتيلها في عنصر واحد)، تغيرت الحالة كليا. فمتغير عدد جرائم المخدرات كمتغير معتمد لم يشكل عنصرا مع أي من المتغيرات التفسيرية. فقد كان تحميل loading معدل عدد جرائم المخدرات مع العنصر الأول الذي تشكل بتحميل قيمة (٠,٢٩٣-)، ومع العنصر الثاني بتحميل قيمة (٠,٠٠٥)، أي عدم وجود علاقة يمكن اعتمادها لتفسير التباين المكاني لاعداد جرائم المخدرات في منطقة الدراسة.

وبعد إعادة التحليل مع نسب المخدرات الى السكان، تكون عنصر ضم المتغيرات الآتية، وعلى أساسها يمكن تسميته بالمخدرات و التنمية البشرية:

دليل التنمية البشرية	٠,٩٤٩-	دليل التعليم	٠,٨٣٠-
دليل العمر المتوقع	٠,٨٨٠-	دليل الناتج المحلي	٠,٨٨٠
الناتج المحلي GDP	٠,٦٩١-	٪ لمن في سن العمل	٠,٥٧٩-
٪ للأمية بين الذكور	٠,٧٣٥	٪ للعاملين في الصناعة	٠,٧٠٣-
٪ لسكان الريف	٠,٨٣١	نسبة المخدرات الى السكان	٠,٦٤٩-

يعني هذا ان نسبة المخدرات الى السكان ترتفع في المجتمعات الحضرية، وحيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة، وتقل نسبة الأمية بين الذكور. أنها سمة للمجتمع الحضري ذي المستوى الاقتصادي و التعليمي العالي نسبيا .

ان اختلاف النتيجة أعلاه عن نتائج التحليل السابق تؤكد حقيقة مفادها ان صيغة التعامل مع المتغيرات تؤثر بدرجة كبيرة على النتيجة. فعند تحليل المخدرات مع قراءات عنصر التنمية الحضرية توضحت ملامح علاقة موجبة مع عدد جرائم المخدرات، وبتكرار التحليل مع المتغيرات التفسيرية مفردة اختلفت النتيجة كليا .

في ضوء قراءات عنصر (المخدرات و التنمية البشرية) ، الذي فسر (٥٥٩, ٤٣٪) من التباين المشترك للتوزيع الجغرافي لنسب المخدرات الى السكان و مجموعة المتغيرات التي شكلت العنصر، و استنادا الى الشكل رقم (٨ـ٤)، فقد صنفت الأقطار العربية قيد الدرس الى الفئات الآتية :

الفئة الأولى : ارتفعت فيها نسبة جرائم المخدرات الى السكان، و تضم أقطاراً حققت مستوى عالياً من التنمية البشرية مع انخفاض في الكثافة السكانية، وهي : الكويت، الإمارات، و البحرين.

الفئة الثانية : انخفضت فيها نسبة جرائم المخدرات الى السكان واتسمت بمستوى منخفض من التنمية البشرية ، إلا أنها تباينت بين أقطار كثافتها السكانية عالية كما في السودان، وأخرى ذات كثافة سكانية منخفضة كما في اليمن(و لعل مرد ذلك يعود الى حالة اليمن المنفردة بين الاقطار العربية في انخفاض الطلب على الانواع الشائعة من المخدرات لتوفر البديل المحلي (القات).

الفئة الثالثة : أقطار ارتفعت فيها نسب جرائم المخدرات الى السكان وفي الوقت نفسه حققت مستوى عاليا في التنمية البشرية، مع انخفاض ملحوظ في الكثافة السكانية العامة، وهي : قطر، السعودية، ليبيا، ولبنان.

الفئة الرابعة : أقطار تباينت نسب جرائم المخدرات فيها الى السكان، وتضم الاقطار العربية الأخرى التي اتسمت بتباين حجمها السكاني و درجات التنمية البشرية .

شكل رقم (٨ ـ ٤)

تراتب الأقطار العربية حسب قراءات عنصر (المخدرات و التنمية البشرية)

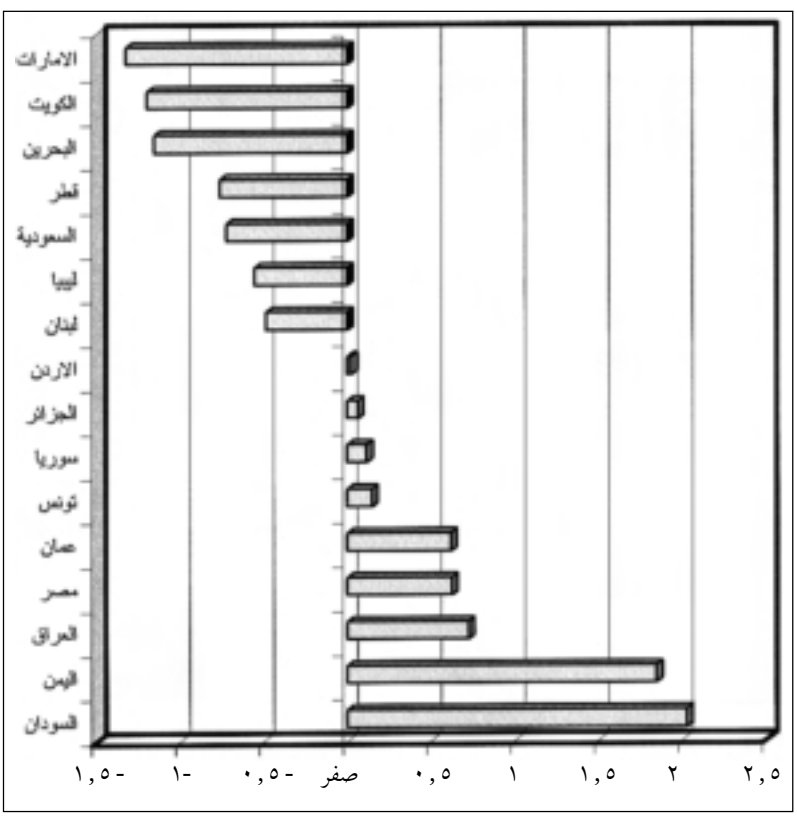

٤ . ٦ واقع المخدرات في بعض الأقطار العربية

توفرت بيانات عن واقع المخدرات في ثلاثة أقطار عربية هي : سوريا، البحرين، و الإمارات، إلا أن طبيعة هذه البيانات لم تكن تسمح بإجراء مقارنة إحصائية فيما بينها. مع هذا، أشارت إحصاءات البحرين لعام ١٩٩٤ أن(٧ر٢٠٪) من الجرائم المرتكبة فيها ترتبط بالمخدرات، وان (٨٠٪) من المتورطين فيها من مواطني البحرين. في وقت بلغت نسبة مواطني الإمارات المتورطين بالمخدرات في العام نفسه (٦ر٥٣٪) من مجموع المتاجرين فيها، و (٤ر٦٨٪) من مجموع متعاطيها . كما ترتبط تجارة المخدرات و نقلها في الإمارات بالآسيويين من غير العرب (٤٥٪ تجارة و ٧٢٪ النقل).

وبالنسبة الى سوريا فقد تباين التورط في المخدرات بين مدنها ، حيث جاءت دمشق بالمرتبة الأولى التي سجلت فيها (٧٥ر٦٤٪)، و في ريفها (١ر٩٪) من المجموع الكلي لجرائم المخدرات في سوريا ، ثم جاءت حلب بالمرتبة الثانية (٥ر١٢٪) و اللاذقية (٧ر٢٪). وبترتيب محافظات سوريا تنازليا حسب النسبة المئوية لسكانها من مجموع سكان القطر و مقارنته بصريا مع مراتب المحافظات حسب نسبتها من مجموع متعاطي المخدرات وجد أن الترتيبين متشابهين بدرجة كبيرة. تعني النتيجة أعلاه أن للحجم السكاني أثراً في انتشار تعاطي المخدرات نتيجة تفاقم المشاكل في المدن الكبيرة قياسا بالمدن الصغيرة. في المدن الكبيرة يزداد التباين الاقتصادي ـ الاجتماعي اتساعا ، وتزداد وطأة ضغط المغريات المادية مما يؤدي الى تعارض مصالح الفرد مع القيم الاجتماعية السليمة.

الفصـل الخامس

الاستنتاجـات والتوصيـات

٥ .الاستنتاجات و التوصيات

٥ .١ مناقشة النتائج

٥ . ١ . ١ التباين الزمني و المكاني للجريمة

١ ـ يعكس واقع الجريمة كما بينته السجلات الإحصائية في الوطن العربي تباينا طفيفا في معدلات الجرائم خلال السنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٩٨)، على الرغم من ان هذا التباين ليس كبيرا بسبب ان الدراسة أجريت على المستوى الواسع Macro حيث شملت جميع أقطار الوطن العربي تقريبا، ولمدة زمنية تمتد (١٢) عاما.

وهذا يؤدي بالمحصلة النهائية الى صعوبة حصر التبدلات المؤثرة في معدلات الجريمة و اتجاهاتها, لأن ما يطرأ من زيادة في نسب الجريمة في قطر عربي ما، نتيجة تغيرات اجتماعية و اقتصادية و ديموغرافية قد يقابل بانخفاض نسبها في قطر آخر بسبب زيادة التنمية البشرية و تطور الإجراءات الوقائية للسيطرة على الجريمة. وعلى الرغم من كل هذا, فان هناك تذبذبا واضحا في المعدلات السنوية للجرائم المسجلة خلال مدة الدراسة.

٢ ـ أشارت نتائج التحليل الإحصائي الى وجود تباين واضح بين الأقطار العربية قيد الدرس في معدل عدد الجرائم المسجلة فيها، حيث سجلت مصر أعلى درجة في تسلسلها من حيث معدل مجموع الجرائم، في حين كانت عمان في الطرف الأخير بأقل معدل بين الاقطار العربية. وهذا يعني ان الجريمة متباينة مكانيا في منطقة الدراسة.

٣ـ وتعكس هذه النتيجة التفاوت و التباين بين الاقطار في النواحي الاجتماعية و الاقتصادية التي تشكل شرطا موضوعيا يمكن اعتماده في تفسير الجريمة . فالأقطار العربية تختلف فيما بينها في كل من : الكثافة السكانية العامة ، نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP ، نسبة الإعالة ، درجة التحضر ، وفي موقعها و تسلسلها في دليل التنمية البشرية ومتغيراته التي كونته ، وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة المباشرة بحدوث الجريمة . من جهة أخرى ، فقد كان لاختلاف الاقطار العربية في تحديدها و تعريفها للجريمة وأنماطها و مسمياتها وطرق تسجيلها (الى حد التعارض أحيانا) اثر في تفاقم هذا التباين .

٤ـ فضلا عن وجود التباين المكاني للجريمة ، فقد تفاوتت الاقطار العربية في درجة تذبذب حدوث الجريمة زمانيا . فهناك أقطار تذبذبت فيها معدلات الجرائم من سنة الى أخرى ، واقطار تقاربت فيها هذه المعدلات خلال السنوات, مما يعني ان الجريمة فيها قد أخذت شكلا منتظما (نمطا) . وقد يعود هذا التباين الزمني (في عدد الجرائم المسجلة سنويا) الى حالة عدم الاستقرار (السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي) التي تشهدها المنطقة . فمجتمعات منطقة الدراسة في طور التحول بسبب من عمليات الهجرة و التنمية و تسارع التحضر . وقد أدت هذه العمليات الى حدوث تغيرات كبيرة ، بعضها منفلتة ، وأخرى يتم التخطيط لها ، أثرت بدورها في تحديد اتجاهات الجريمة من الناحية الكمية و النوعية ، واختلفت باختلاف الظروف من سنة الى أخري .

٥ـ وعلى ضوء قياس التباين الزمني المستخدم للمقارنة بين الجزء والكل تأشرت الجرائم التي عدت متوطنة ، و حددت أماكن توطنها ، و بالربط بين درجة توطن الجريمة و اتجاهها فقد أشرت الأنماط المكانية الآتية :

أقطار كان التباين الزمني لحدوث الجريمة فيها أقل من التباين العام على مستوى منطقة الدراسة (أي توطنت الجريمة فيها)، مع ميل للزيادة، وهي: الإمارات، السعودية، مصر. أما في البحرين، العراق، وعمان، فقد كان التباين الزمني للجريمة فيها أقل من التباين العام، ولكن لم يتضح اتجاه للجريمة فيها. في حين كانت الجريمة في كل من: الأردن، السودان، ولبنان غير متوطنة، ولكنها تتجه الى التوطن, حيث فاق التباين الزمني في هذه الاقطار نظيره التباين العام، غير أن تسجيلات الجريمة تتجه الى الزيادة و التفاقم مالم يتم السيطرة عليها. وظلت الجريمة في كل من تونس، الجزائر، سوريا، الكويت، و اليمن غير متوطنة وليس لها اتجاه واضح. أما في قطر و ليبيا فإن التباين الزمني لحدوث الجريمة كبير مع ميل واضح للتناقص, مما يعني أن الجرائم في هذين القطرين غير متوطنة.

٥ . ١ . ٢ التباين في نوع الجريمة

١ ـ ثمة تباين بين الاقطار العربية في أنواع الجرائم التي يتضمنها المجموع الكلي للجريمة فيها، فنوع الجرائم و نسبها في البحرين يختلف عن مثيله في اليمن، وعن قرينه في السودان، وفي الجزائر وهكذا. ويمكن تفسير عدم تشابه الاقطار العربية في نسب أنواع الجرائم فيها الى الاختلاف في البنيان الاجتماعي لهذه المجتمعات، وما ينطوي عليه من أنظمة تربوية و اقتصادية و سياسية، وما يمكن ان تفرزه من مشكلات اجتماعية تهيئ لارتكاب الجريمة.

٢ ـ وقد مثلت جرائم السرقة خمس مجموع الجرائم المرتكبة في الوطن العربي خلال مدة الدراسة, بمعنى ان الجرائم الواقعة ضد الأموال تفوق

مثيلاتها ضد الأشخاص و المخدرات . ومن المتابعة الرقمية لتوزيع أنماط الجرائم ، يلاحظ ان ثمة تفاوت بين الاقطار في النسب المئوية للسرقات من المجموع الكلي للجرائم . كما أن هناك أقطارا اتسمت بمستوى اقتصادي مرتفع سجلت نسبة مئوية عالية للسرقات (السعودية ٣٩,٥٨٪ ، و ليبيا ٤٥,٧٢٦٪) وأخرى اتسمت بارتفاع مستواها المعيشي إلا ان النسبة المئوية لجرائم السرقة فيها جاءت منخفضة (قطر ٣,٥٥٩٪ و الإمارات ٩,١١٪) . ولعل مرد ذلك الى اختلاف الاقطار العربية في تحديد أنواع الجريمة التي تنضوي تحت مفهوم السرقة . كما ان الأنواع التي يتم حساب المجموع الكلي للجرائم فيها مختلف . فالبعض يضيف حوادث المرور مثلا واقطار أخرى تقصيها لسبب او لآخر مما يؤثر على النسب المئوية لأنواع الجرائم .

٣ـ وقد كانت البحرين في المرتبة الاولى من حيث المعدل السنوي لجرائم السرقة ، تلتها تراتبيا : تونس ، ليبيا ، السودان ، لبنان ، الكويت ، الأردن ، الإمارات ، قطر ، مصر ، السعودية ، عمان ، العراق ، اليمن ، سوريا ، ثم الجزائر على التوالي . وعند احتساب هذه المعدلات نسبة الى السكان (لكل مائة الف نسمة) ، فقد جاءت السودان بالمرتبة الأولى ، تلتها بالتتابع : تونس ، مصر ، العراق ، ليبيا ، السعودية ، لبنان ، الأردن ، اليمن ، الجزائر ، البحرين ، سوريا ، الكويت ، الإمارات ، عمان ، ثم قطر .

٤ ـ كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين التوزيع المكاني لجرائم السرقة و درجة الكثافة السكانية ، حيث تزداد معدلات السرقة كلما كانت المنطقة مكتظة بالسكان و ذلك لارتباط هذه الجريمة بالظروف (الفيزيقية) للتجمعات السكانية ذات الكثافة العالية ، مما يساعد على

انتشارها . كما أن المناطق ذات الاكتظاظ العالي هي مناطق كثيرة الاستخدام، وهذا يعني أنها تكتظ بالضحايا . وتتفق هذه النتيجة مع فرضية (أنجل)[1] التي تقول إن المناطق القليلة الاستخدام تشهد انخفاضا في مستوى الجريمة، و العكس صحيح .

٥ ـ وقد ارتبط التوزيع المكاني لجرائم السرقة مع تباين درجة التنمية البشرية عكسيا، وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت اليه الدراسات في ان فرص السرقة في البلدان الأقل نموا اكثر منه في البلدان الأكثر نموا، وذلك بسبب الافتقار الى مقاييس الأمن، فضلا عن الظروف الاقتصادية الدافعة باتجاه السرقة .

٦ ـ وقد كانت نسبة جرائم القتل العمد الى السكان هي الأقل من ناحية النسبة و التباين المكاني قياسا بجرائم السرقات و المخدرات . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة ذياب بداينة عن واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي، إذ وجد ان ثمة ارتفاع في معدلات جرائم السرقة يقابله انخفاض في معدلات جرائم القتل، وعزى ذلك الى فرضية التحول الحضري القائلة بارتفاع جرائم السرقة و انخفاض جرائم القتل في المجتمعات التي تمر بالتحديث و التحضر .

٧ ـ كما يلاحظ ان نسبة جرائم القتل تتناقص مع ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي و تزداد بزيادة نسبة سكان الريف . وهذا يتفق مع النظريات الاقتصادية التي ربطت بين علاقات الإنتاج و أنواع الجرائم، و أوضحت ان جرائم العنف و القتل تكثر في الريف بينما تنتشر جرائم الاحتيال و السرقة في المدن .

---

(١) الربايعة احمد، مصدر سابق ص ٦٩

٨ ـ وأظهرت نتائج الدراسة أن جرائم القتل العمد (رغم انخفاضها الذي يمثل تقارب في المنظومة القيمية و المرجعيات الثقافية لسكان منطقة الدراسة)، إلا ان هذه الجرائم ترتفع في كل من : لبنان، العراق، اليمن، السودان. ويعود ذلك الى عوامل عدة، لعل من بينها ظروف العنف السياسي الذي فرض على هذه الاقطار من قبل أعداء الأمة. والعامل الآخر، و المهم، هو ان مجتمعات هذه الاقطار ذات نمط إنتاج زراعي ينطوي على بنية ثقافية تشجع و تبرر ارتكاب الكثير من الجرائم و تضفي عليها قيما إيجابية, مثل جرائم الثأر و غسل العار وغيرها . فضلا عن تضمن هذه البنى الثقافية تقاليد اقتناء السلاح و حمله والتلويح به، وهو من العلامات الدالة على العنف والتي قد تسهل وتحرض على استخدامه لاسباب لا تتناسب و حجم الموقف.

٩ ـ أما بالنسبة الى جرائم المخدرات، فقد أوضح التحليل أن أعداد هذه الجرائم لا يتناسب مع الحجم السكاني ، فهناك أقطار ذات حجم سكاني كبير ولكن نسب جرائم المخدرات فيها منخفضة، و العكس صحيح. كما كان لهذه الجريمة علاقة طردية مع مستوى التنمية البشرية، حيث تفاقم تعاطي المخدرات في المجتمعات الحضرية اكثر من المجتمعات الريفية. ولعل مرد ذلك عائد الى الضغوط النفسية التي يفرضها مجتمع المدينة، وحالة الاغتراب، و طبيعة التضامن العضوي بين أفراد هذا المجتمع ، والذي يشير الى وهن العلاقات الاجتماعية ، يضاف الى ذلك فان مجتمع المدينة على تماس شبه مباشر مع العالم الخارجي وتأثيراته السلبية و الإيجابية.

١٠ ـ وقد توزعت الاقطار العربية حسب علاقة المخدرات بالتنمية البشرية الى اربع فئات ، ضمت الفئة الأولى أقطارا ذات مستوى عالي من

التنمية مع انخفاض الكثافة السكانية (الكويت، الإمارات، والبحرين)، وقد كانت قراءات العامل في هذه الاقطار أعلى من نظيراتها في الفئة الثانية التي امتازت بالسمات ذاتها و لكن بقراءات اقل، وهي (قطر، السعودية، ليبيا، و لبنان).

١١ ـ في حين انخفضت نسبة جرائم المخدرات الى السكان في الفئة الثالثة من الاقطار ذات المستوى المنخفض من التنمية البشرية (السودان، واليمن). أما في الفئة الرابعة، فقد تباينت نسب جرائم المخدرات الى السكان, كما تباينت في درجة التنمية البشرية و حجمها السكاني (الاقطار العربية الأخرى).

٥ . ١ . ٣ تفسير التباين المكاني للجريمة

١ ـ من خلال تحليل شبكة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية الأربعة عشر المستخدمة في الدراسة، والتي تم تكتيلها حسب قوة العلاقة بينها واختزالها في عنصر رئيسي واحد، أطلق عليه أسم التنمية الحضرية اتضح وجود علاقة موجبة متوسطة القوة بين عنصر التنمية الحضرية ومعدل جرائم المخدرات (٠,٦١)، كما له علاقة مع مجموع الجرائم في منطقة الدراسة (٠,٦٠)مما يعني ان أعداد الجرائم، و جرائم المخدرات تزداد طرديا مع زيادة التنمية الحضرية بمتغيراتها التي كونت عنصر التنمية الحضرية.

٢ ـ جرى تحليل العامل البيئي لمتغيرات الجريمة مع أربعة عشر متغيرا بيئيا، وتشكلت عناصر رئيسية تمت تسميتها حسب مكوناتها التي كانت في الغالب مؤشرات التنمية البشرية. وقد كان دليلا التعليم و الناتج المحلي من اكثر المتغيرات علاقة و قوة، مما يعني ان للمؤشرات التعليمية والمستوى الاقتصادي تأثيراً في مجموع المتغيرات الأخرى.

٣ـ وقد فسر متغير التعليم التباين المكاني للجريمة (عددا و نسبة) مما يشير الى وجود علاقة بين ارتفاع نسب الجرائم و انخفاض المستوى التعليمي، حيث يقوم الأخير بوظيفة وقائية فيما يتعلق بالانحراف و الجريمة من خلال الوعي بالقانون و بالنتائج المترتبة على خرقه. كما يرتبط بالمستوى المعيشي للفرد و يحدد المؤهلات اللازمة لتأمين العمل المناسب. كما أنه يمنح الفرد القدرة على التمييز واختيار البدائل المناسبة لتحقيق الأهداف التي تحققها الثقافة، مما يقيه من اتخاذ أساليب غير مشروعة لتحقيق الأهداف نفسها. من جهة أخرى، عكس ارتفاع نسبة الأمية بين الذكور مسؤولية هذا العامل في تحديد حجم الجريمة واتجاهاتها في أقطار الوطن العربي.

٤ـ كما أكدت الدراسة أهمية العامل الاقتصادي في تفسير الجريمة، حيث اتضح ان دليل الناتج المحلي ذو علاقة اكثر قوة من الناتج المحلي بمفرده في تفسير التباين المكاني للجريمة.

٥ـ وتمثل نسبة الريف مؤشرا بيئيا مهما في علاقته بالتباين المكاني للجريمة في الوطن العربي، وخلافا لما ذهبت اليه نظريات التحول الحضري التي ربطت الجريمة بزيادة التحضر، نجد أن الظاهرة الإجرامية في المجتمعات قيد الدراسة ارتبطت بعلاقة موجبة مع نسبة سكان الريف. وتؤكد هذه النتائج ما يعانيه الريف العربي من إهمال و عدم اهتمام و التأخر في تنفيذ الخطط التنموية و مشاريع الإصلاح الزراعي، الأمر الذي انعكس على المستوى المعيشي لسكان الريف، وأوضاعهم الصحية و التعليمية، وانتشار البطالة وغيرها من العوامل الضاغطة التي تدفع لارتكاب الخروقات. من جهة ثانية، فإن التحضر و الحضرية قد ارتبطا بارتفاع مستوى التنمية البشرية بمتغيراتها التي تشكل عوامل وقائية ضد الانحراف.

٥ . ٢ مناقشة فرضيات الدراسة

١ ـ فيما يتعلق بالفرضية الأولى المتضمنة أن الأقطار العربية تتباين في اتجاهات الجريمة و درجة توطنها، توصلت الدراسة الى وجود تباين زمني للجرائم في أقطار منطقة الدراسة واتجاهات توطنها، وبذلك فقد تم التحقق من صحة الفرضية الأولى.

٢ ـ وقد ركزت الفرضية الثانية في هذه الدراسة على العلاقة الطردية بين مستوى التحضر و الجريمة في الوطن العربي من ناحية الكم و النوع. وعند اعتماد نسبة سكان الريف من مجموع سكان القطر كمؤشر عكسي عن درجة التحضر ، كانت العلاقة ضعيفة مع أعداد الجريمة، (٠,٣٨ مع المجموع). وهذا يعني ان معدلات الجريمة لا ترتبط بدرجة كافية مع زيادة التحضر . وبذلك تعذر إثبات صحة الفرضية الثانية القائلة بوجود علاقة بين التحضر و الجريمة في الوطن العربي.

٣ ـ أما في الجانب النوعي فقد كانت هناك علاقة موجبة ضعيفة بين نسبة سكان الريف مع معدل جرائم القتل (٠,٤٣)، مع معدل عدد جرائم السرقة(٠,٤٢) ، و مع معدل عدد جرائم المخدرات(٠,٢٥) و على الرغم من ضعف هذه العلاقة، إلا ان متغير نسبة سكان الريف قد انضوى تحت خانة عدد من العناصر التي تشكلت بالتحليل العاملي. أما نسبة الجريمة الى السكان فلم ترتبط بمتغير الريف الا من خلال نسبة المخدرات الى السكان و بعلاقة عكسية.

٤ ـ تعني النتيجة أعلاه، ان المجتمع العربي، رغم ارتفاع نسب التحضر في العديد من أقطاره، إلا ان مدنه متريفة بدرجات متباينة ، وان ريف بعض أقطاره متحضر، لذا فالجريمة لم ترتبط بقوة ببيئة واحدة

(الحضرية، أو الريفية). فالمجتمع الحضري في منطقة الدراسة مازال يحمل الكثير من خصائص المجتمع الريفي و ملامحه الاجتماعية. فالنظريات التي ربطت بين التحضر و الجريمة لا تنطبق على المجتمع العربي، عند دراسته على المستوى التراكمي الكبير. فقد تكون هذه النظريات صحيحة عند مقارنة المجتمع الحضري المحلي مع مجتمع ريفي آخر في القطر نفسه، ولكن النتيجة تختلف عندما تقارن الاقطار على أساس نسب التحضر و نسب الجريمة فيها.

٥ ـ وفيما يخص علاقة الجريمة بالتركيب النوعي للسكان(*)، فقد اعتمد مؤشران عن التركيب النوعي (التركيب الجنسي Sex ratio) ، هما : النسبة المئوية للذكور في المجتمع، و نسبة النوع في الحضر. لم تكن العلاقة البسيطة الثنائية قوية بين المؤشرين أعلاه و الجريمة ، إلا أن المتغير قد سجل علاقة قوية مع تركيبة بعض العناصر التي شكلها التحليل العاملي، مثل : نسبة السرقات الى السكان، و نسبة جرائم القتل العمد الى السكان . يعني هذا احتمالية ارتفاع نسبة جريمتي القتل و السرقة الى السكان حيثما تزداد نسبة الذكور في المجتمع. فزيادة نسبة النساء في المجتمع يعني إضعاف احتمالية ارتكاب الجريمة المرتبطة بالذكورة اكثر من كونها ظاهرة نسوية، وذلك لانخفاض دور المرأة في العملية الإنتاجية، وانخفاض نسبة مشاركتها في سوق العمل، الأمر الذي قلل من نسبة مشاركتها ميدان الجريمة أيضا. كما أن قيود التنشئة الاجتماعية، و احتجاب المرأة عن التمرس في الكثير من خبرات الحياة

(*) يقصد بالعلاقة الاشتراك في التباين المكاني في قيم المتغيرين قيد التحليل، ويشير وجود العلاقة الاحصائية القوية الى الاشتراك في التباين المكاني، فحيثما ترتفع نسبة المتغير الاول تزداد أو تنخفض نسبة المتغير الثاني

(الناشئة عن توزيع الأدوار في إطار بنية المجتمع العربي) قد وفر لها حماية من ان تكون مساهمة في رفع معدلات الجريمة. وهي نتيجة تسجل لصالح المرأة العربية التي لازالت بعيدة عن التورط في ارتكاب الجرائم. وبهذا تكون الفرضية الثالثة و القائلة بتباين الجريمة حسب النوع بين أقطار الوطن العربي باختلاف التركيب النوعي لسكان هذه الاقطار قد تحقق صدقها.

٦ـ وعن علاقة مستوى التنمية البشرية بالجريمة كما و نوعا (الفرضية الرابعة) فقد سجل دليل التنمية البشرية علاقة عكسية مع : معدل عدد جرائم القتل العمد (ـ ٨٨, ٠)، نسبة القتل الى السكان (ـ ٥١, ٠)، و(ـ٥٩, ٠) مع معدل عدد السرقات) .وكانت ضعيفة مع مجموع الجرائم (ـ٤٢, ٠) . وكان تحميل هذا المتغير عاليا مع عدد من العناصر التي أنتجها التحليل العاملي، مثل : (ـ ٩٥٤, ٠) مع عنصر مجموع الجرائم، (ـ٩٥٧, ٠) مع عنصر عدد السرقات، (ـ٩٧١, ٠) مع عنصر عدد جرائم القتل العمد ، و (ـ ٩٤٩, ٠) مع نسبة المخدرات الى السكان. تعني العلاقة أعلاه ان الجرائم تتناقص حيثما ترتفع درجة التنمية البشرية، و بما ان نسبة المخدرات الى السكان كانت بعلاقة سالبة مع العنصر، فيعني هذا أنها تزداد بارتفاع درجة التنمية البشرية في القطر.

٧ـ يشتق دليل التنمية البشرية كمعدل ثلاث أدلة، أولها دليل التعليم. تم اعتماد درجات هذا الدليل في التحليل ، وقد ورد ضمن تكوينات العناصر جميعها عدا عنصر نسبة السرقات الى السكان. وكانت العلاقة عكسية مؤكدة النتيجة السابقة. فالمستوى التعليمي له تأثيره على الجريمة

عموما ليخفضها، إلا انه لم يكن كذلك مع نسبة المخدرات الى السكان، وقد كانت علاقته ضعيفة مع السرقات. لم تختلف النتيجة مع دليل العمر المتوقع، فالعلاقة عكسية مع أعداد الجرائم، و موجبة مع نسبة المخدرات الى السكان. ويتكرر الحال مع دليل الناتج المحلي. يعني هناك تكامل بين عناصر التنمية البشرية، وانها تؤدي الدور نفسه في مجال الجريمة و انتشارها. وعند حساب درجة عمومية Communality الأدلة مع مجموعة المتغيرات الأخرى نجد ان دليلي التعليم و الناتج المحلي بالقيمة ذاتها. أي أن تأثيرهما متوازن على الجريمة. وبهذا فإن الجريمة تتأثر بمستوى التنمية البشرية (بمتغيراتها الاقتصادية و الاجتماعية) من الناحيتين الكمية و النوعية. أي ان الفرضية الرابعة صحيحة وقد تم التحقق من ذلك إحصائيا.

٨ـ وبصدد الفرضية الخامسة المعنية بنمطية الجريمة في منطقة الدراسة واختلافها طبقا لوحدة قياس الجريمة و نوعها، و نتيجة التباين الكبير في مستويات التنمية البشرية بين الاقطار العربية، و لارتباط بعض الجرائم بالمستويات الدنيا من التنمية البشرية، و ارتباط نسب المخدرات الى السكان بالمستويات العليا من التنمية البشرية، لذا فإن الأنماط المكانية للجريمة قد اختلفت كثيرا عن بعضها. فنمط أعداد الجرائم تشابه بدرجة كبيرة نسبيا، أما الأنماط التي شكلتها نسب الجريمة الى السكان فلم تتشابه. كذلك لم تتشابه أنماط النسب المئوية لأنواع الجرائم مع بعضها نتيجة التباين في الحجم السكاني و أنواع الجرائم السائدة و المسجلة في القطر. مما يعني ان النمط مرهون بوحدة قياس الجريمة و نوعها. ويعني هذا أن الفرضيتين الخامسة و السادسة قد تحقق صدقهما.

٩ ـ حاولت الدراسة تفسير التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي، واعتمدت متغيرات عديدة، لخص العديد منها بأدلة قليلة (أدلة التنمية البشرية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، و الصحية)، أضيفت إليها متغيرات بيئية أخرى تحقيقا للهدف. وبما ان البيانات كانت تراكمية (على مستوى القطر، على مستوى الدليل) لذا كانت نتائج التحليل ضبابية في بعض الأحيان يصعب تفسيرها. فالتطرفات في نسب الجريمة أمكن تفسيرها في التحليل العاملي، إلا ان القيم القريبة من الصفر في قراءات العناصر (في الموجب وفي السالب) و ما نجم عنها من مجاميع للأقطار كانت عصية على التفسير.

١٠ ـ ان اعتماد المنهج البيئي لتفسير الجريمة ضروري وعلى مختلف مستويات الدراسة و التحليل. ولكي تكون النظرة واقعية فمن الضروري أن تدرس الجريمة و البيئات المساعدة على حدوثها بمستويات متباينة وصولا الى معرفة الحقيقة بمختلف تفاصيلها و جوانبها. فمستويات Scales الدراسة مكملة لبعضها، وتناقضها الظاهري Paradox يخفي تكاملها و ارتباطها ببعض. فالجريمة درست من قبل اختصاصات علمية متنوعة، ولكنها مكملة لبعض، كذلك مستويات الدراسه و مناهجها و زوايا النظر اليها.

٥ . ٣ التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي بما يأتي :

١ ـ توسيع العمل في مشاريع التنمية الاجتماعية و وضع البرامج والخطط لتحسين المستوى التعليمي و الصحي و الاقتصادي لسكان الاقطار العربية كافة .

٢ ـ العناية بتطوير الريف العربي والعمل على رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والتربوية فيه . وتعزيز المشاريع التنموية الكفيلة بخلق مستوى اقتصادي اجتماعي يوفر استقرار سكان الريف و يحد من نزيف هجرتهم نحو المدن . وفي الوقت نفسه يشجع على الهجرة المعاكسة التي تخفف من ظاهرة الاكتظاظ السكاني في المدن بوصفها أحد العوامل المسببة للمشاكل في المدينة (الجريمة ، أزمة السكن ، تدني كفاءة الخدمات المجتمعية ، انتشار المناطق الهامشية ، و غيرها) .

٣ ـ ترسيخ وتعزيز القيم الدينية خلال المؤسسات التربوية و الإعلامية ، لما لها من دور إيجابي في السيطرة على سلوك الأفراد و تنمية عوامل الضبط الاجتماعي .

٤ ـ تنمية وتطوير برامج الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بحيث تمتد لتشمل الظروف الموضوعية التي تنتج الجريمة مثل الفقر والبطالة والأمية ، مما يقتضي التنسيق بين أجهزة العدالة الجنائية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة والعمل على تحسين أدائها بما يضمن للفرد العربي حياة آمنة اجتماعياً الأمر الذي يخفف من فرص انحرافه .

٥ ـ نظراً للتفاوت الكبير في توزيع الثروة بين أقطار الوطن العربي التي تشكل عاملا مهما في تنامي معدلات الجريمة في الأقطار الأكثر فقرا

من غيرها، لذلك فإن الدراسة توصي بالعمل على تخفيف حدة هذا التفاوت عن طريق إيجاد سبل للتعاون الاقتصادي والاجتماعي تكفل لتلك الاقطار ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي يعمل على تحقيق خفض جرائم التعدي على الممتلكات (السرقة) .

٦ـ الاهتمام بالأسرة العربية لكونها الخلية الاجتماعية الأساسية التي يتشرب أبناؤها فيها بقيم المجتمع الأصيلة و تنمية الوازع الذاتي الذي يحصن الفرد ضد الانحراف و الجريمة ، من خلال المنظمات الجماهيرية المختصة والمؤسسات المعنية، و بخاصة وسائل الإعلام .

٧ـ العناية بفئة الشباب بوصفها عماد المستقبل و عنوانه، من خلال توفير فرص العمل المناسب للحد من البطالة، وكذلك إعداد برامج متكاملة لاستثمار أوقات فراغهم بما يؤمن تحصينهم ضد أنماط السلوك المنحرف، وبخاصة المخدرات .

٨ ـ إيجاد صيغ عمل مشتركة بين الأقطار العربية لتوحيد الأساليب الإحصائية وطرق تسجيل الجرائم، تسمح بإجراء المقارنات اللازمة في البحوث الأمبريقية التي تهدف إلى تفسير الواقعة الإجرامية وإيجاد الحلول اللازمة لها . على أن تتبنى الجهات ذات العلاقة إعداد وتدريب كوادر متخصصة للاضطلاع بهذه المهمة .

٩ـ تفعيل دور مراكز البحوث الجنائية في الأقطار العربية والعمل على ربطها بشبكات الاتصال الحديثة ليتسنى لهذه الدول قاعدة من البيانات تمكنها من رصد الجرائم وتحديد أسبابها .

١٠ ـ اعتماد صيغة عربية موحدة لتحديد فئات وأنماط الأفعال التي تعد محرمة لكي تتوحد التصانيف الإحصائية وتسهل عمل الباحثين في الجريمة .

١١ ـ تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين في أجهزة العدالة الجنائية لكي يتسنى لهذه الأجهزة أن تحظى بأداء أفضل من قبل العاملين فيما يتعلق بالسيطرة على الجريمة وتسجيل المعلومات الخاصة بشأنها بوصفها الخطوة الأولى لتحديد مسار الجريمة وتشخيص أسبابها وصولاً إلى مرحلة اجتثاثها .

١٢ ـ البحث الجاد عن الأسباب الكامنة وراء تردد بعض المواطنين عن الإبلاغ بالجرائم الواقعة عليهم مما يجعلها بعيدة عن متناول أجهزة العدالة الجنائية تسجيلاً وتحقيقاً و بما يؤدي الى معالجة موضوع (الأرقام المظلمة) .

١٣ ـ ضرورة البحث عن بدائل للعقوبات الحالية ، وبخاصة السالبة للحرية ، بعد أن أثبت الواقع الميداني ومختلف الأبحاث والدراسات الميدانية وأدبيات الإجرام عدم جدواها في الردع والإصلاح ، خاصوصاً بعد تصاعد أعداد المجرمين العائدين الذين لم تردعهم العقوبة السالبة للحرية ، ودعوة الباحثين والمختصين في القانون والاجتماع ، إلى التفكير الجاد بعقوبات وإجراءات أكثر ملائمة وردعا وبما يحفظ أمن المجتمع العربي و يكرس الإصلاح الاجتماعي .

٤.٥ المقترحات

١ ـ تقترح الدراسة إجراء بحوث للجرائم المتوطنة على مستوى كل قطر عربي وذلك للوقوف على العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النمط في إطار هذه البيئة والوصول إلى معالجة أسبابها .

٢ ـ دراسة الجريمة في علاقتها بمتغيرات التنمية البشرية على مستوى القطر الواحد من أجل تلافي النتائج العرضية للتنمية على المجتمع .

٣ـ إجراء العديد من الدراسات والبحوث المعمقة على مستوى الوطن العربي من أجل بلورة نظرية عربية يمكن أن تعطي تفسيراً علمياً لدوافع الجريمة والعوامل المساعدة على تناميها في المجتمع العربي وصولاً إلى رسم المعالجات اللازمة .

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم

إبراهيم، أكرم نشأت (القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن) بغداد، مطبعة الفتيان ١٩٩٨ .

ـــــــــــــــ (مشكلة المخدرات في الوطن العربي) مجلة دراسات اجتماعية، بغداد، بيت الحكمة، العدد (٣ـ٤) السنة (١) ٢٠٠٠ .

ـــــــــــــــ (علم الاجتماع الجنائي) بغداد، مطبعة النيزك، ط ٢, ١٩٩٨ .

ـــــــــــــــ (علم النفس الاجتماعي) عمان، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .

ـــــــــــــــ (السياسة الجنائية : دراسة مقارنة) بغداد، شركة آب للطباعة ط٢، ١٩٩٩ .

ـــــــــــــــ (عوامل جنوح الأحداث والرعاية الوقائية والعلاجية) سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الثالث، أكاديمية نايف ١٩٩١

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل : (لسان العرب المحيط) بيروت، دار صادر للطباعة ج ١٢ ـ ١٩٥٦ .

أبو الروس، أحمد: (أساليب ارتكاب الجرائم)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦ .

أبو العلا ، محمود طه : (جغرافية العالم العربي) ط٢ ، القاهرة ، مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧ .

أبو زهرة، الشيخ محمد : (الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي) ج ١ ، القاهرة ، مطبعة دار الفكر العربي ، ١٩٧٥ .

أبو شامة ، عباس (التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة) أكاديمية نايف ـ الرياض ١٩٩٩ .

ـــــــــــــــ (مدى حاجة كل قطر عربي لتدريب العاملين في مجال الإحصاء الجنائي) في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي، الرياض ، أكاديمية نايف العربية ، ١٩٩٩

أبو عامر ، محمد زكي : (دراسة في علم الإجرام والعقاب) الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية ١٩٨٥ .

أبو عمة، عبد الرحمن محمد: (حجم ظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات) الرياض، أكاديمية نايف ١٩٩٨ .

(الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة) الرياض، أكاديمية نايف، ١٩٨٧

الحديثي ، نزار : (سياسة التغريب في الوطن العربي) لندن ، مركز الدراسات العربية ، ١٩٨٠ .

احمد ، محسن عبد الحميد (التعاون الأمني العربي والتحديات)أكاديمية نايف ، الرياض ١٩٩٩ .

ـــــــــــــــ (الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة) من أبحاث الحلقة العلمية حول الجريمة المنظمة، الرياض، أكاديمية نايف ١٩٩٩

ـــــــــــــــــ (اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم) من بحوث سلسلة محاضرات الثقافة الأمنية ، الموسم الثقافي السابع ، من إصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض ، ١٩٩٠ م .

الأخرس ، عبد الملك : (الإحصاء ودوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية) في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية ، ١٩٩٩ .

إسماعيل ، فاروق مصطفى : (الخادمات المربيات الأجنبيات وتأثيرهن على التنشئة الأسرية للطفل القطري) جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٩١

الأمم المتحدة (تقرير التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة والتحدي) من إصدار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا ، ٢٠٠٠ .

ـــــــــــــــــ (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠)المطبعة الشرقية ، البحرين ٢٠٠١ .

ـــــــــــــــــ (أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم) تقرير الأمين العام أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فيينا للمدة ١٠-١٧ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠

ـــــــــــــــــ (تقرير أعمال المؤتمر العاشر لمنع الجريمة لعام ٢٠٠٠) رقم الوثيقة A . CONF . ١٨٧

ـــــــــــــــــ (مركز المستوطنات البشرية) : (الموئل)HABITUAL DEBATE ع ٤ آذار ١٩٩٨

ـــــــــــــــــ ، معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ـ UNRISD (حالات فوضى : الآثار الاجتماعية للعولمة) ترجمة

عمران أبو حجلة بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١ ١٩٩٧م.

ـــــــــــــــ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : (استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمنع الجريمة و مكافحتها في منطقة اللجنة) شعبة التنمية الاجتماعية و السكان ، آب م١٩٩٢ .

باور إليان و بيرز أميل : (أمريكا العنف والجريمة) باريس ، دار الثقافة الجامعية ٢٠٠٠ .

البداينة، ذياب (المنظور الاقتصادي والتقني للجريمة المنظمة) من أبحاث الحلقة العلمية حول الجريمة المنظمة، الرياض، أكاديمية نايف م١٩٩٩ .

ـــــــــــــــ (واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي) الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٩٩٩م .

ـــــــــــــــ: (أهمية تنميط الجريمة في الإحصاء الجنائي في الوطن العربي: نحو نموذج تنميط عربي موحد) الشارقة، مجلة الفكر الشرطي١٩٩٨م.

بدر ، عبد المنعم (علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي) الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩٨م.

ـــــــــــــــ (الاغتراب وانحراف الشباب العربي) الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، ١٤١٤هـ .

بدر، أسامة محمد: (مواجهة الإرهاب) ، القاهرة، دار النسر الذهبي٢٠٠٠م.

بدوي ، احمد زكي ، (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية) بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٢م .

برت يلو ، جان ميشال ، (بناء علم الاجتماع) ترجمة جورجيت الحداد ، بيروت ، عويدات ١٩٩٩م .

بركات ، حليم : (المجتمع العربي في القرن العشرين) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ .

برو ، فيليب ، (علم الاجتماع السياسي) ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت المؤسسة الجامعية ١٩٩٨م .

البشري ، محمد الأمين و أحمد ، محسن عبد الحميد(معايير الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة) الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩٨م .

ـــــــــــــــ (أنماط الجرائم في الوطن العربي) الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٩٩٩ م .

بشور ، منير ، (التربية العربية) بيروت ، دار نلسون ، ١٩٩٥م .

البصول ، محمد أنور (التخطيط الأمني لمكافحة الجريمة) ، الرياض ، أكاديمية نايف ضمن كتاب (تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة) ١٤١٤هـ .

ـــــــــــــــ (اتجاهات الجريمة في الوطن العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين) من وثائق المؤتمر العشرين لقادة الشرطة والأمن العرب ، الجزائر ، ١٤-١٦ / ١٠/ ١٩٩٦ ، من إصدارات الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، تونس ، ١٩٩٦م .

بك ، اورليش : (ما هي العولمة ؟) ترجمة أبو العيد دودو ، ط١ ، بيروت ، منشورات الجمل ، ١٩٩٩م .

البكري ، نشأت : (معوقات مسيرة الإحصاء الجنائي العربي الموحد) في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي ، الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩١م.

ـــــــــــــــــ (أصول إعداد خطط الإحصاء الجنائية) في كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي في ميادين مكافحة الجريمة ، الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩١م .

ـــــــــــــــــ (أصول الإحصاء الجنائي) بغداد ، مطبعة الشرطة ، ١٩٩٩م.

بهنام ، رمسيس : (علم الإجرام) الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٩م ،

البياتي ، علاء الدين جاسم : (ملامح جرائم الثأر في العراق) مركز البحوث والدراسات ٢٠٠٠م .

التونسي ، محمد خليفة : (بروتوكولات حكماء صهيون : الخطر اليهودي) القاهرة ، دار الكتاب ، ١٩٦٣م .

ثروت ، جلال : (الظاهرة الإجرامية ـ دراسة في علم الإجرام والعقاب) الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٢م .

جابر ، سامية محمد : (الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه) الاسكندرية ، دار العلوم العربية ، ١٩٨٩م .

الجابري ، محمد عابد : (قضايا في الفكر المعاصر) بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية, ١٩٩٧ م .

جامعة الدول العربية (التقرير الاجتماعي العربي) ٢٠٠١ م.

ـــــــــــــــ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠م)

ـــــــــــــــ (الفقر الاجتماعي العربي) ٢٠٠٠ م.

ـــــــــــــــ : (المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي) ١٩٩٨م.

جريدة نيويورك تايمز : نيويورك ، العدد الصادر في ٢٠/ ٣/ ١٩٩٩م .

جعفر ، نوري : (التغيرات في أشكال وأبعاد الجريمة في الوطن العربي في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية) بغداد ، المكتب العربي لمكافحة الجريمة ، ١٩٨١م.

الجمهورية العربية السورية، وزارة الداخلية، الأمن الداخلي (تقرير حالة الأمن العام) لسنة ١٩٩٣م)

ـــــــــــــــ (تقرير حالة الأمن العام) لسنة ١٩٩٥م)

ـــــــــــــــ (تقرير حالة الأمن العام) لسنة ١٩٩٦م)

ـــــــــــــــ (تقرير حالة الأمن العام) لسنة ١٩٩٧م)

ـــــــــــــــ (تقرير حالة الأمن العام) لسنة ١٩٩٨م)

ـــــــــــــــ (تقرير حالة الأمن العام) لسنة ١٩٩٤م)

ـــــــــــــــ (تقرير حالة الأمن العام) لسنة ١٩٩٢م)

الجميلي ، فتحية : (بعض المفاهيم للسلوك الانحرافي والإجرامي) محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بالاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد (غير منشورة) ١٩٩٨ م.

الجوهري ، اسماعيل بن حماد : (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، ج ٥ ، القاهرة ، دار الكتاب العربي بدون سنة نشر .

حبيب، محمد شلال (أصول علم الإجرام)ط ١ ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٥ م.

ـــــــــــــــ (التدابير الاحترازية) رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة بغداد ١٩٧٦م.

الحديثي، مساعد بن إبراهيم : (مبادئ علم الاجتماع الجنائي)الرياض، مكتب العبيكان ١٩٩٥م.

الحديثي ، نزار (العرب والتحديات) محاضرات يوم بغداد ، مركز البحوث والدراسات ، ١٩٩٦م.

الحسن ، سفيان محمد علي : (المستجدات الدولية في مجال الإجرام المنظم) بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع عشر لقادة الشرطة العرب، تونس ١٩٩٥م.

ـــــــــــــــ (الوسائل الفاعلة في نشر الوعي القانوني) بغداد، أطروحة كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٩٨م.

الحسن، إحسان محمد: (علم الأجرام: دراسة تحليلية في التفسير الاجتماعي للجريمة) بغداد، مطبعة الحضارة ٢٠٠١م.

الحسن، إحسان محمد و مازن بشير محمد: (السرقة كمشكلة اجتماعية) بغداد، مركز البحوث والدراسات في الشرطة العامة، ١٩٨٣م.

حسني ، محمود نجيب : (علم العقاب) ط٢ ، القاهرة ، دار النهضة ، ، ١٩٧٣م .

حسون ، تماضر ؛ والرفاعي ، حسين (جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي) الرياض ، أكاديمية نايف ١٩٩٥م .

ـــــــــــــــ (المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها) الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧م .

حسيب، خير الدين ، وآخرون : (مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨م .

الحسني ، عبد المنعم : (الأمن والتنمية) مركز بحوث الشرطة / بغداد ٢٠٠١

الحفني ، عبد المنعم : (موسوعة علم النفس والتحليل النفسي) ج ١و٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٨ م .

الحماد ، محمد عبد الله : (التحضر والجريمة) الرياض ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، ١٩٨٦ م .

حمزة ، كريم محمد (العولمة وحق الهوية) بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٨ م .

ـــــــــــــــ (الآثار الاجتماعية الناجمة عن هجرة اليد العاملة في أقطار الخليج العربي المستوردة للعمالة) بغداد ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠م .

حويتي، احمد وآخرون : (علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي) الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩٨م .

الخزرجي، سعد مجيد: (جرائم الشباب) بغداد، رسالة ماجستير في الاجتماع، كلية الآداب جامعة بغداد، غير منشورة ١٩٨٩م .

خليفة ، احمد محمد : (أصول علم الإجرام الاجتماعي) ط ٢ ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٩٥٥م .

خليل، سناء وآخرون : (المؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين : عرض وتقييم) القاهرة, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦م .

الخواجة، محمد ياسر : (علم الاجتماع الاقتصادي) القاهرة، دار الأهالي ١٩٩٨م .

داود، كور كيس يوسف : (الجريمة المنظمة) بغداد، أطروحة دكتوراه كلية القانون، جامعة بغداد ١٩٩٩م .

الدبو، إبراهيم فاضل : (الوقاية من الجريمة من منظور الإسلام)، مجلة الأمانة تصدرها أكاديمية الشرطة في عمان، ع ١٢ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠١م .

درويش ، محمد فهيم : (الجريمة وعصر العولمة) القاهرة ، مطبعة النسر الذهبي ، ٢٠٠٠م .

دوركهايم ، أميل : (قواعد المنهج في علم الاجتماع) ترجمة وتقديم د . محمود قاسم مراجعة : محمد بدوي، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٤م .

دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمن العام (التقرير الإحصائي الجنائي السنوي)١٩٩٦م .

ـــــــــــــــ (التقرير الإحصائي الجنائي السنوي) ١٩٩٤م .

دولة البحرين، وزارة الداخلية، الإدارة العامة للأمن العام (النشرة الإحصائية) ١٩٩٣م .

ـــــــــــــــــ (النشرة الإحصائية) ١٩٩٦م.
ـــــــــــــــــ (النشرة الإحصائية) ١٩٩٧م.
ـــــــــــــــــ (النشرة الإحصائية) ١٩٩٨م.
ـــــــــــــــــ (النشرة الإحصائية) ١٩٩٤م.
ـــــــــــــــــ (النشرة الإحصائية) ١٩٩٥م.
ـــــــــــــــــ (النشرة الاحصائية) ١٩٩٢م.

الراضي ، أسامة محمد : (أثر العوامل الوراثية والتكوينية على قيام السلوك الإجرامي) في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي ، الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٨٤ م.

الربايعة ، احمد : (أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة) الرياض، أكاديمية نايف العربية ١٩٨٤م.

الرفاعي ، السيد الطاهر : (الشرطة العربية أمام تحديات عولمة الجريمة) من أوراق المؤتمر ٢٤ لقادة الشرطة والأمن العرب ، تونس ، ٢٠٠٠م.

الزبيدي ، السيد محمد مرتضى : (تاج العروس) بيروت ، دار صادر للطباعة ، ١٩٦٦م .

الزبيدي ، سعد : (الاكتظاظ والجريمة) من بحوث ندوة مركز البحوث والدراسات في الشرطة العامة ، المعنونة ، دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة ، بغداد ، ١٩٩٨م.

زكي ، رمزي : (أنماط الإنتاجية والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية والتوزيع) من بحوث كتاب (التنمية البشرية) لمجموعة من الباحثين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥م.

زهران ، حامد عبد السلام : (علم النفس الاجتماعي) القاهرة ، ١٩٧٧م .

زيد ، محمد إبراهيم (الجريمة المنظمة) الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٩٩٩ م .

ـــــــــــــــ (علم الاجتماع والتعريف الاجتماعي للجريمة) المجلة الجنائية القومية المجلد (٥) العدد (٢) القاهرة ، المركز القومي للبحوث يوليو (تموز) ١٩٦٤م .

زيدان ، عبد الكريم : (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) ط ٢ بغداد ، المطبعة العربية ، ١٩٦٦م .

الساعاتي ، سامية حسن : (الجريمة والمجتمع) بيروت ، دار النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٣ م .

ـــــــــــــــ (الضبط الاجتماعي والجريمة) ، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الثالث ، الرياض ، أكاديمية نايف ١٩٩١م .

ـــــــــــــــ (النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي) في كتاب النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي ، الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٨٤م .

ـــــــــــــــ (جرائم النساء) الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٨٦م .

السامرائي ، عمر عدنان : (أثر الحملة الإيمانية في وقاية المجتمع من الجريمة) رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ٢٠٠٠م .

سذرلاند ، أيدوين وكريسي ، دونالد : (مبادئ علم الإجرام) ترجمة اللواء محمود السباعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٦٨م .

السراج ، عبود (ملامح الجريمة في الوطن العربي) من وثائق مؤتمر مسيرة التعاون الشرطي العربي للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢ م، شرطة الشارقة ١٩٩٢م.

ـــــــــــــــ (علم الإجرام وعلم العقاب) ط٢ ، الكويت ، دار ذات السلاسل ، ١٩٩٠م.

السعد ، صالح : (دور الأسرة في الوقاية من المخدرات) الشارقة ، مجلة (الفكر الشرطي) المجلد ٤ العدد ٤ مارس (آذار) ١٩٩٦ م.

ـــــــــــــــ (حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها) الشارقة ، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة ١٩٩٨م.

سكر ، جنان : (اتجاهات الجريمة في العراق) مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بغداد العدد (١) السنة (٣) آذار ١٩٧٤م.

سليم ، طارق عبد الوهاب : (البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي) من أوراق عمل المؤتمر ١٩ لقادة الشرطة والأمن العرب ، تونس ، ١٩٩٦ م.

شتا ، السيد علي : (علم الاجتماع الجنائي) ، الاسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، ١٩٨٧م .

شريجي ، عبد الرزاق و خالد الملا : (الإحصاء الوصفي) بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧م.

الشلتاوي، محمد عبدالله : (التطبيق العملي لأحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية) القاهرة، دار الفكر العربي ١٩٩٢م.

الشهراني ، سعد محمد ناصر : (العمالة الآسيوية النسوية الوافدة وأثرها في انحراف الأحداث في المجتمع السعودي) الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩٨ م .

صدقي، عبد الرحيم : (الأجرام المنظم : جريمة القرن الحادي والعشرين) القاهرة، دار الهاني للطباعة ٢٠٠١م .

صديق، عمر بلال : (التغير الاجتماعي في الوطن العربي) الرياض، أكاديمية نايف، من بحوث ندوة دراسات في وضع وتطوير المناهج في كليات الشرطة، ١٩٨١م .

طالب، حسن : (المدينة والجريمة : الأحياء الفوضوية في النسيج العمراني الحضري والجريمة) الرياض ، دار الفنون ، ١٩٩٧م .

الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن : (دراسات في علم الاجتماع الجنائي) الرياض، دار العلوم ١٩٨٣م .

العاني ، عبد اللطيف عبد الحميد والبياتي ، نبيل : (جرائم الوافدين) مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة ، ١٩٨٢ م .

العاني ، عبد اللطيف : (مشكلات التصنيع في العراق وكيفية مواجهتها، دراسة اجتماعية ميدانية) رسالة دكتوراه في الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩٤م .

ـــــــــــــــ (الآثار الاجتماعية لمشكلة تعاطي المخدرات) بغداد، بحث ألقي في الندوة التي عقدتها مديرية الشرطة العامة في اليوم الدولي لمكافحة المخدرات ٢٦ حزيران ٢٠٠٠م .

ـــــــــــــــ(التحديات الثقافية للأمن العربي) بغداد ، مجلة الشرطة ، العدد ١ ، ٢٠٠٠ م .

العاني ، مزاحم و الطائي ، صباح : (اتجاهات عينة من المواطنين نحو بعض أنماط السلوك المنحرف) من كتاب (السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي) بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٩م .

عبد الحميد ، محسن : (العولمة من المنظور الإسلامي) مجلة الشرطة ، بغداد ، ع ٧ ، ٢٠٠١ م .

عبد الفضيل ، محمود وآخرون : (انتقال العمالة العربية . . المشاكل ، الآثار ، السياسات) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م .

عبد اللطيف ، رشاد احمد : (الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات) أكاديمية نايف ، الرياض ١٤١٢ هـ .

عبد الله ، معتز سيد : (الاتجاهات التعصبية) ، الكويت سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٩م .

عبد المتعال ، صلاح : (التغير الاجتماعي في البلاد العربية وعلاقته بالجريمة) من منشورات المكتب العربي لمكافحة الجريمة ، بغداد ١٩٦٨م .

عبد المعطي ، عبد الباسط : (بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي) في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، مجموعة من الباحثين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥م .

عبد المولى ، سيد شوربجي : (تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي) الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩٤م .

عبيد ، رؤوف : (أصول علمي الإجرام والعقاب) ط ٤ ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٧٧م .

عجوة ، عاطف عبد الفتاح (البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة) الرياض، أكاديمية نايف ، ١٤٠٦هـ.

ـــــــــــــــ (أثر انتشار الأمن في رفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات) من ضمن بحوث كتاب (الأمن العام وأثره في بناء الحضارة) الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٩٩٠م .

عريم ، عبد الجبار (مشكلة المجتمع العربي المعاصر)، بغداد، مطبعة المعارف ١٩٦٩م .

ـــــــــــــــ (نظريات علم الإجرام) ط٥ ، بغداد ، دار المعارف ، ١٩٧٠ م .

ـــــــــــــــ (منع الجريمة Crime Prevention) بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٣م .

العشماوي ، متولي السيد : (الجوانب الاجتماعية لظاهرة الإدمان) الرياض، أكاديمية نايف ١٤١٤ هـ .

علي ، بدر الدين : (عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسبب الجريمة) في النظريات الحديثة في تفسير الجريمة) الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، ١٩٨٤م .

العمر ، مضر خليل ؛ المشهداني ، أكرم عبد الرزاق : (آثار الحصار على الأنماط المكانية للجريمة في العراق) بغداد ، مركز البحوث والدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، ١٩٩٥م .

ـــــــــــــــــــ(التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي) مركز البحوث والدراسات ، بغداد ، ١٩٩٩م .
العوجي ، مصطفى : (الجريمة والمجرم) بيروت ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٠م .
عودة ، عبد القادر : (التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي) ج ١ ط ٣ ، القاهرة ، مكتبة دار العروبة ١٩٦٣م .
عوض ، محمد محيي الدين : (غسل الأموال : تاريخه وتطوره) الرياض ، أكاديمية نايف ١٩٩٧م .
العوضي ، عبد المنعم : (المبادئ العلمية لدراسة الأجرام والعقاب) القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٩٠م .
عيد ، محمد فتحي : (الأجرام المعاصر) الرياض ، أكاديمية نايف ، ١٩٩٩م
غارودي ، روجيه : (العولمة المزعومة . الواقع . الجذور . البدائل) تعريب ، محمد السبيطلي ، صنعاء ، دار الشوكاني للنشر ، ١٩٩٨م .
غانم ، عبد الله : (جرائم المسنين في العالم العربي) الرياض ، أكاديمية نايف ١٤٠٨هـ .
غزاوي ، نجيب : (العولمة الخطر على الهوية والكيان) بيروت ، مجلة المعرفة ، ع ٤٣٢ ، ١٩٩٩م .
فرجاني ، نادر : (الهجرة إلى النفط : أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي) ط٣ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م .
فرح ، الياس : (المجتمع العربي والحضارة العربية) بغداد ، دار الرشيد ، ١٩٧٩م .

فرويد ، سيجموند : (خمسة دروس في التحليل النفسي) ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٩م .

قبرصي ، عاطف عبد الله : (التنمية البشرية المستدامة : التحدي العربي) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا ، ٢٠٠٠ م .

القرغولي، ثامر عبد الهادي : (المخدرات، دراسة عامة) بغداد، مطبعة الشرطة ١٩٨٩م .

قو يدر، إبراهيم (الحماية الاجتماعية الماهية والمفهوم-رؤية شمولية)القاهرة، مطابع الجامعة العربية ٢٠٠٠م .

الكواري ، علي خليفة : (أسباب الخلل السكاني : حالة قطر) مجلة شؤون اجتماعية ، العدد ٤٧ ، السنة ١٢ ، ١٩٩٥م .

مارتين ، هانس بيتر وشومان ، هارولد : (فخ العولمة) تعريب ، عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم ، رمزي زكي ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٦م .

مارودي الماوردي : (الأحكام السلطانية) ط ٢ ، القاهرة ، مطبعة البابلي الحلبي ١٩٦٦م .

متشيل ، دنكن : (معجم علم الاجتماع) ترجمة د. احسان الحسن ، بغداد، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠ م،

مجلة (الحكمة) (بيت الحكمة) : (ملف خاص عن غسل العملة) بغداد ، العدد ١٩ السنة ٤/ ٢٠٠١ م .

مجلس وزراء الداخلية العرب ، الأمانة العامة : (مشروع تحديث وتطوير استمارة الإحصاء الجنائي العربي) ، من أوراق عمل المؤتمر العربي

الخامس لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية ، تونس ، للمدة ٢٩ـ٣١/ ٥ / ١٩٩٥م.

مجلس وزراء الداخلية العرب، المكتب العربي لشؤون المخدرات(دراسة تحليلية مقارنة حول قضايا المخدرات المضبوطة في البلدان العربية ١٩٩٨ـ٢٠٠٠) تونس ، من وثائق المؤتمر العربي ١٥ لمكافحة المحذرات، ٢٠٠١م.

ـــــــــــــــ (المستجدات الدولية في مجال المخدرات) من وثائق المؤتمر ١٥ لمكافحة المخدرات تونس ٢٠٠١م.

محجوب، محمد عبده: (الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي في دراسة المجتمع)، بيروت، دار القلم ١٩٨٣م.

محمد ، مازن بشير : (العوامل المجتمعية لأنماط السلوك المنحرف في الوطن العربي)، من بحوث ندوة (السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي) قسم الدراسات الاجتماعية بيت الحكمة سلسلة المائدة الحرة ، ١٩٩٩ م.

المركز العربي للدراسات الأمنية والتهريب : (جرائم التهريب في الوطن العربي) الرياض ١٩٨٨ م.

مركز دراسات الوحدة العربية : (المجتمع والدولة في الوطن العربي) إعداد، مجموعة من الباحثين ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٦م،

المشهداني ، اكرم عبد الرزاق (الجرائم التكنولوجية) بغداد، دار الوفاق، ٢٠٠١م.

ـــــــــــــــ(الجرائم الواقعة على النساء) مركز البحوث والدراسات ١٩٩٩م.

ـــــــــــــــــ (العولمة والجريمة) مجلة الشرطة ، بغداد ، ع ٢ ، ٢٠٠٠م.

ـــــــــــــــــ (قراءة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ العولمة تعني مزيداً من الإجرام) جريدة الثورة ، بغداد العدد ١٠٢٧٣ الخميس ١٠/ ٥/ ٢٠٠١م.

ـــــــــــــــــ(السياسة الجنائية الإسلامية وأثرها في الوقاية من الجريمة) مركز البحوث والدراسات، الشرطة العامة، بغداد ١٩٩٩م.

ـــــــــــــــــ (الشرطة والإعلام وفاق أم افتراق ؟) بغداد، مركز البحوث والدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، ١٩٩٩م.

مصطفى ، عدنان ياسين (السلوك المنحرف في ظل الأزمات) من بحوث ندوة السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي ، إصدار بيت الحكمة، بغداد ، ١٩٩٩م.

معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : (التحضر في الوطن العربي) القاهرة ، ١٩٧٨م.

المكتب العربي لمكافحة الجريمة (الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٣م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٤م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٦م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٧م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٥م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٨م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩١م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٢م).

ـــــــــــــــــ(الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لسنة ١٩٩٠م).

المملكة الأردنية الهاشمية، مديرية الأمن العام (التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٢م).

ـــــــــــــــــ(التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٤م).

ـــــــــــــــــ(التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٥م).

ـــــــــــــــــ(التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٦م).

ـــــــــــــــــ(التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٧م).

ـــــــــــــــــ(التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٣م).

ـــــــــــــــــ(التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩١م).

ـــــــــــــــــ(التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٠م).

ـــــــــــــــــــ (التقرير الإحصائي الجنائي ١٩٩٨م)

منظمة العمل العربية : (العولمة وآثارها الاجتماعية) مؤتمر العمل العربي ٢٥ ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

النجيري، محمود محمود: (الأمن الثقافي العربي) الرياض، أكاديمية نايف، ١٤١٢هـ .

نشأت ، حسن اكرم : (الآثار الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية للعمالة الآسيوية الوافدة على المجتمع العربي الخليجي) أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع ، جامعة تونس ، ٢٠٠١م .

النعيمي ، شهرزاد عبد الكريم (حقوق المتهم في التشريع الإسلامي) أطروحة دكتوراه من كلية العلوم الإسلامية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ م (غير منشورة) .

ـــــــــــــــــــ (الإسلام وأثره في وقاية المجتمع من الجريمة) رسالة ماجستير من كلية الشريعة جامعة بغداد ١٩٩٧م(غير منشورة) .

هلاوي ، حاتم بابكر : (تكلفة الجريمة في الوطن العربي) الرياض ، أكاديمية نايف، ١٩٩٨م .

وطفة ، علي أسعد : (أبنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Bonger, William : (Criminality and Economic Condition) Indiana Univ. Press, 1986 .

Black, D;(Production of Crime Rates), American Sociology 35, 1984 .

Bottomley, A.K. & Coleman, C.;(Criminal Statistics;the Police Role in the Discovery and Detection of Crime), Journal of Penology, 4,1980 .

_____(Understanding Crime Rates), Faringborough Gower 1982 .

_____(Police Effectiveness and the Public; the Limitation of Official Crime Rates), Faringborough, Gower 1981 .

Clarck, R.V. & Mayhew, M,;(Designing out Crime), London, HMSO 1989 .

Clinard, Marshall: (Sociology of Deviant Behavior) 2 nd, ed., NY. Winston 1968 .

Davis, James: (Social Problem) New York, Free Press, 1970.

Ekblom, Paul;(Getting the Best out of Crime Analysis), London, HMSO, 1988

Goddard, G. & Kirby A., : (An Introduction to Factor Analysis), Norwich , 1976 .

Gross, Hyman: (A Theory of Criminal Justice) NY Oxford University Press 1989 .

Heal,K & Laycock, G: (Preventing Juvenile Crime), Home Office, London 1988.

Henig, J. & Maxfield, M.G.;(Reducing Fear of Crime); Victimology; 3, 297-313; 1988.

Herbert, D., (The Geography of Urban Crime), London, Longman, 1982.

Herbert, David (Urban Geography- A Social Perspective)NY, Praeger 1974.

Herbert, David and Smith, D. : (Social Problems and the City), NY, Oxford Univ. Press , 1979 .

Hope, T. & Shaw, M.;(Community Approach to Reducing Crime), London, HMSO, 1989.

Inder, R.A., : (Residential Areas in Cardiff), M.Sc. Thesis, Swansea University 1976 .

Jassim, Akram Abdul Razzak: (The Police Use of Broadcasting Media to Involve the Public in Clearing up and Preventing Crime), M.Phill thesis in Social Policy, Cranfield University, UK 1989.

Johnson , J. : (Multivariate Statistical Analysis in Geography) , London, Longman, 1980 .

Jones,T., Maclean, B. & Young J.;(The Islington Crime Survey; Crime Victimisation and Policing in the Inner City London), Farinborough, Gower 1988

Lemert, E. and Beker, H. : (Social Pathology) New York, McGraw Hill, 1951.

Lemert, Edwin : (Human Deviance, Social Problem), Prentice _Hall 1972 .

Moier, Robert : (Major Forms of Crime), London, Sage Publication , 1984 .

Pepinsky , H. : (Crime Control Strategies), Oxford, NY 1980

Radzinowicz, L.& King,J.;(The Growth of Crime), London, Penguin 1977 .

Schneider, H. J. : (Impact of Economic and Societal Development : Causation and Control) , NCJ , 1990 .

Sellin , T:(Measurement of Delinquency) , John Wiley , N. Y. 1964 .

Short, Martin : (The Story of Organized Crime), Methuen London Ltd., 1984 .

Skogan,W.G.; (Public Policy and Public Evaluation of Criminal Justice System Performance); in Gardiner M. (Crime and Criminal Justice), London, Mass, Lexington 1988 .

Spark, R.F; (Surveying Victims), London, willey. 1984 .

Taft, D & England: (Criminology), 4th ed, Lippincott 1964 .

Houg, M.;(The British Crime Survey, Taking Account of Crime), London, HMSO 1987 .

Moore, Collin & Brown, J.;(Community Versus Crime),London,Bedford Press 1984

Sutherland, Edwin (White-Collar Crime) Holt and Winston NY. 1961 .